







585

ASIM







السيد حافظ جمال الدين



٥٧٥



قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كرم بن والصلوة على سيد الاولين والآخرين  
محمد النبي النبي الامين وعلى اله الطاهرين **ابا بعد**  
فيقول العبد المفتقر الى لطيف مره المقدر شيخ محمد بن محمد  
بن احمد حضو بالظاف ربهم الصمد كان كتب اظهرها لاسر  
للفاضل البركي فخر الابرار مرفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدس  
وسقاه من شراب برة وانسب مشتمل على عبارات معجزة  
والفاظ موزونة متضمنة على فوائد لطيفة حقايق وفوائد  
شريفة وفائق حتى صار كالمشكاة فيها المصباح بل كافي  
بطلع منه الصباح طوبى لمن انتشق من رويح وانتشق بين  
فروع ثمره وازهاره وكنت اوان ظلامي وقت حدائثه  
ابذل جهدي للاهتداء الى مراره ومراد وجدان ابتكار معانيه  
وفوائده ووقفته لاجتناء ثماره بر كرض مطبعتي في مضماره  
قلبي ان اولك عن وجوه الفاظه صغاره والنف عن وجوه معانيه  
تقاب على طر يشم على فوائده تقربها اليه ونجيب  
منها ان طردون فجا بحمد الله تعالى على وجهه يفتح الاسرار وينقبض  
ابرار واجبار كبر ففتح الاسرار في كتاب الاظهار  
حمله الله تعالى وسيله الى رضونه في دار القرار ونفع به الطالبين

من الصالحين

قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء

من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل وانه قريب محجب  
ومن يدعوه نعم للصيب افتح بصره لتبين بالتسبيحة محمد الله  
تعالى افتداء باسلوب كتب الجيد واداء الحق ما يجب عليه من  
شكر نعمه تعالى التي تالفه اثر منها وصونا كبره عن الاقطعية  
على ما قاله عليه الصلوة والسلام كل امرؤي بال لا يبداء فيه  
بسم الله الرحمن الرحيم فواقطع وفي روية محمد الله ثم بالصلوة  
على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا وعلا بقوله عليه السلام كل  
كلام لا يذكر الله فيه فيبداء به وبالصلوة على من اقطع محقق  
من كل بركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم والباء فيه للثبات  
والظرف مستقر حال من ضميمه عامه للمقدرا وللاستعانة  
والظرف لغواختار الاول صاحب الكثر فانه ادخل في  
في التعظيم لان فيه حناية اسم الله تعالى عن جعله كالان  
والثاني البيضاء لانه يشعر ان الفعل لا يتم الا بتدبيره  
تعالى وبقدرة متعلقه مؤخر للاصنام والتخصيص وان كان الاله  
في قوله تعالى اقراء باسم ربك بالامر بالفراة قدم المتعلق واخافه  
اسم الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضعافه ونفظة  
الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم  
للمشي لان التبرك بالاسم او الاستعانة به لما كان لكونه اسما لا يكون  
ابن في تعظيم المسمى والمعنى ملابس ومثيرة كما يسمى تعالى  
او يستعانة اسمه لا بغيره ابداء او احذف لان كل فعل في  
وقت التسبيحة في متعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد واكلم

قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء

قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء  
قوله الحمد ان كرم انما شبه الحمد كرمه فيها على المراء



ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

لان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

واشرب للشرب والحل والقاعد والقائم والاعلم لذات الواجب  
الوجود وعلى ما اختار العلامة الثاني سعد المدة والدين التفتت  
اصلة اللفظ معنى معبود وحذف هجرته على خلاف القياس ثم ادخل حرفا صغريا  
عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام او ادخل لام التثنية  
قبل حذف الهمزة ثم خففت الهمزة بنقلها الى اللام وادغم  
بحذف واو اللام الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس  
لا الاغنام وفي الثاني حذف الهمزة قياسا والادغام شاذ لان  
ما حذف قياسا فكان الباء فكان الادغام كانه مع الفاعل  
بين المتجانسين وجوز سبويه كونه من لانه ليس لها ان تستمر الظاهر  
ان مراده انه ليس بفاعل على القياس وعلى كل وجه فهو  
خارج عن القياس كما ان نداه خارج عن حيث قالوا باله  
توسط شي والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد  
رحم بعضها ليكون لازما بمنزلة الفاعل والرحم فاعيل منه  
ايضا بعد جعل المذكورين لكن الرحمن فيه من المبالغة تبارك  
في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم  
الآخرة ولذا لا يسمي المبالغة قدم على الرحيم ويقال لا تخشع  
تعد صا حقيقا بان يكون قريب للاسم الجليل وهذا  
للجلالة وعلى ان الرحمن علم يكون بدل اسمها او عطف بيان  
وكذا الرحيم اذا كان صفة والرحمن علم يكون حذف الرحمن  
ولما يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل  
والعطف على الصفة ويجوز ان يكونا مفعولين على المبح

او هو

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

اي هو الرحمن الى آخره او منصوبين كذا لك اعني الرحمن وجملة  
بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية للبدء والحمد مصدر  
حدث او حمد الله حمدا او حمد الله نفسه حمدا ثم حذف الفعل  
لبدالة المصدر عليه فبقى حمدا فوقع الابهام في المفعول او  
الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبين المفعول او الفاعل كما  
قوله تعالى فبعدا للقوم الطالبين وامثاله اي بعد القوم الطالبين  
بعد اسم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم انضما  
المصدر الى ذلك المتعلق نحو سئته الله اي سئس الله سئسا  
وفضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب ضربا او بين باو خال اللام  
الجاردة عليه كفي مثال المذكور اي بعد كما شئت للقوم الطالبين  
بان قام بهم وقدره خلافا للكوفيين وغير ذلك اي خالفهم  
الكوفيين خلافا فذلك حذف واجب قياسا صرح به الفاضل  
العصم فعني حمدا للحمد لله الى مدون حمدا او حمد الله نفسه حمدا  
ثم عدل من التصب الى الرفع ليدل على الدوام او الفعلية للحدث  
ولما سجد للدوام وادخل لام التثنية فافاد وادغم  
اللام في اللام المستتر ثم وادغم الهمزة له تعالى او الاستغراق للبعد  
ووامرنا له تعالى فعلى تقدير كون المضي محذورا الى مدون يجوز ان  
الحمد مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق به تعالى وان يكون مبنيا  
للمفعول اي كل محمودية له تعالى ويجوز ان يرد كلا معنييه  
على طريق عموم الجواز اي ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مقيد  
الشبوت معنييه له تعالى فيتم في الى درجة الكمال وعلى تقدير

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام

ان اللفظ لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام  
لا يتخفف في اول الكلام اذ لم يتصل  
بشيء اخر فيكون اللفظ في اول الكلام







قيل شئوع بالاضافة الى محالها الى ثلثة انواع شئوع الاجناس  
 بفصولها فمن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين  
 الدعاء وكل يعظم من محله ثم نفقت في عرف الشئع الى العبادة الموعودة  
 لوجود التعظيم والدعاء فيها ثم الدوام فيها للمعبد الرحمن اي بعض فرد  
 من افراد الصلوة كائن على محمد ولا يسع الجمل للمعبد الخارج لعدم  
 الفرد المعهود ولا الجمل للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد  
 له على الصلوة والسلام ولا الجمل للاستراق الذي معناه كل فرد من  
 افراد مدخوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبي صلى الله  
 عليه وسلم لاحقيقة ولا ادعاء اما حقيقة فطاهروا اما ادعاء  
 فلانه ما ينزىل غير ما من الصلوة على غيره صلى الله عليه وسلم  
 من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة العدم ونسبوه طاهروا اما  
 بان يبرأ بها افراد المتبادرة بحسب النفاذ في الوقف وليس لها  
 افراد متفاهة حتى تكون مرادة بها ثم على في قول على محمد في الاصل  
 صلة للفظ الصلوة مسندة للنزول قال الله تعالى صلوا عليكم ثم  
 فصل عنه وجعل خبر الافادة الدوام على عرفست وفصل الصلة عن المعناه  
 فباس على ما افاده الشيخ الرضوي نحو الدور بربيد والعبد غيره  
 غير ذلك في حيث تقدير المتعلق من الافعال العادة اي الصلوة كما  
 كانت على محمد والدور كائن بربيد ولا حاجة الى تقدير نازلة فالجمل لل  
 ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من حمدة  
 بمعنى كثر حمد محمد من كثر له الحمد وكثير الحمد له لكثرة افعاله  
 ثم جعل على افضل الانبياء عليهم الصلوة والسلام لكثرة توافقه قال

قال

قال عصام الدين في شرح الشئع اسماء بوجه المطلب  
 لما اجبرته الله بما شاهدت ليلة مولده من الغائب فعلم ان له  
 شئاعا فسماه بهذه الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه  
 به بالهام من الله تعالى لك انتهى ثم جعل على افراد امته نقاؤا  
 ولم يذكر السلام لان الصلوة متضمنة له واما لانه في الابداء والنسب  
 فيه والاحتراز عن الاقطعية في الكلام وذا يذكر الصلوة على ما سبق  
 من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهية الاختصار على الصلوة وال  
 معطوف على محمد وانما عطف صيانة لصلوة عن النبوة قال  
 عليه السلام لا تصلوا على الصلوة النبوية فلو وما الصلوة النبوية  
 يا رسول الله قال يقولون اللهم صل على محمد وتمكون بل  
 فولو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وترك ذكر على سائر رة الى  
 جوازها وردا على من ادعى التزام اهل السنة ذكره على الا  
 للشيعة فيما روي ان ذكره حابين محمد وال غير جائز ونقول وفيه  
 حديثا موضوعا قال في شرح التبيين فيه اقوال زائدة زائدة على  
 خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن المختار منه عند المصنف  
 انه ابتاعه صبيته او غيره وهم وقد اضطر هذا الارضوي وغيره من  
 المحققين كذا في الفهرست فلذا ترك عطف الصبي به عليه او لترك  
 صلى الله عليه وسلم عند تعليم كفته الصلوة عليه عليه السلام  
 حيث قال فولو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعد ما قالوا  
 كيف نصلي عليك وكثر به ضافته الى الضمير الى رة من قال لا يجوز  
 اضافته الى الضمير بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسي



في شرح الاله لائل واخص الصلوة اللهم صل على محمد واليه نعم الاكثر  
 اضافة الى اسم الطاهر صرح به ابن امير الحاج وممن صحح اضافته الى  
 الضميمة ابن حجر في شرح الاربعين ثم لا يضاف الا الى من لا يحط  
 ويبنى كال محمد او نبوي كال <sup>للامام النبوي</sup> فاعلم ان الجماع اجمعين تأكيد  
 لال لدفع توهم ان يرد به بعضهم محل اضافة على الجنس والتمثيل على انها  
 للاستغناء عن هذا المشهور ويجوز كونه حالاً منه لكونه مفعولاً به غير  
 صحيح بواسطة العطف ومنه الفاء وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الا للتوكيد  
 واجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبا الوجهين روى  
 فظلم جلوس اجمعين واجمعون انتهى واستدل القاضي الى جوازه في  
 تفسير قوله تعالى وان جهنم لم وعد لهم اجمعين واما اجمع وجمعا فقد حكى الفراء  
 اعجمي في القاموس اجمع والدرجاء بالنصب على الال وبعد الواو اما فائس مقام اما  
 اما ليست للعطف كما اقيمت مقام رب في وبلدة ليسر بها انيس  
 وليست اما مقدرة كما ان رب يستل ما هو رضى الكوفيين او للعطف  
 واما موضوعه لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع فالفاء في هذه جوابية  
 ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام على ما هو مفعول كونه السنة  
 المعربين لعدم شدة تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعده جزءاً منصوصاً  
 بانه او نبي بعده مثل قوله تعالى وشيا بك فطره وتوعدك فلان في  
 صحيح به الفاضل العصام حتى قال في وقوعه في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم  
 فان الى افرو من ان يتقدمه انا فمن عدم تقدير التقدير كينغ انتهى وبعد  
 مبنى على الظن لما اوردى الحركات فكيف يكون جابراً للمخوف المنوي على انه  
 مفعول فيه للواء اولاً لما هو مفعول لانه قائم مقام ما يمكن من شئ وفيه

معنى

قيل الفرق بين التوهم والتقدير ان التوهم حكم العقاب يستل  
 الوهم بان اما كونه في نظم الكلام لا في غيره ما اورد في نظائره  
 وان كان الى كونه والتقدير حكمه انما يقتضيه ورافع في المعنى  
 كاللغو فاقوله

معنى الفعل والابحور تعلق بمعنى الاشارة المفهومة من هذه لالان الفاء في مثل هذا  
 القام مانع من تقدم معمول ما بعده على ما قبله بل لان الطرف لا يتقدم على  
 المعنوي او الم يكن طرفاً صرح به الاضحية ويمكن ان لا يعتبر قيام الواو مقام  
 اما ولا توهم اما فحينئذ بعد مفعول فيه ما بعده والفاء مثله في ذلك فليتوكل  
 المتوكلون بمعنى ان شبهة تقديم المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على المراء  
 في التعلق المعنوي فادخل الفاء في المتعلق كذا في الجزء على ما قدر ثعلب  
 اخرج قال فكان اخرج بعد الحمد والصلوة على محمد الى الفرض المقصود وكذا  
 في الفاسي في حيث يكون البتة او للعطف فالجاء بعد ما اما معطوفة  
 عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه او على خبرية على  
 قول من جعل الحمد جملة خبرية او على تقدير اقول قبل الحمد الى اقول  
 الحمد الى ان وبعد قولي هذا فاقول هذا رسالة اخرج بعد قولي  
 هذا وعلى تقدير اخرج فالفاء في هذه رسالة لتفصيل الفرض في هذه  
 اي الامور الموجودة في الكون او المستحقة في الذهن كتحقيق الامور  
 التي سيدكر في كتابه مجمل ولا يستعمل فيها اسم الاشارة وان كان  
 وضعه للامر المحسوس كمرئى الما طلب اشارة الى انقائه تلك الامور المعاد  
 للعقول حتى كانها كمال علمها مبرجة عنده وقادراً على الاشارة اليها  
 او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت العقول لا حسنه كالحسوس  
 حتى يستحق ان يشارة الى العقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مما لا  
 حيث للطالب تحصيل المراد رسالة قال في القاموس الارب السبيل  
 والاسم الارب بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء او بعد  
 الى معنى المرسل الى طائفة من الالف والفاء المعاني مختصرة مشتملة على







ان قولهم رتبته رتبة على رتبة او رتبتهما عقيبتها فلو تعلقت كلمة بالترتيب للزم كون الرتبة عقيب هذه الابواب الثلاثة وليس كذلك فيحتاج الى التضمين بمعنى الاشتغال

قوله الى اصل المصدر وهو معنى الى اصل بعد مصدر المصدر اعني  
الانواع من الفاعل وتعلقه بالفعل وهو الفاعل القائمة بالانواع  
والفعلية القائمة بالفعل وتكون الشيء مضافا اليه القائم بالمصدر  
والله اعلم بالصواب

الاول العامل والثاني المفعول والثالث العمل او مجموعها بعد التعلق  
ضمير مبتدأ وهو معنى او بدل من ثلاثة اشياء بدل الكل ولا بد  
لجعل العامل بدل البعض لا يتفقد العائد لانه لا بد فيه وفي بدل  
الاشغال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون منصوبا بفعل اعني  
ولا كان المراد بالعمل الى اصل المصدر اي اشتر العمل في المفعول لا العن  
المصدر الذي هو تسمية العامل في المفعول ذلك احتاج الى بيان فقال  
اي الاعراب ولم يقل اول العامل والمفعول والاعراب لمراعاة الاشتقاق  
الاصح ان ما بعد اي الفقرة عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم انها حرف  
عطف فموضوع هذا الكتاب الذي يبحث عن احوال العامل والمفعول والاعراب  
لان كلام لا يخبر عنها فست الى جهة الى معرفة وكيفية علم ونسطة ان وجد  
وما عمل فيه حتى يمكن اجزاء الاعراب عليه واما الى جهة الى معرفة فباعتبار  
المثابة ولما بحث عنها بحث اقتضاء اللقائم كترتيب الحكم ونسبها الى  
اقسام الثلاثة وتوابعها وغير ذلك وبيان كون بعض الفاظ مفعول وبعضها  
غير مفعول اصلا او في بعض المواضع وما يتعلق بها والاصطلاحات الخويرة كما ذكر  
والنونت والتثنية والجمع والمؤنفة والفكرة والمبني وغير ذلك على ما يأتي تفصيلا  
في محال يليق بها ان شاء الله تعالى واذا كان اشدي احتياج اليها فمقتضية  
لكل الاعناء بها العتضي لبيان كل باب على حدة فوجب ترتيبها على ثمة ابواب  
الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتب بمعنى الثبوت اي جعلها ثابتة  
على ثمة ابواب ثوب الكل على الاجزاء كالبيت على الجدران والسقف فعلى  
يتعلق بها كحرف وان كل على معنى العون وهو جعل كل شيء من المقدر  
في مرتبة الترتيب فلا بد من اعتبار الرتب بالاجزاء اي وجب جعل كل

من اجزاء

من اجزاء الرتب في مرتبة الترتيب ومن اعتبار معنى او موصو  
تعلقها بكلمة الفقه والاشغال وبسمي هذا في اصطلاحهم التضمين  
اي جعل ذلك المعنى في ضمن الاصل وفيه من جبان جعل الاصل ثابت  
والمضمين قيد في المعنى وعكسه اي وجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة  
على ثمة ابواب او غيرها او اشغالها على ثمة ابواب مرتبة لا موضوع كيف  
ما تقتضى باعتبار مرتبتها قال في شرح التبيين قال السبب الشريف في ثمة  
الكثرة وحقيقة التضمين ان يقصد بلفظ معنى الحقيقي ويلاحظ مع  
معنى آخر يناسب وبدل عليه بذكر شيء من متعلقه كقولك احمد  
البك فلان فانك لاحظت فيه مع الحد معنى الانها وودلت عليه بذكر  
صلته اعني كل الى كائنه فلت انتهى حمد البك وفائدة التضمين اعطاء  
مجموع التبيين فالعنان مقصود ان مقاصد او بها انتهى وفيه زيادة  
بيان فيه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لوجعت نصيبات  
العرب لا جعت بمجندات ولما كان اشرف العامل لكونه مؤنفة في المفعول  
العمل والتوقف اكثر تعريفات المفعول عليه يقتضي تقديره قدر على المفعول  
فقال الباب الاول في العامل واللام في الباب للبعد فالرسل ان  
اعتبرت لفظ فالباب لان جزء من الرتب وان اعتبرت معنى فال  
فالباب كذلك لما ذكر اي اللفظ الذي مرتبة الاوليه او المعنى كذلك  
مردون لبيان احوال العامل او كائن في بيان احوال العامل او في  
تحصيل موقفيها والتفصيل بطلب مما سبق دل كان العوامل لفظيا  
وذلك اما فعل او اسم او حرف وتوقف موقفيها على موقفيها الوقوف  
على موقفيها الكلية اراد ان يبينها اولا فقال اعلم تنبها على ان البحث

اعلم ان استعمال اعلم على ثمة اوج الاول بالاعمال والثالث بالاعمال  
ولان البحث مجرد اعتماده واذا استعمل بالاعمال يكون تنبها على ان ما قبلها  
يجب الاصفاء اليه لوجود معنى الترتيب فيه وان استعمل بالاعمال  
يكون تنبها على ان ما قبله وما بعده مما يجب الاصفاء اليه لوجود  
معنى الجمع في الوجود وان استعمل مجرد اعتماده يكون تنبها على ان ما  
بعده مما يجب الاصفاء اليه

بسم الله الرحمن الرحيم



قول الكلبة او غير المعينة اختار عن الشخصية المعينة فانها  
ليست بمعنى ثناء اصله ولو فرض قلبه ثناء او صفة قطعاً للزوم  
ان لا يصدق الكلبة في المعنى واحدهما ولا ثانياً في بين  
الشخصية المطلقة والكلمة فان الشخصية على بل الرعي  
الحقيقي على مصدرها على زيد و عمر وكذا وانما التثنية  
بين المعين والكلي ومعنى كون الشخص والجزء الحقيقي  
كليين كونهم موحدين في معنى كونهم الكلي  
كانه على الاتحاح

الآتي ما يتم بحثه ويصغى اليه ويحفظ ولا يضيع في طلب الحق من  
ثمة العلم اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحيح اذا جعلت  
اول صفة لم يفرق تقول لقية عام اول واذا لم تجعل صفة حرف  
تقول لقية عام اول انتهى وظهرنا ليس بصفة بل منون منصوب  
على الظرفية ان الكلمة قد كثر ظهورها كلمات الكلمة لكن اختارنا كلام المص  
طناً بانه الحرف وبما القبول احق لان بغيره لا يسلم على شئ قال لا ما للجنه  
من حيث هو هو ولا يخلف للزوم كونه حصه من الجنس و هو  
ليس كذلك ونا للوصف الشخصية الكلمة اللازمة للحقيقة الكلمة  
ولا ثانياً في بينهما وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث هو  
في ضمن البعض او الكل وانما الثاني بينهما وبين المركب او بين الوحدة  
الشخصية والجنس والوحدة الجنسية ليست معنى الثاني والثوب  
احد معنيتهما في نحو اكرامة ودرجة ومعنى صيغة فاعلة بالكسر  
وتولم الثاني نحو نكرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي الثاني  
بل التباين لان التعميم من ان يكون واحداً او اكثر والتميز خاصة بالواحد  
ولما جعل اللام للاستفاد بنوعهم ان المقصود الاصل هو هو  
التقسيم والتعريف تبعي فغاص جداً لان لام الاستفاد بمعنى  
كل فرد من افراد الحقيقة فيكون المعنى هو كل فرد من افراد الك  
ثمة وهذا بين الفيد وايضا تعريفهم التقسيم بفهم قيود الى  
امر لا يحصل افع م يقتضي كون امر كلياً نعم بقدر مضاف  
في احد الطرفين اي اقسام الكلمة او قسم اقسام ثلثة قبل الكلمة  
والكلام من الكلم كون اللام بمعنى الروح للتأثير في القلوب

هو

وهي اللفظ جملة اعترافية بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو  
وفعالها ضم كونهما خبر ان ولم يغل اللفظ مع ان المبتدأ مؤنث  
لانه لم يقصد ان يثبت مع استواء التذكير وان ثبت والتثنية والجمع في  
المصدر وان اراد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام نقل عن الكشاف  
في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اراد به معنى المشتق يجوز مطابقة  
للمراد انتهى وعليه قولهم الاصطلاح النحوية وغيره اي المصطلحات  
واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت اي رمتها ثم  
نقل في الوفاء من قبل نقله الى معنى الملقوظ او بعده الى ما يتلفظ به الناس  
حقيقة او حكماً موضوعاً او مهمل مفرد او مركباً في التلغظ به الحقيقي كونه  
واخره والحملي كالمثوى في زيد ضرب واخره والمراد بكونه حكماً اي في  
سند اليه ومؤكداً معطوفاً عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي  
وانه ليس بموجود اصلاً بل اعتباري محض اعتبره صوناً لافعالهم  
ان كل فعل او شبهه لا بد له من فاعل لفظي كما اعتبره معدولة  
عمر وعلمية اسامة وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من  
مقولة الوفاء والصوت وكلماته تعالى لفظ حقيقة او هي مما يتلفظ  
به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبادك حق عبادك وكلمات  
الجن مثل قهر ب حرب يمكن قهر وليس قهر ب قهر ب قهر ذكر في  
جانب المحذورات من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم على  
حرب ابن امية في ث فقال ذلك والمحذوف ايضاً لفظ حقيقة لانه مما  
يتلفظ به والذوال الرابع كالخطود والقعود والنصب والاثبات  
غير داخلية في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاشارة







مركبا من الموصوف والصفة وكذا كل تابع مع متبوعه على نحو زيد وعمرو  
 وكل عامل مع معموله على نحو ضارب زيد او حسن وجهه لكن في النج  
 مع المتبوع تجري اعراب واحد على الجزئين معالفة الحكم في الـ <sup>على</sup> <sup>الاول</sup>  
 فقط والثاني مشغول بالحكاية انقسام ثلثة متخوفة فيها <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 وهو الذي لم يمتح الاستفراء قسم آخر وهو كذا كذا لا يغنيها وهو الذي <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 يمكن ان قسم آخر في العقل على ما افادته الرضى والتمثيل قسم آخر وهو ما  
 دل على معنى بسبب خبر لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الاشياء الحسية  
 او غير ما يمكن عقلا لا بد منه الاستفراء كذا ذكره الفاضل العصام ولا جعلها وهو  
 الذي يجعل الجاعل منحصرا مع احتمال آخر كحصر المص اجزاء الرسالة في  
 الابواب الثلثة وبما تنقسم الاخصار بدليل <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 ليس لانه يغني بل للتقريب الى الفهم ولكون ثلثة مذكرا ثبت ما  
 ويجوز حذفه اذا حذف المعلوم والتخفيف لان كذا ذكره <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 ان سر شكا في ثلث لا والكل والدار فعل قال في الامتحان سمي  
 باسم ملول التضمني قدم على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في  
 العامل وهو اصل في العمل وكله عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل  
 بعضه ولا كان المقصود تمييز كل قسم عن الآخر ما يرد وجس مشترك  
 بينه وبينه فصول تمييز كل ما يرد اسمي حد عند الادباء لان الحاصل مضاعف معلوم  
 عند فهم ليس بالمعروف الي مع الاني وكان تمييز الفعل بدلالة على <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القدم غير ظاهرة فيه محتاجة الى <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 تاويل ذكره الفاضل عدل عنها فقال وهو اي الفعل ما اي كانت  
 دل وثمة كبر الفير باعتبار لفظ ما لان الشئ اذا كان والاعتبارين

على التحقيق الجواب في ضيق  
 مشغول بابواب الاول

جواب من سؤل قد رث  
 من الحق العكسي

وانما ان عطف الجملتين في الـ  
 ويجوز ان يكون حاله وعدم التفرقة عليه  
 في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال  
 وانه في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال  
 في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال

في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال

يجوز اعتبار كل منهما وهما كذلك اذ لفظ مذكر ومعنى الكمية  
 مؤنث لفظي يعتبر تأنيث في امر الضمير وان كانت معناها مذكرا  
 وهو اللفظ الموضوع لمعنى مؤنث كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظ  
 وثمة كبر معناه فلا يرد في الفاضل العصام على الفاضل الجي وان كان  
 ما قاله يمكن ان يقال فالعصام جعل ما في التعاريف عبارة عن القسم  
 كالسنة المؤكدة وجعلها موصوفة اولى السموات امتزاج الشرح  
 بالمتن وقال الفاضل الهندى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 ان الوصول تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلة  
 كشيء واحد في المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كأن وقع بالوصول  
 مع الصلة ويجوز ان تكون موصولة اي للكلمة التي دلت ودل  
 فعل ما مضى ليريد الاستمرار لان الفصل الواقعة في التعاريف يرد  
 بها الاستمرار والدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر بعد  
 العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبيعية فالاولى هي الدلالة  
 العقلية والثانية هي الوضعية والثالثة هي الطبيعية ويسمى الشئ  
 الاول والاولى هو الذي لا يهبطه اليه والاولى هي الصفة بمعنى  
 وهو كون الشئ بحيث لا يكون <sup>الاول</sup> <sup>الاول</sup>  
 وهو الحروف المرئية مع مركانها وسكونها فترب هيئة فعل  
 وهيئة يضرب بفعل وضعا اي دلالة وضع او زمان وضع او  
 دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعا على احد الازمنة  
 الثلثة الماضي والحال والمستقبل بان دل بهيئة الاخرادية عليه  
 بوضع نوعي كما دل بما دونه وهي الحروف على الحد بوضع  
 شخصي ولم يذكر هذه الدلالة كما القوم لانه لا حاجة اليه  
 او الدلالة بوضع شخصي

في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال  
 في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال  
 في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال

في هذا الوقت ان كان قبل ما هو فقال



في النحوية المذكور والفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة  
فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه الباقي مجموع هذه النسبة والنسبة  
كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من النسبة  
الشركية مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية او لا يخفى على المصنف انه  
لا يناسب جعل صيغة زيدا قائم للنسبة وجعل صيغة ضرب زيد لغويا  
فالفعل يدل على الحدث الزماني مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم  
استناده الى شئ للثبات يكون احضاره على هذه الوجه لغويا وخرج  
من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان  
بعضه لا يدل على الزمان اصل كرجل وضرب وبعضه بما ذكره لا يثبت  
كاسم وعندها لان وكذا اسما الافعال واسما الفاعل والمفعول  
لان صيغتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه  
بغية الاستعمال واما عقل وكذا الاعلام المنفردة عن صيغ الافعال  
كزيد وبشر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج الافعال  
النسبية عن الزمان كعسى وكاد والستة في العقود كبعت  
لان صيغها وضعت للزمان وعبريت في الاستعمال والصناع لانه  
لو سلم كسنة كمن الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد  
في يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد الحدود  
بالحد على سواها من خواص الخواص وكان اصعب  
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عطفه من الخواص التي لها  
مزيد شدة في الاختصاص لتمييزه بسهولة عنده فقال ومن شدة  
خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور التي تبه ولا

اي الواضع انما لم يضع صيغها للزمان بل للحيوان  
لان طوق مع التشخيص والايضا وضع الواضع الاول  
للزمان لان قدر الوضع لا يغيره في مخالفي الحقيقة  
بل وضع كل غير مستحق كذا في الحال رزاقه تعالى

على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عطفه من الخواص التي لها  
مزيد شدة في الاختصاص لتمييزه بسهولة عنده فقال ومن شدة  
خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور التي تبه ولا

صحة

في النحوية المذكور والفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة  
فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه الباقي مجموع هذه النسبة والنسبة  
كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من النسبة  
الشركية مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية او لا يخفى على المصنف انه  
لا يناسب جعل صيغة زيدا قائم للنسبة وجعل صيغة ضرب زيد لغويا  
فالفعل يدل على الحدث الزماني مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم  
استناده الى شئ للثبات يكون احضاره على هذه الوجه لغويا وخرج  
من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان  
بعضه لا يدل على الزمان اصل كرجل وضرب وبعضه بما ذكره لا يثبت  
كاسم وعندها لان وكذا اسما الافعال واسما الفاعل والمفعول  
لان صيغتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه  
بغية الاستعمال واما عقل وكذا الاعلام المنفردة عن صيغ الافعال  
كزيد وبشر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج الافعال  
النسبية عن الزمان كعسى وكاد والستة في العقود كبعت  
لان صيغها وضعت للزمان وعبريت في الاستعمال والصناع لانه  
لو سلم كسنة كمن الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد  
في يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد الحدود  
بالحد على سواها من خواص الخواص وكان اصعب  
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عطفه من الخواص التي لها  
مزيد شدة في الاختصاص لتمييزه بسهولة عنده فقال ومن شدة  
خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور التي تبه ولا

ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل الحكم  
لان المقصود كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذا  
بحصول بكل واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لفرادها حتى  
يتجه ان بعضه بكل من اوضح الواضحات الحصولها بالمشاهدة  
وخاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما شدة بجميع افراد  
اولا والحد لا يكون الا شاعرا والمبتدئ ينتفع بالثبوت اكثر من الحد  
الا انه اشرف وانتفع في نفسه فلذا قدم عليها ثم ان الخواص جمع  
كثرة للثبوت كالتخصص للخصيص اخبر عن الخصائص  
مع انهما بمعنى لكونه اكثر استعمالا بين المباحين وبنه بصيغة  
الكثرة على كثرتها ومما لم يذكره ههنا ان التانيث ال كنة والضمير  
الرفوع البارز المتصل ونونا ان كيد ولو حرف التخصيص ثم  
ان قوله من خواصه طرف مستوف خير مقدم على المبتدأ وهو  
قوله ودخل قد ويجوز ان يكون من اسما بمعنى البعض  
الى الخواص فيكون مبتدأ والدخول خبره ذكره السيد  
في مثله حاشية المطول وانما خصت به لانه لتحقيق الحد  
الفعل او تقليده او توقو او تقرب الحد الماضي الى الحال  
وشئ منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاعتناء  
والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرف  
بلام العهد وسوف قال في معنى اليب مراد اليبين  
او اوسع منها على الخلاف كانه نظر هذا القائل الى كثرة  
حروف كنة في مطرد ويقال يشف وسو بال حذف وسى

في النحوية المذكور والفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة  
فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه الباقي مجموع هذه النسبة والنسبة  
كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من النسبة  
الشركية مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية او لا يخفى على المصنف انه  
لا يناسب جعل صيغة زيدا قائم للنسبة وجعل صيغة ضرب زيد لغويا  
فالفعل يدل على الحدث الزماني مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم  
استناده الى شئ للثبات يكون احضاره على هذه الوجه لغويا وخرج  
من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان  
بعضه لا يدل على الزمان اصل كرجل وضرب وبعضه بما ذكره لا يثبت  
كاسم وعندها لان وكذا اسما الافعال واسما الفاعل والمفعول  
لان صيغتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه  
بغية الاستعمال واما عقل وكذا الاعلام المنفردة عن صيغ الافعال  
كزيد وبشر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج الافعال  
النسبية عن الزمان كعسى وكاد والستة في العقود كبعت  
لان صيغها وضعت للزمان وعبريت في الاستعمال والصناع لانه  
لو سلم كسنة كمن الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد  
في يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد الحدود  
بالحد على سواها من خواص الخواص وكان اصعب  
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عطفه من الخواص التي لها  
مزيد شدة في الاختصاص لتمييزه بسهولة عنده فقال ومن شدة  
خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور التي تبه ولا

في النحوية المذكور والفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة  
فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه الباقي مجموع هذه النسبة والنسبة  
كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من النسبة  
الشركية مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية او لا يخفى على المصنف انه  
لا يناسب جعل صيغة زيدا قائم للنسبة وجعل صيغة ضرب زيد لغويا  
فالفعل يدل على الحدث الزماني مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم  
استناده الى شئ للثبات يكون احضاره على هذه الوجه لغويا وخرج  
من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان  
بعضه لا يدل على الزمان اصل كرجل وضرب وبعضه بما ذكره لا يثبت  
كاسم وعندها لان وكذا اسما الافعال واسما الفاعل والمفعول  
لان صيغتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه  
بغية الاستعمال واما عقل وكذا الاعلام المنفردة عن صيغ الافعال  
كزيد وبشر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج الافعال  
النسبية عن الزمان كعسى وكاد والستة في العقود كبعت  
لان صيغها وضعت للزمان وعبريت في الاستعمال والصناع لانه  
لو سلم كسنة كمن الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد  
في يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد الحدود  
بالحد على سواها من خواص الخواص وكان اصعب  
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عطفه من الخواص التي لها  
مزيد شدة في الاختصاص لتمييزه بسهولة عنده فقال ومن شدة  
خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور التي تبه ولا



بالقلب حكما صاحب الحكم وبدخل اللام عليه دون السين  
 نحو وسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونها تخصيص الفعل  
 المضارع بالاسفيا بالاسفراء وان لانه لتعليق مضمون جملة  
 بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على الفعل ولم ولانها تنفي  
 الحدث الفعلي واللام لانه لطلب الفعل ولا الشئ لانه لطلب تركه وشئ  
 منها لا يوجد الا في الفعل ولان اشترطت في مخرج من تخص بالالف فلان  
 على غير الفعل لزم تخلف الالف عن الموحدة ثم ان هذا اما بالاضافة  
 بتكميل المضاف بارة واحدة من اول الابلاتيين او بتجويز نحو  
 حاتم الجود باضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به واما بالوصف  
 او البيان بتأويل الدال على الشئ كذا في الامتحان وقال الفاضل  
 العصام لا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكتاب  
 ليس الشريف ان امثالها او اريد بها العصباء قد يزداد في اخر الجملة  
 كانه او اجعلت اسما وقد لا تزداد وكله عامل باعتبار وضعه فلا يرد  
 مثل قلما وطلا لاجاء الكاف على ما سيجي في بحث عامل القياس  
 واسم من السمو وهو العلوسى به لعله على اذويه يكونه مسند اليه  
 وتركيب الكيفية وحده نحو زيد قائم جلف الفعل فانه لكونه مسندا دائما  
 لا يركب منه وحده الكلام بل منه ومن الاسم المسند اليه والرف  
 لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وهو ما اى الكلمة او الكلمة التي  
 دل على معنى وضعا بقرينة كونه قس من الكلمة التي اخذ الوضع  
 في توينها او اكتفى بما ذكره في توينها الفعل والمراو بالمعنى المطابق  
 لانه المتبادر عند الاطلاق والتعيين بالارادة عند عدم صفة

عطف على قوله بتكميل المضاف الى هذا اما بالاضافة فتجوز  
 نحو حاتم الجود من غير تكميل المضاف بناء على ان المانع من  
 اجتماع التوئين لا وضع اليه المحقق الرضى لكن زيدا الفاضل  
 عصام ان اردت العشرة فارجع اليه رضى

واحدة فاوكره الرضى في بحث العلم ان اللفظ التثنية كذا  
 ولو اجعل على ضعف اخره فاو اضعف لاسم لا يزداد  
 الف تين على قوة فيقال لاء وكذلك ما وضع يانه  
 يستوي فيه كونه على لفظ ولغيره فاللفظ منه وجوب  
 الكلمة لا جوارها

بعضه من بعضه  
 بغيره من بعضه

عنه ولما كان المراد يكون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة استقار له بل  
 بالمعنوية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم في نفسه عدل عنه فقال  
 مستقل بالفهم اى بالمعنوية عن تلك الكلمة تصرحا بالعصود  
 وايضا للمرام يعنى بفهم منها ذلك المعنى لما حاجته الى انضمام شئ  
 اليه وخرج بهذه القيد الحرف فان معناه غير مستقل بالمعنوية مثلا فهو  
 معناه مستقل لكن الغرض من وضع التوصل به الى جعل الحرف صفة  
 لشئ فلا يحصل الغرض الا بذكره فذكره ليحصل الغرض بالحصول  
 الدلالة غير متوقن وذلك المعنى وضعا فيه اى في الفهم عن اللفظ الدال  
 عليه باحدة الازمنة الثلاثة اى بفهمه اى لا يفهم منه مع وان كان واقعا  
 فيه في نفس الامر فالاسم اما دال بما دلت على معنى وهو الزمان فقط مثل  
 امس او على معنى غيره كالقرب وليس منه ما دل بما دلت على معنى  
 وبهية على الزمان مخرج به الفعل ومن خواصه دخول التنوين وهو  
 نون كنه تتبع حركة الاخر لانه كيد الفعل والمراد ما سوى التثنية  
 والغالى يقال نثرم بكذا اى رفع صوته به مطا بمقتضى المشهور  
 ان تنوين النثرم ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة التي تولد  
 من اشباع حركتها احدى حروف المد ولحقها بهذه القافية انما  
 يكون بابدال حروف الاطلاق التي هي حروف المد المذكورة  
 كما في قول التثنية اقلى اللوم عاؤل والعناين وقول ان اجبت  
 لقد اصابت والتنوين الغالى ما يلحق القافية المقيدة اى الكنة  
 كنول التثنية عاظم الاعاق خاوى المختصر من مشبهة الاعلام  
 لاتع الحقق والقافية في هذا البيت القاف الكنة سمي بالقاف

وسيجي والاسم والازمنة الاضافة  
 معناه مستقل حج صاحب سؤال مقدر  
 اللفظ

احد الميزة يكون الفعل فالحق التنوين  
 به التماسا ان خفيق ما قبله تشبها به  
 بالنون الخفيفة او بكونه لان كن او اخر  
 حركه بالاسم



بالغالي خروج الشعوب عن الوزن والعلو التجاوز عن الحدود  
 بدخلان على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والقياس ان  
 بدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستشهما المص لكونها في عاية الندة  
 حتى انهما لا يزدان عند الاطلاق وما سواهما اربعة انواع تنوين  
 التمكن وهو ما يدل على انكسبة مدخوله في الاعراب اي افر بته وصحي  
 في الاسم وتنوين التكبير وهو الفارق بين الموقوفة والفتحة وقال  
 الرضي وانا لا اري منعاً من ان يكون تنوين واحد للثمنين والتكبير  
 معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمي به خصص بالتمكن والموقوفة  
 والشكر اسم والفارق بينهما لا يكون الا في تنوين العوض وهو  
 ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه كيو منته وجئت اى يوم او كان الجور  
 كذا وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسماً وكذا ما فيه عوض  
 عن المضاف اليه وما في نحو جوار فمحول عليه طر واللباب وتنوين  
 المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كتنوين مسلمات  
 والجمع السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه مفعول عند ابن حاجب لانه  
 جعل نحو عرفات ومسلمات علماً غير منصرف للتأنيث والعلمية  
 مع وجود التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير المنصرف  
 وعند الزري محشور نحو مسلمات علماً منصرف وتنوينه للتمكن  
 ولا وجود عنده لتنوين المقابلة لانه غير متخصص للتأنيث  
 له لانه على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء وعرف الجولان  
 انشده الجرح مخصوص بالاسم لانه لا يصلح في الاعراب اعطوه  
 لو كانت الفاعل التي هي الاصل في الاعراب على سبيلين ان شاء

قوله وما في نحو جوار من قبل وياكس من نعمة من  
 الله ولا يفتي على اربعة عارسة علم الادب  
 ركني قوله

قال من مسلمات لكونه مفعولاً معني فكان قبل اشك  
 مسلمات وقبل فعل من المضاف تقديراً اعني على  
 وقبل مفعول لفعل مقدر اي اعني به علماً ركني

الله تعالى ونقصاً من المضاع لكونه في الاعراب خطاً لم يثبت  
 فلو لم يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤنث عن انشده ولما التنوين  
 وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم قصدوا به لام التنوين اعتماداً  
 على استناده وقد نبه المص انه لا يكون قريبة للتمديد ولو قال  
 حرف التنوين لكان يشمل لدخول اليهم فيه في مثل قوله عليه السلام  
 ليس من امير اصحاب في امسوه لكنه لعدم شهرته لم ينوض  
 لاولاده من اللاتي لم تذكر هذا اولاده يظهر اختصاصه به من بيان  
 وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به ان لفظ المعنى المطابق  
 بالاسم او هو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى ما ذهب  
 اليه سبويه من ان حرف التنوين هو اللام زيد عليه حمزة الوصل  
 لتعذر الابتداء بالكن اوله في بينه وبين لام الابتداء في  
 بعض المواضع وهو المختص عنده لاما ذهب اليه المبر من انه  
 حمزة ان ما ذهب اليه سبويه من ان حرف التنوين هو اللام زيد عليه حمزة الوصل  
 حمزة زيد بعد اللام للفرق بينه وبين حمزة الاستفهام ثم عمل  
 عمل معاملة حمزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عندك  
 الكوفون ولاما ذهب اليه الخليل من انه ال كهل وكونه مبتدأ و  
 فاعلا حصصهما بالذكر ولم يقل وكونه مسند اليه مع كونه اخيراً  
 ويشمل تنبيهها على انها الاصل في المسند اليه والبواقي فرع وقدم الاول  
 اشارة الى ان حق التقديم هو الثاني الثاني اخيراً وعدل عن قولهم ال  
 الاسناد اليه لان المراد به كونه مسند اليه وهو معنى الترتيب له والى  
 الحقيقة الاولى واظهر وجه الاختصاص ان الاضافة لا تكون الا بالاسم  
 وهو من مسند ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسنداً بالوضع وا

قوله ان عدم التنوين في قوله عليه السلام  
 ليس من امير اصحاب في امسوه لكونه في الاعراب  
 وقوله انما يذكر حال الاصل ويندرج حال الفروع  
 قوله اللاتي اي من الخوص اللاتي لم يذكر  
 فحذف الموصوف لانه المقام عليه

قوله انما يذكر حال الاصل ويندرج حال الفروع  
 قوله اللاتي اي من الخوص اللاتي لم يذكر  
 فحذف الموصوف لانه المقام عليه



والحرف لا يكون واحداً واحداً منها فلم يخصصه بالاسم  
 ثم ان الظاهر ان ضميمته كونه راجع الى الاسم باعتبار جنس  
 الاسم كانه رتبة الفاضل اليه بقوله اي يكون الشيء مستنداً  
 اليه لا باعتبار خصوصه النوعي فلا يبرر ان الاختصاص بفهم  
 من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الحذف ومضافا كون الشيء مضافاً  
 لان كون الاسم فاعلاً لا يكون الماده الاسميه وهو قوله ومن قوله  
 معنى ولغوا اما اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف  
 او التخصيص وشئ منها لا يكون الا في الاسم لا فتنها  
 مستقلاً المعنى المطابق وذلك لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية  
 ففزع المعنوية فتختص بما تختص الاصل وبعضه عامل كاسم  
 الفاعل واسم للفعول والصفة المشبهة على ما يجيء في العامل  
 القياسي وبعضه غير عامل كاندانت والذي فان شيئاً منها  
 لا يكون عاملاً في شئ من المعولات وحرف وهو في اللفظ الطرف  
 والجانب سمي لان في جانب مقابل للفظ والاسم حيث  
 يقع عدة في الكلام وهو لا يقع عدة فيه كما سبق وفي ال  
 في الاصطلاح ما اى كلمة او الكلمة التي دل على معنى ثمل  
 للفظ والاسم ويخرجان بقوله غير مستقل بالفهم اي با  
 بالمعنوية عن الدال عليه بل يحتاج ان يفهم منه الى ضم  
 معنى آخر اليه هو المنطق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلال  
 لا التحصيل الفرض من وضعه كما في كسما اللازمه كما سبق  
 واليه اشار بقوله بل انه ويتبع لفهم حال معنوية وهو  
 للمتعلق بانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل

وانما يرد لوضع الضمير  
 باعتبار خصوصه النوعي

او يختص تلك الاضافة اللفظية بشئ  
 يختص من الاسم الاصل وهو المعنوية

والا واما المتعلق فعلاً ما يتعلق به معنى الحرف  
 يوجد هو كالبصرة في رتبة من البصره لمعنى  
 الابداء لمن وقيام زيد في ان زيد قائم معنى  
 التحقيق لفظاً ان

الوضع

وضع العام والموضوع له الخاص وذلك بان يلاحظ وينقل  
 امر عام مشترك بين المشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد  
 من هذه المشخصات بخصوصه مثل اذا وضع الواضع لفظ  
 ان لاحظ اولاً معنى التحقيق الكلي العام لكل واحد واحد  
 من افراد من تحقيق قيام زيد في ان زيد قائم وعالمية زيد  
 في ان زيد عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ باراء كل واحد  
 بخصوصه وشخصه بوقوعه في تركيب مخصوصه وكونه في هذه  
 التركيب فذلك ان على تحقيق قيام زيد مثلاً لا على التحقيق  
 الكلي الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر  
 حقق فلحظة ذلك الكلي عند الوضع ليكون آلة للوضع  
 للجزئية لانه الموضوع له وكذا اللفظ من وضعه الواضع ملكاً  
 بملاحظة الابداء الكلي لكل واحد من جزئية المشخصات  
 ابتداء البصر من البصرة في رتبة من البصرة وابتداء الدرس  
 من اول الكتاب في رتبة من اول الكتاب فعني ان تحقيق  
 مضمون جملة دخلت عليها فها هو غير مستقل بالفهم بل يحتاج  
 في ان يفهم عن الضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه وال  
 لفهم حال ذلك المضمون من كونه محققاً ثابتاً عند الفهم  
 المتكلم وكذا معنى من الذي هو الابداء الجزئي لا يفهم منه لم يفهم  
 اليه المتعلق مثل البصرة فواله لفهم حال البصرة وهو المبتدئية  
 فلحظته بعد ملاحظة البصرة وتابو له لحظتها والابتداء الكلي معنى  
 لفظ الابداء ملحوظاً قصداً والمتعلق تابع لملاحظة معنى

والقول عموم الوضع باعتبار  
 عموم ذلك الاسم العام  
 الملاحظ عند الوضع

الضمير الفرضية الجزئية على غير  
 عدم كونها فعلاً على  
 في الرضى في



الاسم ملحوظ اصاله فعني الحرف تبعاً فيقع الاول محكوما عليه  
 وبه دون الثاني وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كالم  
 وقد لما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوف على بيان  
 ذاته لان الشيء عالم يعرف لا يبحث عن احواله اراد ان يبينه  
 فقال ثم العامل ثم الدالة على التراضي الذكرى او الرتبة لان بيان  
 الكلمة واقف بها بيان الموقوف عليه قال الفاضل العصام في  
 شرح الكافية قد يجيء ثم لجره الترتيب الذكر والتدريج في  
 وارجح الارتقاء وذكر ما هو الاول في الذكر ثم الاول من غير اعتبار  
 التراضي والبعدين تلك الدرج كقولنا اني من سادات ابوه ثم قد  
 قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه الجملة جملته معتدلة وهي جملة  
 مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين متصليين واجاز التراضي فيها  
 في الآخر ويجوز ان تكون استئنافية وقد مرح الدامني في شرحه  
 بان حرف ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول في العامل  
 او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على معمول ان عطف  
 شئين على معمول واحد اي بعد ما علمت الكلمة واقف بها وما العامل بيان  
 بتعلقها اعلم ان مفهوم العامل اظهر في مقام الاظمار لسبق مرجعه  
 اما بعده ونعين المراد اول التبيين على منابر لما سبق اذا المراد به  
 هناك ما صدق وهذا المفهوم وما قبل الشيء اذا اعيد موقوفه  
 عين الاول المراد منه اذ لم يوجد صاريه وهذا كون المقام مقام  
 التويفي صاريه هو ما اي شئ لفضا او غيره او حسب اقتضاي كون  
 آخر الكلمة معمول او حسب اسم او فعل حقيقة او ظاهراً مثل زيد قام

فتم التراضي الثاني او التراضي يعني ان زمان موقوفة الكلمة  
 واقف بها مقدم على زمان موقوفة العامل لتوقف موقوفة على  
 موقوفة او رتبة موقوفة موقوفة على رتبة موقوفة العامل  
 اذ لا شك في تقدم الموقوف عليه رتبة زمانه فقام التراضي  
 الزمانى او النسبي للذاتى لانه في العامل كونه مقصود  
 من هذه الرسالة مقدم على ايات الكلمة فافهم

ابوه او ابوه فاقم اي قائم الاب موبة او مبنية على وجه اي طرز وطريق  
 لفظي او قدرى او محلى مخصوص مشخص معين كائن من <sup>الاعراب</sup>  
 فمن بيانية والتقدير من وجه الاعراب رفع ونصب وجر وضم  
 فمن تبعضية عدل عن تويف ابن الى حب لانه كما مرح به الفاضل  
 العصام تويف عامل الاسم والمصنف بيان مطلق العامل فاصحاح  
 الى تويف ثلث مل لا يحصل المقضى به ولا لا يحصل به قوله بواسطة  
 لما يستقضى التويف بها لا ما هو موجب ايضاً بل فريضة والعامل موجب  
 بعيد وبسطه ان شاء الله تعالى ليخرج به الكلام لانها وان اقتضت  
 كسر ما قبلها لانه ليس بمقتضى الاعراب بل بالحيثية ولما كان  
 المراد بالواسطة غير ظاهرة للمبتدئ الذي التضيف لاراد ان يبينه  
 فقال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب لكن لازم ان يخرج  
 العامل ما هو عامل بالفعل على الاصل كالحروف الجارة الزائدة و  
 المضاف بالاضافة اللفظية وان وان الدخيلتين على المضى  
 فلمزم ان يخص التويف بالفاعل الاصلى ويكون البحث عنها <sup>والمراد</sup>  
 مستطراً او بما مع انه اصلى ولو زيد بعد قوله من الاعراب او قبل عليه  
 لا حبيب ويمكن ان يقال اخرجها عن التويف وادخلها في البحث  
 اشارة الى ان خطا رتبتهما وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء  
 حال من المبتدأ على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الى عن  
 المبتدأ او بعده تأويله بما هو المفهوم من الكلام اي حكمت  
 على المقضى حال كونه الاسماء بانه نوارد المعاني المختلفة  
 اي الفاعلية والمفعولية والمضافة عليها اي على الاسماء ثم



ثم لفظ المصدر بمعنى اسم الفاعل وادخالة من قبل جرد قطيعة لان الشخص  
 المتعنى هو المعاني لا نواردها كسبظهر او بمعنى النسبة بجربا بشار  
 ان اقتضا المعاني الاعراب عند نواردها عليها ومعنى نواردها عليها  
 بجربها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه العبارات ليست  
 من انقسام احاد الجمع الى احاد الجمع كذا السجود وسمي اي لم يمسح  
 واحد منهم برأسه على ان يكون لكل من التي طيبين رأسه واحد من الرؤس  
 وليس المعاني مع الاسماء منفردة حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى  
 واحد من المعاني بل يكون للاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب  
 زيد وضربت زيدا او ضرب غلام زيد ولاسيما كثرة معنى واحد منها نحو  
 ضرب زيد واكرم عمر واهان بكر فانها اي معاني المختلفة امور صفة  
 لانها لا تدل الا بالعقول مستند على علام ثم اي يقتضي كل واحد منها ثلاثة  
 على حدة من العلامات التي هي انواع الاعراب على ما سيجي وهذا  
 مبني على انقسام الاحاد الى الاحاد وهو ظاهر طاهرة اذ المجمع  
 مانع من ظهوره فان منع فان كان المنع حالا في الاخر غير الاعراب  
 الخفية تلك العلامات تقديرية ورن في نفس الكلام او الاعراب المذكور  
 فحليته كما سيجي في الباب الثالث لتعرف تلك الامور لان الخفية  
 تدرك بعلاقتها ثم اراد ايضا ما ذكره فقال مثل بمعنى مثلا مفعول  
 به لفعل مقدر اي اذكر مثلا او مفعول مطلق لا مثل لك مثلا اي تمثيل  
 لان اسم بمعنى التمثيل ففي الاول جعل بمعنى المفعول وفي الثاني بمعنى  
 او اقلنا ضرب زيد غلام عمر وقضرب عامل لانه اوجب كون اخر زيد  
 بمنزلة الكمية في التعريف مضمونا بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا

واخر غلام باعراب محكي معنوها بواسطته ورود الفاعلية اي با  
 الفاعلية الواردة التي هي الواسطة على ان يكون اضاف الواسطة  
 بيانية من قبل شحراك وادخالة ورود من قبل جرد قطيعة ولوجه  
 آخر كمر على زيد بواسطته ورود الفاعلية على غلام صها معطوفان  
 على الفاعلية وزيد عطف شكين على معمول عاقلين مختلفين وعلى الزدة  
 كصعوده نصب الوار او المضاف مقدر وعلى متعلق به وهو المعطوف  
 على ما قبله بسبب تعلق ضرب بهما متعلق بالور وتعلق القيام به به  
 او الوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على جملة ضرب لا على  
 جملة اوجب لعدم صحتها ايضا مصدر آض الواجب الخذف سعا  
 بمعنى عادي ما والحكم المذكور الذي هو الايجاب صها عودا كون آخر  
 عمر ومكسورا بواسطته ورود الامانة عليه اي على عمر وما كان  
 الاضافة معيان كوز مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد هنا  
 الثاني اراد ان يبينه عليه فقال اي كونه منسوب اليه لغلام بسبب  
 تعلقه به فالعامل يحصل ويوجد المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقه  
 بها فلهذا الجملة فذلك ما سبق من الكلام وهي اي المعاني الخفية تقتضي  
 نصب علام هي الاعراب الذي هو اشر العامل في المفعول لا المعنى  
 المصدر الذي هو كون الشيء موبا وهو احد معنيه ايضا كما  
 سبظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطته تلك الامور فالعامل  
 العصم التحققي ان الفاعل المؤثر هو المنكسر والفاعل هو الالة  
 بل الالة هي اللسان لكن النية جعلوا الالة هي العامل كانها المؤثرة  
 للمعاني وعلاماتها وهو كائن في الافعال المشابهة لثمة فقول

منسوب على مفعول مطلق لقوله  
 تعلق ضرب بهما بالقوله متعلق  
 لعدم هي المعنى  
 مر



الشبهة خبر مبتداء محذوف بقرينة الابق والحق معطوف على جملة  
 صيغة الاسماء توار والحق وليس من عطف معمولين على مولى عا  
 ملين لعدم شرطه وهو عدم اعادة الابق في المعطوف مع تقدم  
 الابق في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندى في بحث المصدر  
 في مثل هذه العبارة وبشهادة مورد السماع من قول اكل  
 امر تحسبين امراء وناز توقفه بالدليل نارا او غيره ويمكن  
 ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه مطلقا للاسم اى  
 اسم الفاعل كما سيجرح به وصحى الى المشابهة التامة كائنة من  
 المضارع فقط لان في سائر الافعال ونحوه المقابلة بقوله في  
 الاسماء قال اولاً في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان المراد  
 فانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انتة وسيجيئ  
 اعاب فانه مث به لاسم الفاعل معمول به لمثابه واللام رائدة  
 لتقوية على لفظاً مصدر مث به اى مث به لفظاً او مث به  
 لفظية او تسمية من نسبة او ظرف تشريلاً وكذا اقول ومعنى  
 واستعمالا للمثابه الاول وهو المشابهة لفظاً فكأن لموازنة  
 اى لموزنة المضارع له اى لاسم الفاعل واللام فيه كاللام  
 في لاسم الفاعل في الحركات اى في مطلقها وافق في نوعها اولاً  
 والكنات في عددها وترتيبها وصيغة الجمع معناها بالنظر  
 الى الافراد او لث كلة او لتعدد الكون في بعضها وارادة  
 ما فوق الواحد بالجمع كسفره وبسفره ونحوها وبسفره  
 ومدحج ومدرج مثل مثالبين من البروتين ولو مثالبين

او الثاني هو  
 او الثالث هو

احد هما من الثاني والاخر من السدسى اشارة الى ما ذكره كان  
 وجهه والاشبه الثاني وهو الشبه المعنوي فليقبل كل منهما لئلا  
 المضارع ويسم الفاعل الشيوخ اى الثالث والاصحاح لاصدق  
 عليه على سبيل البديل ولعدم العموم فيها اذ العموم احاطة الافراد  
 وليس فيها تلك الاحاطة عدل عن التفسير بالعموم مع ان شئ  
 في كلامهم ولعلم اراد به معنى الشيوخ والمخصوص لبعضها فان الكلام  
 اى لاسم الفاعل عند تجرؤه عن اللام الموصول يشتر بغيره باللام  
 الى ان اختلف الجارى في حرف التعريف جازية ايضا كما صرح به الفاضل  
 وان الحق من مذهب سبويه بفيد الشيوخ بين الافراد وعند  
 وقول حرف التعريف عليه بتخصص اى بصره خاصا لبعض الافراد  
 الذى اقتضاه الظاهر وعند وقوله بالضمير العائد الى اللام لعله  
 اشر الى انه يجوز التغير عنه به لكون صورته صورته ولذا لم يغل  
 اولاً حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشر الى مذهب من  
 يجعله حرف التعريف لان المقام بيان المشابهة بين المضارع واسم  
 والفاعل الذى دخله اللام فعل في الحقيقة عنده كسبجي نحو ضارب  
 فانه يحمل زيدا او بكراً او غيره والضارب فانه يختص بمعين  
 اعني اللام لاسم موصول او حرف تعريف لانها سببان في القادة  
 التعيين كذلك المضارع خبر ومبتداء وقوله عند تجرؤه عن حرف  
 الاستقبال كالسين وسوف ولين والى كى ولان الابتداء  
 عند الكوفيين والرى محشور وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل  
 انى ليخرجن ان نذهبوه اى قصد ان نذهبوه بهذا او الم نذل

او سوا او غير اللام لاسم موصول او حرف  
 تعريف لان الاسم الموصول  
 وحرف التعريف سواء  
 في افاة التعيين  
 وارتبوا







وعند ابن البرهان يجوز تقديم العمل  
الطرف على العامل الطرفي  
يجوز تقديم الطرف على  
انتفاء فائدة ذكره  
الاسم  
بجمله

اولا بتقديم المبدأ الى مفعول الافق او طرف ليكون او  
لحظ وعلى تقدير الجبر للسان فقوله فيه حال من المستكن فيه او من  
مقدم عليه لئلا يكثر او طرف للجبر او ليكون او لحظ وقوله فما هم  
يكون او يكون فانه وحظ فاعله والظرف ان حاله ان منه او ان في حال  
من ضمير الاول ولا يجوز على او متعلقان بكون وجعلهما من  
التنوع يجوز عند المص لا لم يشترط نافر المفعول على العاملين وا  
ابن الى جب ومن يتقدم شرطه فلا يكونان محاشا زعمه يكون وحظ  
وهو اي اللفظ على نوعين عامل سمي على وعامل فياسي فالعامل السمي  
في اصطلاح النية هو العامل الذي يتوقف اعماله على السمي بخصوصه  
على السمي من العرب ولا يمكن ان يذكر في علمه فائدة كلية مستندة على  
اذا وغير محصورة قدم على القياسي لسهولة ضبط افراده المقصود  
موقفها لاجراء الاحكام عليها لثقلها وانحصارها بخلاف القياسي  
ولان بعض القياسي يتوقف على معرفة حرف الجبر منه كال  
كالظرف المستوفى وبعض اسماء الافعال ولان الفعل وشبهه ومنها  
قد تحتاج في العمل في بعض المفعولات الى حرف الجبر وهو اي العامل السمي  
ايضا اي كاللفظ على نوعين الاول عامل في الاسم والثاني  
عامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا اي كالسمي على  
فسمين احدهما عامل في اسم واحد وثانيهما عامل في اسمين اعني  
بالاسمين المبتداء والخبر مطلوب في الاصل اي باعتبار الاصل  
اي قبل دخول العامل عليهما وبسميان بعد دخول العامل  
عليهما لهما وخبر الـ اي يسمى المبتداء اسم والخبر خبر للعامل

والعامل

قال ابن جني المحقق  
في تنويره ومعنى ما ذكرها  
يكون في معنى  
الاصناف  
بالانواع  
ص

والعامل في اسم واحد من السمي قدم المكون مفعول واحد او لكونه  
اكثر المعنى لا حرف جبره اي الاسم الواحد ليس سب اشرا باللفظ  
اشرا بالمعنى الذي هو جبر معنى المتعلق وانضاه الى مفعول ويجعل  
عليه لا يكون الجبر فيه تسمى حرف الجبر وحرف الاضافة لوجودها  
في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او المفعول  
به ولكون اشرا بالجر وهي عشرون قيد لبساطته ولكونه اكثر  
استعمالا هو للاصناف وهو الاصل في معانيه ولذا خصه بالذكر  
ولانه ليس مراده تعدد معانيه بل بيان عاملية نحو بريد واد ومرت  
بدول معان اخر ومن قدمه ليوافق معناه وكثرة استعماله في المبتداء  
في المكان عند البصريين ومطلق زمانا كان او مكانا او غيرهما عند الكوفيين  
والبحر المؤيد باستعمال العرب من ضميرهم وعلاقه صحيحة وضع الى او ما يفيد  
فائدة ما في مقابلتها كذا قالوا له معان غيره والى عقب من بلجي في مقابلته  
هو لانها في الزمان والمكان وغيرهما نحو رست الى السبي واثموم الصيام  
الى الليل وانبت الى زيد ومن قدمه على على لما سببه لمن من حيث  
انه يجوز ان يستعمل كل منهما في محل باعتبار انه مبتداء وبعد نحو  
سفاه من العطش وسفاه عن العطش وهو للبعد اي بعد الشيء  
عن مجرده نحو اوبت عنه وبين ذكره ما معني انه لم يذكر البصريين له  
الاهذ المعنى والمجازة اي مجازة الشيء عن مجرده بعد عن كذا  
مثال المذكور اولاً في اقدت عن كذا في العلم وسواء وصل  
الى الثالث نحو رست السهم عن القوس الى الصبي اولاً في  
مثال الاول وعلى قدمه على اللام لما سببه لمن في جواز كونها



منه في قوله تعالى  
 انما يملكه الله تعالى  
 من غير ان يملكه  
 من غير ان يملكه

اسمين هو الاستعلاء اي استعلاء شئ عن شئ حقيقة كقولنا  
 السطح او نوصف نحو عليه وبين كانه ركبته الدين وهو يحمل ثقله واللام  
 قدومه بساطة هي لتعديل اي لبيان كون مجروره على وصية مثل  
 ضربت لك ادب او خارجية نحو فوجبت لك فذلك والعلة التي هي غايته  
 يكون على في الذهن معلولا في الخارج كالادب مع الغيب والنية  
 على في الذهن والخارج والتخصيص هو صحتها بمعنى ان  
 للمجور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التملك كقولنا  
 او الاستحقاق نحو الجمل للفارس او النسب نحو الابن لزيد فيقول  
 في هذا لام الملك والتملك والاستحقاق والنسب وليس معنى  
 التخصيص المحرك لظن فغيب المحال مستعمل على صفة المحرمة بناء  
 على لام التخصيص ذكره الفاضل العصام وفي قوله كونه مستعمل  
 جرم ولد قوله على المظهر والمضمرة للظرف اي للظرفية وهي كون  
 الشئ قابلا للحمل فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او  
 تشبيهها او تشريها كونه نظرات في الكنية لانه بل احاطة الكتاب بالنظر  
 منزه احاطة الطرف بالمظروف وكونه النية في الصدق والكاف  
 قدومه لبسطة وكثرة استعماله في التشبيه اي لان يشبه شئ  
 مجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدومه لاصالته في رية وجا على  
 بالابال في تعذيل وفراء ابن مسعود بسجته عن جبن هي  
 لغاية اي لكون مجروره غايته للحكم بمعنى انه لا ينبغي دونه كوكا  
 اكلت السمكة حتى راسها فالرأس مأكول وينتهي عنده ولا  
 يصل اليه كونهت البارحة حتى الصباح فالشوم يتسمى عند

الصباح

ولا يضر كون مجرورا وخلاف الحكم  
 اذا كان خبرا او مفعولا او مفعولا  
 بمعنى مع اسم كونه

الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان مدخوله اجزء اخرى فيها  
 او شئ ينافي الجزء الاخر في الاول بدخل المجور في الحكم وفي الثاني  
 لاحدا بعد الحق وقال بعد القاهر ومن تبعد بدخل مطلقا وعند  
 لا بدخل مطلقا فلا يجوز ان يكون مدخولا الجزء الوسط بخلاف  
 الى فان المجور به يجوز ان يكون جزءا وجزءا والجزء يجوز ان يكون  
 الوسطا وغيره وفيها لا بدخل المجور في الحكم الا بالقرينة ورب  
 قدومه لعدم بدلته عن شئ بخلاف الواو والالف فانها بدلان  
 عن الباء هي للتعليل اي لانه وشئ استعلاء في السك  
 في التكنية الى ان صارت حقيقة من فية في ويجز في التقليل قال  
 الفاضل العصام لو قيل ورب للتكنية لكان انشعب من قول  
 للتقليل ولا يبعد ان يجعل قول للتقليل اعم من التقليل الحقيقي  
 والتشبيهي فيستوفي معنى رب اشياء ويجمع في صدر الكلام لا  
 تشبيه والتشبيه دخولها على النكرة الوصفية عند المبرر وادب  
 السراج وابن علي خلافا للاختصار وقد بدخل على المضمرة اليها  
 المفرد المذكر مجزءا بكرة منصوبة والكوفيون جعلوه ضميرا  
 ارجعاصا بقاء للمرجع ويحقها ما فان كانت كانه يجب دخولها  
 على الجمل وان كانت زائدة بدخل على الاسم ايضا ويجز  
 كقولنا ربنا ضربة بسيف مبطل والجملة التي تدخل عليها تعليل  
 ما ضوئية في الاستعداد والجزء الذي يفعل بدخل على مطلق الجمل  
 قال الرضي يحذف رب قياسا مع بقاء عملها في ضرورة  
 الشوم وبعد الواو والفاء او قبل وفي غير ما شاء ولونه الشوم  
 اذ هو مواضع

ان يجعل المانع التكنية لمصلحة النسب  
 الى الصفة المحبة فيقلبه وكذا  
 لا يتم المذموم عليه

سواء كان اسمية او فعلية ماضيا او مضارعاً



نور رسم دار دفعت في طلبه ووالقسم وناؤه قدمها لعدم  
 خروجهما عن الرتبة ولم يذكر باب القسم ههنا لذكره مطلقا  
 الباء في سبق ويجب حذف فعلها ولا يكونان للسؤال فلا يقال  
 والله اجلس ويدخل الواو على الاسم الظاهر والنا على لفظ الله و  
 الباء اسم منها في الجميع وحاشا قدر لعدم فوجه على العالمية  
 وان خرج عن الرتبة هو للاستثاء اي عن سواد لا مطلقا بخلاف  
 خلا وخر وعدا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن  
 القوم حاشا زيد ذكره الرضي ذهب سبويه واكثر البصريين  
 الى ان حاشا للاستثناء حرف جر والياء وانكروا فعله لا متناع  
 وفول الموصول عليه والاضطر والماضي والمبسر والى انما  
 تسعمل كثيرا حرف جر وقليلا فعلا متعديا جامدا التضمنه معنى  
 الاوسم اللهم اغفر لي ولمن سبغ الشيطان ولما الاصبغ بفتح الحجة  
 ومذومند وقديسه ميمهما قدم مذخفته ولكونه لفعالات <sup>والصلوات</sup> <sup>والصلوات</sup> <sup>والصلوات</sup>  
 الوب ومند مختص بالحي زرين حشره الفاضل العصام في كنه <sup>في كنه</sup>  
 الظروف وما نقل من قولهم ان اصله مند لم ير نصر الرضي وقدم  
 مند لفعاله فوجه عن الرتبة بخلاف خلاها للاستثناء في الزمان <sup>في كنه الظروف</sup> <sup>في كنه الظروف</sup> <sup>في كنه الظروف</sup>  
 الماضي يعني انما اذا اريد بمجرور هي الزمان الماضي بان يكون  
 زمانا ماضيا لم يقع منه جرحه يكون معناه ان ذلك الزمان  
 الماضي مبداء زمان الفعل الذي قبلها مشبها مثل رتبة مذ  
 او مند يوم الجمعة اذا كان يوم ماضيا او متغيا مثل رتبة  
 مذ يوم الجمعة في الاول ابتداء الروية من يوم الجمعة وفي

وتجب حذف فعل الاسم المتعدي  
 نحو لا يخر الا جرح في معنى  
 الباء

يشترط ان يكون فعله اليوم ماضيا  
 لا رتبة فيها فلا ياتي

الثاني

وفي الثاني ابتداء التفاضل منه ويكونان لطرفيه مجزوها للفعل  
 المذكور اذا اريد به زمان لم يمتص بينهما وانت في بعض اجزائه  
 نحو رتبة وما رتبة مذ مشددا ومنذ يومنا ومنذ حيوة زيدا  
 جميع زمان روبي او عدم روبي هو ذلك الشهر او اليوم  
 او زمن الحيوة ولا يستعملان في الاستقبال نص عليه  
 عصام الدين قوله وقد يكونان سمين سنطراوي يحيى  
 تمام بيانها في المبني ان شاء الله تعالى وخطا قدره لتقديم  
 الحاشا وعدا قدره لعدم الاختلاف في عالميته هي للاستثناء وهو  
 بعض النية لم يجعل خلا مع انحرار ما بعد ما وف جر بل مصدرا  
 مضيا فا ذكره الفاضل العصام ويكونان فعلين وهو الاستثناء  
 وسبجي تمام كقوله المشتثنى ان شاء الله تعالى ولولا قدمه  
 لان عليه في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور وهو لا متناع  
 شئ هو جوابه لوجود وغيره هو مفعوله بجرها اذا اتصل بها  
 ضميره اي ضميره كان كما سبغ قريبا لولاى ولولاك ولولاه ثم  
 قال سبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما انضمت ضى  
 والكاف بالظاهر وقال الاضطر غير جارة للضمير المجرور وانع  
 موقع المرفوع عكس ما انما كانت ولانت كانا فسبويه والجمهور  
 تعرفوني كما جئت جعلوا غير العامل عالما لئلا يلزم التعريف في الفاظ  
 كثيرة وهي انواع الضمير والاضطر في الضمير حيث جعله بلا من غير  
 وابقى لولا على حاله وهو عدم العالمية وكى قدمه لعدم شذوذ  
 علمه بخرجه او ان حصل دخل على ما الاستغناء منه هو للتفصيل

فالضما كسر على حاله في مجزور



ان نهي جارة وكذا اذ وقع بعدها

وقال الخليل والاضطر اذا دخل على المضارع بعد ان وكى  
جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها كما المصدرية يقال كذا تصرف  
اي لفركك ولعل هو للمنهج تكون جارة في لغة عقيب بضم العين  
مصغرة ذكره الدمامني كقول فقلت ادع افري وارفع الصوت  
ودعوة لعل الى ابي المغوار منك قريب قال في معنى اللبيب هو  
محقق بفعل الائمة ان الجرم بفعل لغة قوم انتهى فلا عند اولي  
فيل ان الظاهر ان الجرم في هذه اللغة ابضاث ذوله انا اولوا  
اليت بحمد على الحكاية اذا سمع الرجل ابي المغوار بالباء فلا يفرد  
صرح المصنف بالرد عليه في هاشمته على المتن ولما في من بيان  
صروف الجرم شرح في بيان احكامها من لزوم المتعلق وجواز  
الحذف وغير ذلك فقال ولا بد له من الحروف اي لا فراق حاصل  
لحروف الجرم من متعلق بفتح اللام والظاهر ان بد في هذه  
شبه مضاف لمجي ما يتم معناه به بعده فيكون موباه فيلزم  
نصبه اي لا يبدوا واخذ عن بناء بانه قطع عن التعلق وجعل  
مع مجروره خبرا عنه لان كل مصدر له صلة من الحروف الى جرة  
ويجوز قطعها عنه وجعلها خبرا عنه كما في قوله تعالى لا تشبه بعلمكم  
وعند ابن مالك موباه منصوب بسقط تنوينه تشبيها  
بالمضاف ومن متعلق بالضميمة المستترة في الطرف المستقر لان  
الضميمة الراجع الى المصدر ويجوز تعلق الجارية له لانه على معنى الفعل  
وهو كذا صرح به الفاضل العصامي في شرح التلخيص ويجوز  
تعلقه بالطرف المستقر وفيه ما حكى عن بعض البغداديين

او هذه العبارة

قال معنى اللبيب المتعلق بالاضطر اذا كان راجعا  
الى معنى الفعل نحو قولنا يا خضر في الفم منقذ من القطن  
فان في القطن متعلق بالضميمة المستترة في الطرف المستقر  
الى جارة في لغة العطف في حيث قال  
ولا يجوز على معنى عالين فان على  
على معنى متعلق بالضميمة المستترة في الطرف المستقر  
الراجع الى العطف وهو  
صدر لان تعلق  
الجارية بالضميمة  
التي هي  
الى المصدر  
فان في  
موجب معنى الفعل

من حوا

من جواز تعلق بالمتعلق المبني لم يستحسنه الرضي لوجوب  
اواب المثبت بالمضاف والجملة ابتدائية او اعتراضية او معطوفة  
على جملة وهي غير فعل او شبهه وهو الاسم والنصب  
بالفعل بالاشتقاق او معناه وهو كل لفظ يفهم منه معنى  
الفعل كاسماء الافعال الا الزائد منها مجرور بديل من قوله  
هذه الحروف او منصوب مستثنى منه نحو كني باله فاعل كني وكر  
وبسبك ودرهم فريد في ابتداء الزائد من الحروف الى جرة الباء  
ومن اللام والكاف وصرح في المعنى بزيادة عن وعلى والزائد  
مالا يخل بسقاط باصل المعنى والارب وحاش وخلا وعدا ولوا  
ولعل فان لها بدلا من المتعلق فانها اي هذه المستثناة لا  
تتعلق اصلا بشيء من الفعل او شبهه ومعناه اما الزائد فلان  
تعلق حرف الجر بشيء منها لكونه بفضي معناه الى مجروره حيث  
لا يكون بدونه نحو مرت بزيد من البصرة الى الكوفة والزائد  
لما لم يكن له معنى وكان المتعلق يتعدى الى مجروره بلا توسط  
نحو كني الله في كني بالله وحسبك ودرهم في بسبك ودرهم والتي  
يده في التي بيده لم يتعلق بشيء وكذا رب في رب نال بلغة القرآن  
يقال بعين القرآن نال وكذا رب رجل كرم لغية يقال رجل  
كرم بالغية وكذا ان قيل التقدير رب رجل كرم لغية حصل  
ففيه ان رجلا في المعنى فاعل حصل فلامعنى لتوسط بينه وبين  
رجل الا افاة معنى التعليل فلي نفور لك هذا عرفت انه لا وجه  
لا وجه لاضطر الفاضل العصامي لما ذهب اليه الكوفيون من



من كون رب سلسما مضافا الى ما بعده بمعنى التعليل نقص كم الكثرة  
 وللوجه المذكور في الزائد ورب لم يتعلق لولا لعل واما حروف ال  
 الاستثناء فقد اختلف فيها اختار المقص عدم تعلقها وتبع فيه  
 ابن هشام قال في معنى اللبيب انها لا توصل معناها الى الجور  
 بل تزيد عنه كالا ولم ينطق فلم يتعلق وقيل متعلقة ووجه الدعا  
 الداعي في شرحه قال معنى التعدية جعل الجور مفعولا به لذلك  
 الفعل ولا يزم منه اشتباه ذلك المعنى للجور بل اتصاله اليه على وجه  
 يقتضيه الحرف وهذا مقيدة لا تنفاه عنه ولا يزم من عدم تعلق  
 عدم تعلقها لان كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواة  
 له في الاحكام الا ترى ان الال لا تفعل الجور وهذا تعليل انتهى قال  
**المص** فيما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق الجور بما لم يزل  
 ووسيلة في وصول معنى وتعديه الى كسبه لا يتعدى اليه  
 والاصل في حروف الجر هذا اولها عرفونا بانها ما وضع لافضاء الفعل  
 او معناه الى ما يليه وعلت الجر لئلا يسب عليها علمها العلمى ولبس  
 في سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل  
 فغير اصل بل لعرض اما الحروف الزائدة فلما اقبلت الحروف  
 الجارية في الصورة والحرفية وتصور معانيها فيها بغير من التأويل  
 واما حروف فلا فللوقوف بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب  
 ولولا لعل فللتنبيه على ان الاصل في الحروف التخصيص بالاسم  
 ان تفعل الاعراب التخصيص واما الدليل على ان هذه الحروف لا  
 تتعلق بعامل فهو ان العمل في الحروف الزائدة ورب يتعدى

الى

الى مجردها وشروط التعلق عدم التعدى نفسه كما مر ولولا لعل معناها  
 جارين معناها غير جارين ولم ينسب احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو  
 المعنى الاصطلاحي بين النجاة في حروف الجر واما حروف الاستثناء  
 فلما تزيل معنى العامل عن مجرورها وهي ضد معنى التعلق وال  
 يصال ولوصح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في **الاولى اصل**  
 ان هذه الحروف الزائدة والى على معناها غير الاتصال كلام التوفيق  
 والابتناء وهل وقد فكها لا يقال لانه انها متعلقة بشئ كذلك  
 الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصورة باللائحة بل هي  
 روابط وادوات للعلم الاسماء والافعال فعام لكل حرف  
 فلا خلاف في ان الكلام في معنى الاصطلاح من التعلق لا لغوى وبما ذكرنا  
 فله الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ بمثل حبك وهم  
 ولولا كذا كان كذا لعل زيدا قائم ورب رجل كرم لغيبته  
 لزيد قائم بان يقال المداو الجور بحسب اللفظ عن عامل لغضى عمل  
 لاذ بان يقوم المعنى المقضى للاعراب لا لامر عارض ولا لامر المبتدأ  
 قد قطعت زيدا عن علمت بحسب اللفظ لا فضاء صدر الكلام  
 انتهى كلامه في حروف الزائدة ورب تفصيل لاصوال مجردات المتنبئين  
 باق على ما اى حال كان للجر عليه اى على ذلك الحال قبل  
 وحقولها اى الزائد ورب من كوز مر فوعا فاعلا او مبتدأ او كذا  
 ونحو ما من رجل قائم اذ خبره الخ هل زيد قائم او منصوبا مفعولا  
 نحو ولا تنفعوا بكم اذ خبره الخ ما زيد بقائم وقادته اما تحيين  
 اللفظ الاول كبد ونحو مثل رب رجل كرم لغيبته مرفوع مبتدأ او

كلام

هذا ما يقتضيه سوق الكلام فيكون  
 ذكر احوال مجردات ما عدا احوالها  
 والتعاني منها ويمكن ان يكون تفصيل  
 لاصوال الجور في كل مكان



او منصوب مفعول لفعل مقدّر بعد وجوب صدرته ولذا لا يجوز  
 ان يكون قاعدا وفائدة التعليل او التفسير وجود حروف الـ  
 الاستثناء وهي حان وظل واما المستثنى بالاعلى كسبحي  
 من وجوب النصب في كلام موجب تام نحو هلك الناس حان  
 العالم او جواره واختيار البديل نحو جاني القوم حان زيد او غير به على  
 حسب التبع والتبوع وفائدة تنزيه الجور ومحو لولا ولعل مبتدأ  
 مرفوع المحل فاذا عطف على محذوف لولا كسم طاهو نحو لولا ان زيد وجب  
 رفع لانه لا تخفض الظاهر وما بعده لفضا نحو لولا ان ياشعوب يري  
 لشمس او تغرب اضربه نحو لولا ان موجود لملك زيد ولعل زيد  
 قائم ومجوز ما اي حرف جهر عدا ذلك الحروف هذه السبعة منصوبة  
 المحل على انه مفعول في متعلقه اي ما عدا هذه ان كان الي رتبة للظرفية  
 او ما كان بمعنى في افاة الظرفية كالبا نحو صلبت في السبي او  
 بالسبي هذا رى ابن الى جيب وتبعه المصنف واما رى الجهور  
 فكل ما دخله حرف جهر يتعلق بشئ وليس مرفوعا على انه نائب  
 الفاعل نحو مرفوعه يرفو مفعول به غير صريح سواء كان الجار في  
 او اللام او غيرها او على انه مفعول في متعلقه ان كان الجار لا مالا  
 للتعليل او ما بمعنى ككلمة وفي والباء نحو ضربت زيدا للثأب و  
 وكلمة عصب وعذبت امرأة في هرق ونحو فظلم من الذين هادوا  
 حرمنا او مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداها نحو مرفوعه يرفو  
 هذا كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار والجور وقد يسند المتعلق  
 الى الجار والجور مع ما عدا هذه كانه الظاهر فمثل كفى بالخال خارج

اضافة الحروف الى الاستثناء عمدية وهي  
 نحو روى حان وظل واما حان فلهذا

خارج عن هذه المبحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى  
 مجموع الجار والجور باعتبار ان الجار كالجور الاول من الجور فيكون  
 من ثمة وباعتبار ان المتعلق لا يتعدى الى الجور الا ان يكون من ثمة  
 كالاثمة والتخفيف في هذا الجار فائدة ان اتصال المتعلق الى الجور  
 والدلالة على ان الاسناد الى مجموع الجار والجور حتى يجب تذكير العاقل  
 وان كان الجور مؤنثا او مذكرا نحو مرفوعه يرفو وسبحي زيادة بيان  
 ان شئ تعالى وانك بعضهم سكت والمتعلق الى الجار والجور وقال في  
 مثل مرفوعه يرفو اسند الى ضميره مصدره المعروف قبل مرت يرفو  
 فقلت مرفوعه يرفو اسند الى ضميره مصدره المعروف قبل مرت يرفو  
 النائب عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفاعل واللام يكون  
 وكذا الزمان والمكان فلا يقال ونصب وصاب اوزمان او مكان  
 بل يقال ونصب وصاب شديدا والذهاب الموقوف او يوم  
 الجمعة او فرسخ او امام المسجد او نحو الفعل عن الدلالة على ذلك  
 كما اذا قلت ونصب بمعنى اوقع وذهب والحق في كل موضع يجوز  
 فيه اسناد العامل الى المصدر والى الجور وجوز الامر من فيكون  
 اي المجموع كما هو الظاهر او الجور على ما هو المراد من نوع المحل على  
 ان نائب الفاعل له نحو مرفوعه يرفو عن الفوس وضرب الشاوب  
 ونصب في يوم الجمعة ويجوز تقديم اي الى الجور الذي عداها  
 هذا اي نائب الفاعل من الجار والجور على متعلقه نحو مرفوعه يرفو  
 وفي يوم الجمعة سرت وللثأب ضربت لانه فضلة ولم يمنع  
 من تقديمه مانع وانما نائب الفاعل فلي اخذ حكمه الفاعل المنشع

فانما جازا الجور باعتبار ان الجار كالجور الاول من الجور فيكون من ثمة وباعتبار ان المتعلق لا يتعدى الى الجور الا ان يكون من ثمة كالاثمة والتخفيف في هذا الجار فائدة ان اتصال المتعلق الى الجور والدلالة على ان الاسناد الى مجموع الجار والجور حتى يجب تذكير العاقل وان كان الجور مؤنثا او مذكرا نحو مرفوعه يرفو وسبحي زيادة بيان ان شئ تعالى وانك بعضهم سكت والمتعلق الى الجار والجور وقال في مثل مرفوعه يرفو اسند الى ضميره مصدره المعروف قبل مرت يرفو فقلت مرفوعه يرفو اسند الى ضميره مصدره المعروف قبل مرت يرفو

اذا كان لم يكن زيادة على ما دل عليه الفاعل



ولما كان مفهوم كلام العرب مخالفا  
لفظ كلام صاحب الكشاف  
اراد ان يرفع بناء على فقال

تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى اولئك  
كان عنده مسؤل ان عنه فاعل مسؤل قدم عليه مؤل بأنه كان  
صحة في اصل المعنى وقدم عليه فكان فاعلا لمفسرة وقد حذف المتعلق  
وذكره اكثر ولذا التي بعد فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحا  
وتخصيصه به انا اشارة الى اخص من ذهب الاكثر قيل لهم البصيرين  
وقال الفاضل العصام اي اكثر النجاة من البصيرين والكوفيين  
في الطرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصل في العمل و  
مذهب الاقل وهم الكوفيين او اقلهم منها ان المقدر حذف  
مستقاة لكون المفرد اصل في الجبر وغيره ولكن الحق وبا  
بالقبول احق ان يقدر فعل ان اريد الدلالة على الزمان ولا  
تغيره ولا خلاف في الصلة وجواب القسم انه فعل لانها لا  
يكونان الا جملتين ولا يجبا بعدا او اذا انه صفة لا ضمها  
بالفوز نحو ايا عندكم فزيد وخرجت فاذا بالرب زيدا واما لا  
لاكتفاء به لانه الاصل ويجوز ان يرد بالفعل ما يرد على الحديث  
عاما لكل فعل كالكون والوجود والحصول والنبوة والانتوار  
والوقوف بفعل كان الاكل والضرب وغير ذلك متضمنا في  
الجار والجوراي مفهوما معناه متماها والتضمن لازم للمعوم بوجه  
حيث وجد المعوم سميان اي الجار والجور طرفا مستقرا  
اي مستقرا في الطرف عند النجاة كسم لظرف الزمان او انه  
المكان ثم سميان محوفا ظاهرا على الجار والجور ايضا فوجه  
سميها طرفا محوفا واما كونه مستقرا فلا استقرار

معنى

وعند البر لا يتغير شيء منها

معنى الفعل وعمله وضميته واسرار فيه بالتشغال كل منها اليها على ما يأتي  
ان شاء الله تعالى يجوز بد في الدار بوجه اي حصل او حاصل وان لم يكن  
المتعلق المحذوف كذلك اي فعلا عاما متضمنا في الجار والجور بل خاصا  
اولم يحذف متعلق اي اي الجار والجور ولو عاميا بسبب ظرفا لغوا  
اي ملغى اي فضله غير دكن من الكلام لعدم انتقال شيء  
مما ذكره يجوز بد في الدار اي اكل اي اكل بقرينة حاله او مقابلة  
ك اذا قبل ابن اكل فقلت في الدار ومرت بزيد هذا مذهب  
عامة النجاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحذوف في الطرف المستقر  
قد يكون من الافعال التي حذفت اذا انشأ الذهن اليه ذكره  
الفاضل العصام وقال في معنى اللب وكثرة اط النحويون الكون  
المطلق اي الفعل العام اني هو لوجوب الحذف للجواز اشتكى  
واما قوله تعالى راءه مستورا عنده فالاستقرار فيه بمعنى  
السكون لا بمعنى الحصول العام كذا في كاشفة العصام وقد  
يحذف الجار والاكثر ان يذكر وهو على نوعين النوع الاول  
حذف قياسي يمكن لبيان قاعدة كلية بحيث يرجع اليها لمرة  
جزئي من جملتها ولا يحتاج الى السماع فيه مخصوصه مثل كل  
زمان يجوز حذف يعرف من حذف من نحو سرت يوم الجمعة  
وصمت شهرا والنوع الثاني حذف سماعي اي لا يضبط  
بعضا ظاهري بل يحتاج في كل جزئي الى السماع وسين كلاما  
ان شاء الله تعالى فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع  
الاول المفعول فيه قال حذف في منه لا ما بمعنىه اذ لا يقدر الا



الا ما هو الثاني مع والثالث مع في الظرفية في كما ان الثاني مع في التعليل  
 اللام وجوز الفاضل العصام تقدير ما هو بمنزلة منه في كس اي فمكس  
 ان كان المفعول فيه ظرف زمان قال الفاضل العصام من اضافته  
 الى مدلوله فهي لامية لابيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه  
 يسمى ظرفا ايضا سببها كان او محذورا بجوز رجوع ضمير كان  
 الى الظرف فابهاه به بمرهم مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما  
 قولنا تاكل الخبز كمثل الخبز كمثل السفر او المرهم من الزمان ما لم يعتبر له حد  
 نهائية كالحين والوقت والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كالايوم والليل  
 والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان مظهره كما هو المتبادر  
 مظهره فانه لابد فيه من اظهاره واما نحو يوم الجمعة فليس الضمير  
 فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع ووجه حذف من  
 الميراث كونه خبر معنى كالمصدر فيصح انتصابه به بل والسطوة كما  
 المصدر وشبهه ومعناه محمول عليه والمحدود محمول على المرهم  
 لاشتهارها في الزمانية نحو سرت جانا اوزمانا وصحت شهر او يوم او الا  
 الاول للاول والثاني في الثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا كونه  
 ونسبا وجزا في عبارات القوم اى في الرفع الى او كان ظرفا مكان  
 مبها للتمسك على الزمان الميراث لاشتهارها في الابرار به بعضهم  
 المكان الميراث بالنكرة وورد بدخول بيت ومسي في مع كونها  
 محدودة ومن خرج قولنا كذا واجيب عنه بعدم تعرف الجهات الست  
 مثل غير ذلك وقدر بعضهم كالزمان الميراث وورد خرج المقادير  
 التسمية مع جواز حذف في منها قياسا وبعضهم بالجهات

بالجهات الست فاضطر الى القول بان ما عداها محمول عليها فعدل  
 النص عن كل منها وادنى بتعريف جامع وما نهى ولستني ما لستني ولقد  
 اصحاب فقال وهو اى المكان الميراث ما اى مكان ثبت له اى لذلك المكان  
 اسم وهو ظرف المكان سبب امر وهو ما نسب اليه ذلك المكان  
 غير داخل اى ذلك الامر في سبب اى مسمى ذلك الاسم اى  
 غير خبره منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع  
 الضمير الى ظرف المكان فحينئذ يجب تقدير المضاف اى في جانب  
 الجهة اى سبب ما اى في جانب المبتدأ اى ومنه في هذا الا وضوح الا  
 الا وجه ان يقال وهو سبب ثبت لمكان سبب امر غير داخل فيه  
 كالجهات الست وهي تسمية بالمسمى هي امام وقدم وحذف  
 ويمين وب ر وشمال وفوق وحذف نحو جلست امام فان المكان  
 الذي جعل الامام كماله بسبب زينة مكان حاج عنه زيد وقس  
 عليه الخلف وغيره وكذا عبد الجار لتعين المعطوف عليه نحو جلست  
 عندك اى في جوارك او ما في جوارك فان عند مختص بالحقبة  
 بل يعمها وما في الحاية كالدار ولدى بمعنى عند لكن يختص بالحقبة  
 والوجه يثبت مع الظاهر وينقلب باء مع المضمرة كالصالح الف  
 على والى وحكى سبويه عن قوم لداك وداك والاك ودا  
 وسطا بسكون السين بمعنى بين في الصحاح كل موضع يصح فيه  
 بين فهو وسطا بالشكوك تقول جلست القوم كما بين القوم و  
 وبين واذا جذا ونلتا وهذه الثلاثة بمعنى جهة وكما المفادير  
 المسوكة اى العلوم بالساحة المفادير جمع مقدار وهو التقدير



وقدر الشيء مبلغه ثم اطلق على ما يدل على ذلك القدر نحو ذسخ وهي  
مقدار من المدة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وتلك  
المساحة غير داخلية فيها ومثل وهو ثلث الفسخ ويزيد وهو اربعة  
ففسخ الاجانب استثناء من ظرف المكان المبهام بمعنى حذف قياس  
من ظرف المكان المبهام الاجانب وجهها كلها بمعنى وسطها  
بفتح السين وهو المكان الذي يسوى اليه المساحة من الجوانب  
وخارج الدار وداخل الدار ووصف البيت والاكل لسم مكان وهو في  
الوقوف لسم مشتق المكان بزيادة الميم لا يكون ملتصبا بمعنى  
الاستقرار بان لا يدل على القوار ولو في الجملة نحو القتل والمغرب  
والاكل فانها ظرف مكان مبهام لان المكان سمي مقفلا ومغفلا  
وما كلفا وغير ذلك بوضع اليك هو القتل والقرب والاكل وغيره  
ذلك فيه وكل واحد منها غير داخل فيه والكم كذا ان كان لسم  
ملتصبا بمعنى الاستقرار ولم يكن متعلقا اي عاملا ملتصبا  
بمعناه اي بمعنى الاستقرار نحو مقام ومكان فان القيام وال  
والكون يستندان القوار ولو في الجملة فان هذه المستثنيات  
لا يجوز حذف في منها بالاستقراء نص عليه سبويه مع كون  
كل منها ظرف مكان مبهم لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت  
اكلت في جانب الدار فالجانب ثبت للمكان بسبب زيده وهو  
خارج عنه وكذا غيره ولعل السري في عدم جواز حذف في نحو الجانب  
عدم الوقوف في الظرفية لانه يشعل كثيرا في غير ما فلا بد من في  
للتعويض على الظرفية وفي لسم المكان عدم الدلالة على القوار  
اذ

اذ ظرفية الشيء كونه مؤالا فلي لم يدل على القوار ضعف الظرفية  
فاحسب الى في ما يدل عليه منه وان ظهر ظرفية الاله لالم يكن متعلقه  
بمعناه لم يظهر ظرفية له لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت  
او غير ذلك مما ذكر او مضرب زيدا او غامه بل يقال اكلت في جانب الدار  
او في مضرب زيدا او في مقامه وانما ان كان عامل القسم الاخير وهو لا يكون  
بمعنى الاستقرار ملتصبا بمعنى الاستقرار يجوز حذف في منه لوضوح ظرفية  
له مع دلالة على القوار فلا حاجة الى تنصيص الظرفية با دخل في عليه  
ما خذوا من من حدث واحد او كل من حدث نحو كنت مقامه ونحو قد كنت  
مكانه اعلم ان النية اختلفت في مثل قوله تعالى فاما ان كان من المؤمنين  
فروح وربهم فقال الرضى وصاحب السهيل وصاحب المغني جواب  
اما ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصلته بينهما فيكون جواب  
الشرط محذوف فاعلم لولا عليه المعنى ما لم يكن يكن من شيء ان كان  
المتوفى من المؤمنين فجزاؤه روح به وقال آخرون ان الجواب  
الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى  
فان كان الاله فلا حذف المتوفى حذف الفاء للتلازم اجتمع او  
آداني الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فنقول ان عبارة المص  
هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يوثق بالفاء في الجواب والتقدير  
واما عامل القسم الاخير فان كان هو فلا يمكن حذف اظهر بعد كان  
ويمكن ان تحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مدح قوله  
فاقول يجوز حذف في وان كان المفعول فيه ظرف مكان محذوف  
وهو ما ثبت له لسم سبب امر داخل في مسمى غير خارج عنه حل هذه

يفصل بين ما والفاء احد مورث البند  
والجواب كونه ما في الدار زيد وهو غلب وجهه  
شرط كونه ما ان كان الاله ولم ينص  
لغضا او محلا بما بعده نحو ما انما  
فلا تغرر ولا تنعم بربك فحدث  
او محذوف بغير ما بعده الفاء  
نحو انما زيد فاضرب كذا  
مفعول اليب



العبارة مثل ما سبق كودار وبيت وفان وبلد فان هذه اسما تثبت لوضع  
 بسبب امور دخلت فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت  
 والحدود وغيرها في البلد فلا يجوز حذف في من محذوف واذ لا يحمل على الزمان  
 لعدم جهة الحمل ولا على المكان البهيم لانه يكون كالاستفارة من  
 المسنوعة فلا يقال صليت دار ابل يقال في دار الاما بعد اي من مكان  
 وقع بعد دخل ونزل وسكن وفردعه كادخل وانزل وغيره نحو قوله  
 تقاسمك انت وزوجك الجنة والبعدي اعم من ان تكون ربيبة  
 انواله اذ دخلت وانما فرنا الوصول بالمكان لا لانه لا بد من ظهور  
 في غيره نحو دخلت في الامراء في مذهب ابو حنيفة رحمه الله وسئل  
 الدخول باظهاره في المكان وان جعله سبويه شاذا لم يدخل  
 في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه في الرضى ان حذف في لكثرة  
 استعمالها وقال عصم الدين لكان مشابهة مفعولها المفعول  
 به حتى ظن الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون  
 المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بوسطه في المفعول به بالا  
 يعقل الفعل بدون بلا وسطه حرف الجر دمي يؤيد كونه مفعولا فيه  
 كون مصدره على فعل وهو من الاوان الغالبة في لازم وان نقص  
 الدخول وهو الخرج لازم بلا خلاف نحو دخلت الدار ونزلت الى ان  
 سكنت البلد والموضع الثاني من المواضع الثلاثة التي يحذف  
 حرف الجر فيها قياسا المفعول به يحذف منه اللام وقبل او بمعنا  
 قياسا اذا كان مدلوله فعلا احتراز عما اذا كان غير فعل مثل جئت  
 للتواريح جئتك للفعل كانه لفاعل الفعل الاصطلاحي فانكفي

في الاستفارة كاسم الفاعل وغيره والعلم  
 في المصدر للقدوة  
 حذف المستثنى من فاعل على حسب السان متعلق  
 بغيره ولا يجوز

عزله

عن شبيهه الفعل او المراد الدال على الحدث فينبغي ايضا مثل انما خارج  
 من الدار خوفا المعلق به بان فعلها فاعل واحد متعلق ببعضهم كون ذلك  
 الفعل فعل غير الجوارح ومقارنا اي ذلك الفعل له اي للفعل المعلق عطفا  
 على لفاعل لا على فعل في الوجود بان يتحد زمانها او يكون زمان احدهما  
 بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب جينا فان زمان القعود بعض  
 زمان الجبن وشهدت الحرب ابقا للصبح فان زمان ابقاء الصبح  
 بعض زمان الشهود ثم المراد بالمعارضة في الوجود اعم مما في نفس  
 الامر ومما في قصد التكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوضح  
 الصلح فالمعارضة الخارجية ليست بشرط بل يكفي المعارضة في القصد  
 وانما اشتراط هذه الشروط لانه بهذه يشبه المصدر فيعلق بالفعل  
 بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل واحد منها ولم يشترط  
 التكبر كاستمر بعضهم لا قد يقع معونة لكن الغالبية التكبر كما  
 ان الغالب في الجرد النوبين نحو ضربت زيدا كدوبال اي ابقا  
 للدوب فاعل الضرب والتأديب المنكهم وزمانها واحد والضرب  
 وسببه للتأديب كالتشم والصحح النصيب وغير ذلك في الرضى  
 يصح ان يقال الضرب هو التأديب قال العصم فيه نظر لان  
 التأديب كحصيل الادب وما يليق بالشخص والضرب هو  
 الوسيلة كالتشم وغيره بخلاف كركك لا كركك باضافته  
 الى الفاعل لعدم الثاني وفي الفاعل وجئتك اليوم لوعدي اسير  
 لعدم المعارضة في الوجود وفي هذين الموضعين المفعول فيه المفعول  
 له المذكورين اذا حذف اليه ينسحب الجرد وعلى انه مفعول فيه

والكويون كاستمر  
 لاخيرين

في المصدر للقدوة

سورة  
 سورة  
 سورة



او مفعول له لانها كانا منصوبين المحل لعمل الي رضى لفظه على حذف  
 الي راطله النصب الذي في المحل نعم هذه النصب للفظي وغيره كما في لدى  
 لانه موب عند الرضى فنصبه نقد برى وكنتي واذا اخبرها محلي لكن  
 انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لروال الجرحه ان لم يكن نائب الفاعل  
 ويرفع ان كانا نية بمعنى لما يبقى جوارا لانياس ولا شدة وذا ابا الا  
 بالاتفاق وظاهر عبارته انها يقان نائب الفاعل وقد حقق الرضى  
 ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى  
 هذا فكلام المصطفى لا وقوعى واما المفعول فيه فقد اختلف  
 في لازم الظرفية قال بعضهم لا يقع كالصدر الموكر فترتب  
 زبد سندا الى ضمير المصدر ووجه المص في الامتحان ومنهم من  
 جوزه مع بقا نصيبه انما على ما عليه في اكثر الاستعمال وعليه  
 قولهم ان مفعول في المفعول معه نائب الفاعل وبرفعه وعليه قراءة  
 لقد تقطع بينكم بالنصب والرفع ونحوهم بان فاعل على كل تقدير  
 فاطلاق كلام المص في هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع  
 المفعول له ووقوع المفعول فيه ان النصب قصد العلية والظرفية  
 ولو فات النصب في المفعول له فات علامة العلية فلما يعرف كونه  
 مفعولا فان علية وقصدتا انما تعرفان بالنصب بخلاف المفعول فيه  
 فان النصب علامة قصد الظرفية فلوات لم يعرف قصد الظرفية الجور لان لاس  
 ولا باس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مستند اليه واما ظرفيته على  
 فملومة من نفس الكاية كما ذكره الفاضل العدم ثم ان في  
 في قوله وفي هذين الموضعين متعلق ببيتبب المقدار المفعول

بالذكر

باللام وبدونه وصرح المص بوقوع  
 الجور باللام وعليه اطلاق قوله  
 فيما سبق وقد بسند المتعلق الى  
 الجور والجور وصرح به الى  
 ايضا



بالذكر لان اذ التنصت معنى الشرط مانع لتقديم مفعول ما بعده  
 عليه واذا ظرفي حذف عند المحققين بقولون ان اذا منصوب  
 بشرطه ثم فيه قولان غير مضاف او مضاف الى عامله نظير من  
 الشرطية الذي عامله الشرط المفعول له او ليشعب على ما عليه الجهور  
 من انه حافظ لشرطه ومنصوب لجوابه وان اعتبره بوجه من معنى الشرط  
 فتعلقها ببيتبب المذكور والجملة الشرطية او الجرائية مستأنفة  
 او معترضة والموضع الثالث من المواضع الثلاثة ان المصدرية وان لا ياتيها  
 بشدة بالنون ولو بعد التخفيف نحو سدرى ان قد اكرمك زيد  
 فالي راطله قياسي اى حذف قياس او حذف قياسا لانها  
 حرف موصول طويل بصلته فاجاز وفيها التخفيف بحذف حرف الجر  
 نحو قوله تتابعس وتولى ان جاده الاعمى اى لان جاده الاعمى وقوله  
 تتا وان المجد له اى لان المساجد له ونحو اياك ان تضع وقتك  
 اى من ان تضع واياك انك مضيع وقتك اى من انك والحذف  
 السامى فيما اى في موضع عد ذلك الموضع هذه المواضع الثلاثة  
 المفعول والمفعول له المذكورين وان وان كانا مما اى من موصلا  
 سبع من العوب في القوان او غيره اى يلزم فيه السبع فيجوز كل  
 ولا يقاس عليه اى لا يجزى قياس عليه ثم اى بعد بيان مواضع  
 الحذف مقتضى القياس على الاولين بعد الحذف اى حذف الى رضى  
 غير الاولين اى المفعول في والمفعول له وغيرهما الثالث من  
 القياسي والسمعى اذ قد رقت ان الاعراب المحلى فيها يظهر  
 ولا يقاء على الجرح بالاتفاق ان توصل انت متعلقه اى الى ر

الاول وهو المستند فيما بين الجور  
 وان في نقله عن البعض سعد جليل  
 في هاتين حالتين انما الترتيل هو

عنه  
 من انما حافظ لشرطه  
 مستأنفة  
 او معترضة

اى جاز كان

مفعول في المفعول معه نائب الفاعل  
 ونحوهم بان فاعل على كل تقدير  
 فاطلاق كلام المص في هذا الكتاب محمول عليه  
 وقصدتا انما تعرفان بالنصب بخلاف المفعول فيه  
 فان النصب علامة قصد الظرفية فلوات لم يعرف قصد الظرفية الجور لان لاس  
 ولا باس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مستند اليه واما ظرفيته على



الى الجور اى تعد فيه بلا وسطة وتعطيه الاعراب الذى جاء من ذلك  
 هذا بقوله فظهر انت الاعراب المثلث فيه ان لم يجمع مانع من المثلث  
 الظهور كما في ان مع صلته وبعض السبع لانه اوال المانع منه  
 وهو شغل لفظ بالاعراب الحقيقي وهذا مدح سببوية لانه  
 تعين في الاولين ذلك فيجمل عليه ما غيرها لا بها م حال اولقته  
 وقال الخليل والكسائي يبقى على ما كان عليه من الجر قال الرضي  
 والاول اولى لضعف حرف ين العمل مقدره ونحوه لا فعلن  
 نادور وهو النصب على المفعولية او الرفع على التانيية ويسمى  
 اى ما ذكره من الحذف وغيره حذف وايضا لا لوجوده في قوله  
 تعا واختر موسى قومه اى من قومه وقوله مال مشترك  
 وهو استخفرت ال ذبا اى من ذنب اول ذنب ونحوه الى غير اى  
 ونحو قوله مال مشترك وطرف مستقر اى مشترك فيه  
 ومستقر فيه حذف الى رواتقل رفعه من المحل البعيد الى المحل  
 القريب الذى هو محل الجر قبل حذف الى روات مع صلته في ان  
 جاءه الامم منصوب مفعول له لعبس لا يجوز بللام مقدره  
 وفي قوله ان تضيق وتكث اى من ان تضيق مرفوع على  
 ان نائب فاعل لا يجب وقد يقع الجور اذا كان المقسم لفظ  
 الله عند البصر بين والكوفيين يجوز ان في كل مقسم بحذف  
 جارة وان كان بلا عوض كورب الكعبة لا فعلن على التثنية  
 ان كان بلا عوض وان كان معه بزم الجر ويحذف مع  
 لفظ صاء التثنية مقدره الاستفهام كقول الحجاج للحسن البصري

اى من الاعمال الدار

كذا قالوا والحق يقال ان ذبا بمفعول فعل النقرة ولفظ  
 الجملان مفعول الطلب السببي فالمعنى طلبت من  
 ال مقفوه ونسبي كتبه من عندي نفسي ثم جئت  
 فاعني اليك وبعض شدة من مافعله

الله  
 الله

آله ليقوم من عبيد من عبيد فيقولون كذا وكذا اوفى تعارض  
 الهاء اربعة اوجه اثبات الفها وحذف صفة الله مع ال كنين  
 الجائز اجتمعا وحذف الالف لا لقناء ال كنين وقطع صفة الله  
 بدفع ال كنين وقب الفها صفة كافي الضالين في المرة  
 ابي ايوب السجستاني والترتيب الحسن كالترتيب المذكور  
 ونحوه بحسنه في شرح الكافية للرضي نحو ال لا فعلن بالجر اى  
 والله هذا على وفق ما في شرح التسهيل وقال وتبعه عصام  
 الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لا صال ولا يجوز  
 تعلق الي رين ملفوظين او مقدرين او مختلفين الكائنين  
 بمعنى واحد كائنين بدون العطف والابدال او متعلق بتعلق  
 اذ بهما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصا وبالسوط ومث  
 ومثرت بزيد باخيت وعجبت من زيد من يده او من عيني  
 واحد متعلق ايضا بقوله تعلق من قبل اكلت من ثم من تعلق  
 لان عمل العاقل على اقتضاء المفعول فاذا عمل في نوع من المفعول  
 لم يبق له اقتضاء الى غيره من هذا النوع واما اذ لم يكونا معنى واحد  
 فيجوز تعلقها بفعل واحد لانها ليس من نوع واحد فيقتضيها  
 فعل واحد نحو ضربت بالعصا لك تأيب فلا يقال مررت بزيد بعمريل  
 وبمر مثا لكون الي رين ملفوظين والجر مفعول بغير  
 ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل ويوم السبت  
 والي رية مقدره والجر مفعول فيه هذا ان ملتبسا بخلاف  
 ضربت يوم الجمعة امام المسجد يستقبر الي رة اكلت من ثم

فورا بدون العطف والافعال والبدال  
 انما يبعد ان عند من يجعل الي رها  
 تعلق غير زائد والافعال من يجعل  
 ناسا على لانه لا يتعلق بشئ  
 وهو الذي ارتضا  
 الرضي وتبع







اى اظنه بقا واذا رابت شخصاً وظننته قائماً قلت كان هذا قائماً  
 اى اظنه قائماً والمص للكون في مقام تعدد العاقل لاني تفصيل المعاني  
 اقتصر على هو الاغلب ولكن مفود عند البصر بين الاستدراك اى  
 لدفع توهم نشاء من الكلام السابق فاذا قلت جاني زيد فكان  
 ال مع توهم انه جاء وعمره ايضا لما بينهما من الالف الثانية بحيث  
 لا يغير فاذا دفعته بقولك لكن عمره لم يكن فلهذا تقع بين كلامين متغايران  
 تقيا وانما لفضاء ومعنى المثال المذكور او معنى فقط كى اذا قلت  
 زيد حاضر لكن عمره نائب قال الفاضل العصام هذا لا يخرج  
 عن الاخبارية انتهى فقولهم في تفسير التشبيه في معنى كان اى لا  
 لانشاء التشبيه ليس على ما ينبغي او يحل الانشاء على معنى اللغوى اى  
 الدلالة على التشبيه وليست هو للمتمنى اى لانشاء محبة حصول  
 شئ ترقت حصوله ام لا يدخل على الممكن فقلت لى مال  
 فاج وعلى الممتنع فقلت الشبابة يعود واجاز الفراء والكسائي  
 فقلت زيد قائماً والفراء يؤل بانه من زيد قائماً والكسائي بليت  
 زيد كان قائماً وتمسكها باليت ايام التصار واجعا والمحقق  
 على ان راجعا حال من ضمير خبر المحذوف اى ليت ايام العبا  
 ان راجعا وقد دخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيد قائماً  
 فيقول سيبويه ان مع معمولها مسمدة اسم ليت وضرباً  
 والاخفش بقدر الجبر مثل علمت ان زيد قائماً ولعل للشرحي  
 اى لانشاء وهو توقع ممكن لا وثوق بحصول مرجع نحو  
 لعلك تعطينا او تخوف فلو لعل يموت ال علة واضطرب

ان الله

وذكر ابن مالك في شرح العدة ان الفعل قد يكون  
 بعد لعل عند سقوط الفاء وانما لعل  
 التقاء ذلك نحوي مقدر على من  
 بعد التثنية للضم وهو زيد  
 قال الرضي وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضرب الا  
 فيما يفتقر لشيء لهما به يكون التثنية والياء عليها  
 كذا قولهم ان خير خيرا مفتوح  
 والبصريون يجعلون راجعا على الياء  
 وعلى ضرب من المحذوف اى باليت  
 ايام العبا ويضربون  
 ايام العبا  
 اقول ليت ولسان الله وان كان مفتوحاً على  
 المحذوف ولا يفتقر الى هذا الترتيب بفتحة  
 الى ان هذه الوجة نوعان افعال  
 وثبت على وجهين الاحاديث ثم  
 ان انشأ ليت

اقوالهم في لعل الواقعة في الغوان العظم لا سيما لانتظار غير الموثوق  
 بحصوله عليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً والخى ما قاله سيبويه ان الرجا  
 والاشفاق بينهما من المتأطيين كقولهم لعلك بتذكره او تخشى  
 فالعنى اوجهها انما على رجاك كما ذكرت من دعوى واجاز الاخفش  
 ودخلها على ان المفتوحة قيا على لى كما فيست في جواز نصب  
 المضارع بان مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها عليها لانها عاملات  
 ضعيفة فلا تقدر ان تعمل فيما تقدم عليها ولا معمول معمولها لئلا  
 يبطل الصدارة في غير ان المفتوحة وفيها المصدر فيها لانها مع معمولها  
 في تأويل المصدر وجوب لها اى للمحذوف المشبهة بالفعل صدر الكلام  
 اى الجملة التي دخلت عليها من حيث انها جملة فلا بد ان ان لها  
 صدر الكلام دخلت عليه فلا يحتاج الى الانشاء وهذه الجملة اعم  
 من ان يكون كسفاً وما مقصود الدلالة نحو ان زيد قائماً ولا نحو  
 زيد انما وانما وجبت لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام  
 من اى نوع تأكيدى او تشبيهى او غير ذلك غير ان المفتوحة  
 لكان الانشاء من الوجوب وهو لا يدل الا لعدم الوجوب  
 وهي لا تقع في الصدر اضناج الى بان المقصود فقال ولما  
 تقع في الصدر اى صدر الكلام اصلاً اى لا بالنظر الى مدخولها  
 المحذوف عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدخولها  
 جزء منه لانها بها المكسورة ولا لم ينسب فيها بعد ان اولها  
 في صدر كلام جعلت جزء منه نحو انك عالم فحسن ولول انك  
 جاهل لا كرهت لك لانه لا تقع بعدها المكسورة ولا يحذفها ما الكاف



او البيت  
فسيبوه فانفوه لا ذكرتها في هذا

قال في معنى اليبوب والاعمال والافعال روي  
هذا البيت ويحتمل ان الرفع على ان ما هو موصوف  
وان الالف في خبره موصوف ما هي بيت  
الذي هو موصوف الحاسم فلما نزل  
جاء على الاعمال ولكنه افعال  
موصوف لان خبره العائد  
الرفع بالابتداء في صفة  
غيره اي موصوف  
طول الصلة  
عليه سهر  
معنى

التي ضمنا ان نزل على الجدة  
الاول من الجدة

عن العمل فتلقى عملها وسمع اعمال بيت نحو الاليتي هذا الجاهل  
الى جماعات او نصف ففقدوا القليل والكثير واذا علمت فما زلت حربية  
كفي قولها فافهمها رحمتي وروي ابو الحسن الاعمال في انما و  
اتما ولم يسمع في العلم وكافما وكفما ويجوز القياس على بيتي عند  
الكسائي وقال ابن درستوبه ان ما ذكره مبهمه بمنزلة  
ضمير الشان فتكون اسماء والجملة بعد خبرها وتدخل خبرها اي  
ويجوز دخولها حين الالف على الافعال لانها لم تزل لم يزم  
كون دخولها صالحا للمعولية وهذا في غير بيت واما بيت فلما  
يجوز دخولها على الفعل فلما يقال لبيتا قائم زيد الالف في البيت و  
طاهر القزويني كذا في معنى اليبوب كوانما ضرب زيد وانما زيد ضرب  
فان المسورة لا تغير معنى الجملة اي لا تجعلها في حكم المفرد بل يؤكد  
ولذلك جاز العطف على اسم بالرفع بشرط قسم الخبر على العطف  
لفظا مثل ان زيد قائم وهو او تفديرا نحو فاني وقبارها لغريب  
ودخول لام الابداء على الخبر او على الاسم المفصول او على  
معمول الخبر الذي بين الاسم والخبر كراحتي اجنيح آواني التاكيد  
ونعم تحقيقه في شروح الكافية وان المفتوحة مع جملتها اي  
مع اسمها وخبر اللذين كانا جملة قبلها فالسمية مجاز كوني وفلا  
الفاضل العصام بل حقيقته عوفية في حكم المصدر اي ان المفتوحة  
تغير معنى الجملة وتجعله كالصدر نحو فاني قائم اي قيامك  
ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكور ان قبلها خلافا للقاء  
فانه يجوز دخول اللام قيسا وذلك بان تجعلها كأنها مع

مصدر

34  
مصدر مضاف الى الاسم في الخبر المشتق او مصدر كذا لك بالمخاف  
باء مشددة في آفوه كافي اي يجيني ان زيد انسان اي انسانية او  
او مصدر من مادته كافي حق ان زيد اخوك اي اخوته لك في الجاهل  
وان كان الخبر مركبا يؤخذ مصدران احدهما مضاف الى الالف  
المضاف الى الاسم نحو عجبني انك لائق انك اي انتفا انك انك او من  
خبر الخبر صفة مضاف الى مصدران كذا لك كافي قولنا على ذلك بانهم قوم  
لا يفقهون اي بانتفا ففهمهم اي من خبرها الجملة الشرطية الو  
الواقعة خبرا نحو بلغني ان زيد ان تعطي بشرك ابوه مصدر  
مضاف الى المضاف الى الاسم اي شكر ابي وقت اعطاك او  
الى الاسم نحو بلغني ان زيد ان تعطي بشرك اي شكر ابي  
او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مأخوذ من خبر الخبر نحو  
بلغني ان زيد ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثم طوى من اصل  
كوان ان المسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وجب  
الكسر اي كسر حمزة الغائون او الكسر بمعنى المكسور اي  
المسورة في موضع الجمل في موضع بخصها جملة الاولى مواضع  
اول جملة بجمع المفرد او افراد الجمع كافي قولنا والفتح في موضع المفرد اي  
موضع يقع فيه المفرد ولا استحقق الاجمال الى التفصيل قال فكت  
اي ان خبر في موضع الالف اي قلت كسر وهو بلغني من لفظ الله  
كما تقرر في جملة او فربما بالكسر حال كونها في الابداء اي في ابداء  
الكلام وذلك بان لم يكن من شتمه كلام فبدلا لا يكون لفظا  
نحو ان زيد قائم او كان ولكن لم يجعل خبرا منه بل استوفى نحو

لان باء النسبة مع ما ذكرنا في  
او الحق آخر الاسم افادت  
معنى المصدر كذا في شرح الكتاب

وانما قال ان ج الاول يمكن  
ان يجعل اللام للجنس  
في الجملة لك



كقولهم تعاوانا والله ان يحب المنفقين وجه الكسرية ظاهر في  
 مقام جواب القسم يعني اذا كانت جواب القسم لانه  
 خلافا للكوفيين والمبرد اولى لم يكن في خبره لام الابداء فانهم  
 يجوزون الفتح حينئذ نحو والله ان زيدا قائم وفي مقام الصلة يعني  
 اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة وسبب  
 كقولهم تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه تشوبه العنبة و  
 في موضع الخبر عن اسم عين اي عن اسم مدلوله ذات علم كقولهم زيدا  
 انه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كرم لانه يلزم الاتي دين المدلول من قبل  
 والخبر ولو فتح يلزم التباين بينهما فلا يصح الحمل ولو كانت خبرا  
 عن اسم حدث وان كان صيغة المعنى بالكسرة فكسرة نحو العلم  
 انه حسن والجرم يبيح وان بالفتح تفتح كقوله تعالى انك جواد  
 وفي جملة وظلت علي خبر اي ان لام الابداء لانها على ما  
 مع المكسورة لا المفتوحة نحو علمت ان زيدا قائم ولو لم تدخل  
 اللام وجب فتحها لكونه مفعولا وحال كونها بعد القول و  
 ما يستحق منه فيعطف من منصوب محلا معطوف على ما سبق  
 من الى ونصبه اللفظي حكايته ما جاء من عامله العري عن الظن  
 الغيرة الى على معنى الظن اي الكائن بمعنى التقط لان ما  
 تعلق القول بشئ انما هو لكاية فلا يتصرف في مضمون  
 الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ والمعنى باق  
 على حاله ولذا لم يدخل في قوله مفعول لان المراد بوقوعها مفعول  
 وقوله بغير معنى ما وافق وصف بالبراءة عن الظن لانه لو لم يقع

في موضع الخبر عن اسم عين اي عن اسم مدلوله ذات علم كقولهم زيدا  
 الى ان الاضيق  
 من قبل  
 اي مدلوله

او مفعول التقدير عليه على البشارة  
 المؤخر

عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله تعالى  
 واحد وبعد حتى الابدائية اي المنسوبة الى الابد او بان ابتد  
 الكلام بها لا العطفة واليرة لانها تدخلان على المفرد فوجب  
 الفتح بعدهما نحو اتفعل ذلك حتى ان زيدا يقول وحتى صفة يجب  
 ان تكون مدخولا مسبوغا فبده وبعد صرف التصديق  
 وهي نعم وبلى اجل وجبر وان لا خصاصها بالجملة سوى فانه  
 مختص بالقسم نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيدا او زيدا قائم  
 وبعد صرف الافتتاح اي صرف يفتح بها الكلام وهي الواو  
 اما وصا لا خصاص الا ولين بالجملة وصا كذلك الا انه يدخل  
 على سماء الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا قائم وهان  
 زيدا قائم وبعد واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة كقولهم تعا  
 وان زيدا من المؤمنين لكارهون وجاني وان خلاه راكب  
 وفتح فاعلم ان اي ما دونها حال كونها مع مدخولها فاعلم  
 نحو بفتى انك قائم وان كيبه اما داخله فيها لكونها في حكمها او  
 في مفعول لانه الاصل مفعول ومفعول نحو علمت ان زيدا قائم  
 ومنه انة نحو عدى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث  
 ان زيدا اجلس لوجوب افراد هذه الامور والمضاف اليه حيث  
 جملة بحسب اللفظ مفعول بحسب المعنى فاذا دخل ان تفتح لامى له  
 صرح به الرضى وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم  
 انك وارسس لانه ايضا واجب التفتح صرح به الفاصل العصام  
 وقيل ان ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران

واو



لجواز ان يقع بعده جملة ومفرد وحال كونها بعد لولا لانه اي ما بعده  
 فاعل لاختصاص لوبا الفعل والفاعل مفتوح خلا فاللكن فيكون  
 حيث جوزه دخول حرف الشرط على الاسم فهو محتمل كونه  
 مبتدأ وعند ضم قولك انك قائم لكان كذا والجزم هو الشرع مؤلف  
 في خبر ان بعد لولا اذ كان مستغنا وجوزه ابن مالك غيره فقال  
 المصنف بعد على نهية لا على نهية هم اي لو ثبت قبلك و  
 بعد لولا الامتناع والتعظيم الى التخصيص لا يساعده قوله لانه  
 مبتدأ غير محتج الى الخبر لتضمنه السند والسند الباقى وقيل مبتدأ  
 محذوف الخبر قبل بقدر مقدما وقيل مؤخر او هو الاظهر وهو  
 المبرور والرجاج والكوفون الى ان بعد لولا هذه فاعل الفعل  
 المقدرك كذا المعنى كقولك انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك  
 موجود وبعد المصدرية التوقينية اي النسوية الى التوقيت بدلالتها  
 على الوقت ونسبها عنها صرح به في شرح الكافية او بتقدير  
 مضاف قبلها صرح به ايضا في موضع آخر لانه اي ما بعد فاعل  
 لاختصاص ما المصدرية توقينية او لاوله اضر في مقام الامر  
 قبل تقييدها بها او لا لانا المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان  
 بل تقع التوقينية خاصة لان ان تعيد المصدرية فلا حاجة  
 الى ما وكان يقع في قبله ان كلاما من ما وان تعيد مصدرية مد  
 مدفوعة في الضرورية ثم رايت ان جعل التفسير قالو بمنزل قول  
 في قولنا نودولون بينها وبينه امد بعد اد في كلام المصنف  
 ما يدل عليه فله الحد بالفعل الماضي لعطف او تقدير امتثبات

ان اذ كان جادا كقولك  
 هذا جرم لكان كذا

ان ما بعد التخصيص فاعل  
 اختصاصا بالفعل

في تقدير مصدرية الفعلية المقدرة  
 وان تقديرية الاسمية منها  
 في التقيد بالاعتناء والقدرة  
 قبل ان

او مستغنى

او مستغنى بلم قوله ثم تدنى عالم تمنى ومعناه الاستقبال عند  
 سببويه ونقل كون فعلا مضارعاً قال الرضي وجوزه  
 الاسمية وهو الحق وان كان قليلا كانه فصيح البدلغة بقوى الدنيا  
 ما الدنيا باقية كواجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان  
 زيدا قائم وانما بقوله بمعنى مدة شتوت قيام زيد الى  
 توقينية ما مصدرية ان مصدرية ان وبعد حرف الجر اية  
 حرف كانت كونه من انك قائم لاختصاص حرف الخبر  
 بالاسم وبعد صتي العاطفة للمفرد هذا قيد تحقيق لا اضر ارق  
 لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به غيره واحد من النحاة  
 وذلك لانه شرط في معطوفها كونه جزءا قبلها او كجزء منه و  
 لا ينأى ذلك الا في المفردات قال في مكي اللبيب هذا هو الصحيح  
 وزعم ابن السبكي امرى القيس سرتت بهم حتى تكل مطيئهم  
 فيمن رجع تكل ان جملة تكل مطيئهم معطوفون بحتى على سرتت  
 بهم ويحتمل ان المصنف اختاره وحيد يكون ما بعد صتي العاطفة  
 مما يجوز الامر ان توعرت امورك حتى انك هالج وبعد  
 ومنه الاسمين والخر فان واخلاق في حرف الجر لانه مبتدأ  
 وان مع جملة خبر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس  
 نحو ما رأيت مذ انك اي منذ زمان انك قائم وحيث جاز التقدير ان  
 جاز الامر ان اي تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز الامر ان الكسر  
 والفتح في ان الكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة وفتح  
 على تقدير جعلها معها مفردا كان التي وقعت بعد فاء الجر او

في قوله تعالى  
 ما الدنيا باقية

وفي قوله  
 يكون معطوفا جملة



اوداء المفاجاة نحو من يكرهني فاني اكره او اذ انني اكره فان كسرت  
 انت ضمير المفعول محذوف الى كسرتها او الفعل مجهول والضمير المستتر  
 المستتر فيه لان والكسرة اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف  
 ورجحانه لا ينافي جواز الآخر فلا يبرهن كيف يجوز الفتح المحجوج الى  
 الحذف مع صحة الكسرة المستغنى عنه قاله الفاضل العصام فالمعنى  
 فانه اكره لان للكسرة لا تغيير المعنى وان فتح انت او ان اى  
 قرئت بالفتح او قرئت به فاللغة فاكرا من اياه ثابت فان مع  
 سلمها وخبرنا بمبدأ محذوف الخبر كذا في الرضى وتقدر الخبر مؤ  
 مؤخر في بيان المعنى لا يوجب تأخيره اوضح بان حتى يبرهن  
 ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديره ويجوز ان يكون <sup>معناه</sup> <sub>المتأخر</sub>  
 فجاءوه الى اكره بتقدير مستدركه الى مى وارتحاب الحذف <sup>فيكون عودا</sup>  
 قبل الى جهة غير قليل في كلامهم وايراد لفظ الخبراء بعد فاء الجزاء  
 ثابت في كلام المعجز مثل قول تعالى ومن يغفل مؤمنا متعبا فجاء  
 جنهم وتخفف ان المكسورة التوت الثانية مع حركاتها الكثيرة  
 استعمال وتغل التثنية قبلهم اللام او لم يكن بعدها تنقي  
 اولم يغضض المقام الاثبات سوتت نحو وان كلاما ليسو فيهم  
 بتخفيف ان ولا يجوز افعال المخففة عند اكثر الكوفيين  
 والآية حجة عليهم والفتن نحو وان كانت لكبيرة اما مع الغاء  
 فلفظ بين هذه وان ان فيه واما مع الاعمال فلفظ ايضا  
 في خبر اللفظ وفيه للاطراء وهذا اختلاف مذهب سيبويه  
 النية فانهم قالوا مع الاتمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق

بالل

37  
 بالعل في خبرنا سواء كان خبرا لها اول دخلت عليه او خرج  
 عن التجربة كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان من التجربة  
 لها لغضا الا انه خبر لها معنى لان معنى ان نظرت زيد القائل ان  
 زيد القائل في ظننا ولذا ان فيه لافي غيره لان اللام بعد التحقيق  
 لا بدخل في الكسرة ومول الخبر وان كان بعدها تنقي يمنع اللام  
 يقال ان زيد لم يكرم وان افترض المقام الاثبات نحو ان الـ  
 واحد يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤه لغوات بعض  
 المتأخرين كجواز اعمالها على ما هو الاصل والغالب الغاؤه النسخ  
 به لرجحانه وجوز بعضهم تقدير ضمير التثنية قياسا على المنقوصة  
 ومنعه ابو علي كذا في الرضى وحسنه يجوز دخول على الفعل فاذا  
 دخلت عليه يلزم ودخل على فعل من افعال المبتدأ والخبر كما  
 الافعال الناقصة وافعال القلوب عند البصريين لئلا يخرج عن  
 اصلها بالكسرة نحو قوله وان كانت لكبيرة وان نطقت لمن الكا  
 الكاوين وقوله ان قتلت مسلما و عندهم والكوفيين  
 تمكوبه وبما مثله ومكوبه يجوز دخول على الفعل مطلقا وروى عنهم  
 انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت مسلما  
 ما قتلت الا مسلما وتخفف المنقوصة فتعمل في ضمير ان مقدر  
 وجوبا لانه اكثر من به من الكسورة مع انها وجد في الكسرة  
 الظاهر ولم يوجد فيها فتقدر عليها في الضمير لئلا يلزم ترجيح الا  
 الاضعف وهذا هو المشهور وقد اجاز سيبويه الغاؤه  
 لغضا وتقدر به كالكسورة قال الرضى وهذا ليس بعديد



وجازعها في الضرورة قال فلواتك في يوم الرخاء سب النبي  
 فراك لم يخل وانت صديقي وروى في السنة مرواية  
 ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو قوله واخره وواهم ان الحمد لله العليل  
 ويترى ان يكون قبلها اي الخففة فعل من افعال التحقيق يعني  
 انه اذا كان قبلها فعل يترى ان يكون من صفه الفاعل اي من  
 افعال والى على التحقيق كالعلم والتبين والتبطل والاما  
 ثنت في الظهور والنظر الفكري وكذلك ليؤكد التحقيق  
 الذي في ان وللايدان من اول انها هي الخففة لان الناصب  
 لا يجي بعد فعل التحقيق واذا قبلها ما يدل على النظم يجوز ان  
 تكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان تكون مخففة لدلالة  
 النظم على الرجحان فيغوب من العلم نحو علمت ان زيد قائم ونحو  
 اي ويجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا غير مقيد بكونه من  
 افعال المبتدأ بل يجوز ان يكون منها ومن غيرهما ليس فيه  
 معنى الطلب وضعا كالامر والنهي هذا بالاجماع وكذا ان  
 لا تدخل على فعل على الاصح واجازة سيبويه كذا في الرضى  
 والى اصل يجب ان يكون ما بعد ان الخففة قبلها لان يكون  
 تفسير الضمير ان المقدر جلة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون  
 الفعل منصوبا بشرط او دعاء ويترى اي المغنونة المخففة مع  
 مع الفعل لا الجملة الاسمية نحو واخره وواهم ان الحمد لله المتصرف  
 حال كونه غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه حرف النفي  
 ما قولك ولم ولم ولن وان نحو علمت ان لا تقوم وقوله تعالى

افلام

افلام دون ان لا يرجع اليهم قول بالرفع وتبينت ان ما تقوم  
 انجب الانسان ان لن نخع عظامه وعلت ان لم نتم اولنا نتم وان  
 ان تقوم او السبن نحو قوله علم ان سكون او سوف نحو واعلم  
 فعمل المراد بنفعه ان سوف باق كذا قد او قد نحو علمت ان قد  
 يقوم لتكون كالعوض من النون المحذوف ولذا يسمى  
 النية حروف التعويض وللفوق بينها وبين الناصبة فانها لا تدخل  
 بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها يفرق بالعلم وان كان  
 الفعل منصوبا كما في فراءة ان لا يرجع بال نصب في ان صبة  
 والافا المخففة ولو كان الفعل الذي دخلت الخففة عليه غير متصرف  
 بال لا يجي منه مضارع ولا غيره من الامثلة او شرطان وضم  
 عليه او واث الشرط او دعاء بان السهل فيه وان وصفه بغيره  
 لا يجي الى احد هذه الحروف لعدم الالئس بان صبة جند  
 لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله تعالى  
 وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط قوله  
 تعالى تبين الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال الدعاء  
 قوله تعالى والى من ان غضب الله عليها في التحقيق وتعليق  
 غضب وتخفف كان فتلقى على الاصح وقد جاء وصدر مشرق  
 اللون كان تذبذب صفان على الاسمال والشهور نحو كان  
 تذبذبا صفان بالالف وقبل فيها ضمير لثان مقدم كما في  
 المغنونة المخففة وقال الرضى ويجوز ان لا يعتبر لعدم  
 الداعي اليه كما في المغنونة لكن لزوم ما لزم في المغنونة من

الاستعمال



من حروف التعويض للفعليّة بعد ما يقوى استباده فيها ايضا  
 نحو قوله تعالى كان لهم ثمن بالاس وقوله كان قد ورون اللفظان  
 وتخفف لكن فيجب الفاء لما لم يثبت بها العاطفة لفظاً ومعنى فاجرت  
 مجازها وليست لاسرها ما جرى مجراها لم يثبت له مجاز الا خفف وهو  
 ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يوفى له شاهد ويجوز دخول  
 الواو عليها مستدرة ومخففة وهي عاطفة او اعتراضية كقوله جاني  
 زيد ولكن عمر حاضر ويجوز حينئذ اي حين او خففنا والفتحة ودولها  
 اي كان ولكن المخففتين على الفعل لانها لا تمنع عنه بالفاء كقوله  
 كان قد قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قعد **السابع** من الاحرف  
 الثمانية التي منصوبها قبل مفعولها الا الواقع في الستة المنقطع  
 او العامل في المنصل الفعل المتفرد او معناه بنسب الاسند  
 البصريين وقال المبرد والرجاج العامل فيه الالغيا م معنى الستة  
 وهو الستة المنقطع الذي لم يخرج على صيغة المجهول من متعدي لعدم  
 دخوله معناه الستة من حيث هو بحسب المفهوم كما في مثل المتن او  
 المراد كما في جاني القوم الا زيدا عند عدم دخول زيد في القوم  
 قبل الستة بل بالبراد بجماعة خالية عن زيد والعامل فيه ما  
 قبل الا من الكلام عند سيبويه كالستة المنصل والمأخوذ  
 لرواها معنى لكن قالوا انها الناجية بنفسها نصب لكن والياء  
 الاشارة بقوله لكونها بمعنى لكن اي تنصب الاسم وتضع  
 الخبر لكونها بمعنى لكن وجنبة الغلب كحروف فيقدر  
 لا الخبر كجاني القوم الا ههنا لكن ههنا لم يثبت وقد لا يثبت

لا يثبت لكونها بمعنى لكن اي تنصب الاسم وتضع الخبر لكونها بمعنى لكن وجنبة الغلب كحروف فيقدر لا الخبر كجاني القوم الا ههنا لكن ههنا لم يثبت وقد لا يثبت

لا يثبت نحو قوله تعالى الا قوم بونس لا امنوا كشيء عنهم **والثامن**  
 من الثمانية لا الكائن للشيء الجنس اي لشيء الكم عنه ذكره في الايمان  
 فالاضافة لا دلي ملازمة وعلمها لم يثبت بها بان في افاضة اللفظ  
 فان تعيد معنى البان في الاثبات لانها للتحقيق ولا في الشيء  
 لانها للشيء الجنس وشرطه ان يكون كسرة نكرة لعدم الجنسية  
 التي هي مداره في المؤن مضاف او مستبته لانها لو كانت  
 مؤنونة تبنى على ما نصب به من النخبة والكسرة والياء والفتحة المضاف  
 ما يأتي بعده ما ينتم معناه به وهو معموله مفعولاً محلاً حسناً وجهاً  
 او منصوباً نحو يا طالعاً جليلاً ونحو لا حسناً وجهاً وكولا عشرين درهماً  
 او مجزاً ويركف من الحرف اليارة نحو لا بعدا منك ولا خيراً منك ومعطو  
 الذي لا يفيد بدونه كولا ثلثة وثلثين لانه لو سك على ثلثين لا  
 يفيد بخلاف لا يرسل وامرأة غير مفصولة عنها لانها لو كانت  
 مفصولة لا تقوى للعمل فيها لضعفها نحو لا غلام رجل جاح  
 عندنا طرف للخبر كما هو الظاهر وفائدة الاحتمال ان لزم  
 الكذب بنفي جلوس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبراً  
 بعد خبر سارة الى جواز تعدد الخبر وظرفيه والقسم الثاني وهو  
 ما كان مفعولاً قبل منصوبه صرحان ما ولا المستبته ان  
 في كونها للشيء وعند ابن الجيب مثله ما اكثر لانه للشيء  
 الحال كما ان ليس كذلك عنه وقال الرضي والحق انهما لا  
 للشيء المطلق بخلاف لافاة للشيء المطلق او للاستقبال وهو  
 الدخول على المبدأ والخبر نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم النصب

ويذكر لزم الكذب بان يفتي  
 الزمان خبر واحد كذا هذا خاص



تفسير في علم المنطق  
وقد جعل في هذا الكتاب بياناً في الأصول الأولى  
والأصول الثانية والأصول الثالثة والأصول الرابعة  
من فني الـ شرح دماسي

وكل قول نحو فلان على الأرض بانيا ولا ورز مما قضى الله  
واقياً قال أبو علي والزمخشري بامتناع دخول الباء على خبرها  
عند بني تميم لأنهم لا يقولون على ليس واجارة الأخصس قال الرضي عن  
وهو الوجه لأنها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول  
الباء في الخبر من وجوه مشابهة ما ليس بشرط عليها أي ما ولا ان  
لا يفصل بينهما وبين اسمها بين نائب الفاعل فيجوز انقائه على الـ  
النصب للزوم ظرفية ورفع لفظا كما قالوني قوله تعالى لقد قطع بينكم  
بحور ان يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر في أي لا يقع فصل بان  
بان يلزم ان الزائدة عند البصريين والثانية المؤكدة عند الكوفيين  
وتسمى عازلة والثالثة لا يذكر كقول المبطلات الالهي ما قال الالهي  
ينبغي ان يعتبر هذه الشروط المعينة لعل ما في الالهي فيها أولى  
وانها اضعف من ما والمص سلك هذا المسلك وجعل الشروط  
لها وقد جاء على ما مع الالهي سبيل الشذوذ وجعل المبرر جواز عمله  
قياسا ولا يجهلها بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم فيه  
مطلقا وبعض في تقديم الخبر على الطرف قياسا على ان ولا يغيرها  
غير ان والخبر من مولات الخبر الالهي الطرف بان يتقدم ذلك على الالهي  
الاسم فلا يجوز ما عدا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان طرفا كقوله  
لغافا منك من احد عنه حاجز بين وانما شرط عدم الفصل لانها  
عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل وان لا يتنقض النفي في  
الخبر ولو انتقض في البديل لا يضر العمل السابق كوما زيد ضاربا الالهي  
شيء بالاولا بمعنى ولم يذكره لئلا يستعمل فيه بالالهي

لو انتقض بغير معنى الالهي لا يطل العمل بل بعلان فيه نوزيد غير  
فأتم ولا جعل خبرا وظر واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض  
فكانه تمك بقول الشاعر وما الدهر الا بمنزلة ما بهل وما  
طالب الحاجب الاسعذاب وجعله من قبل ما انت الاسعذاب بان  
جعلوا الخيق وهو الدواب بمعنى الدوران والمذهب بمعنى النقيب  
او فاسر الالهي ليس وليس يصح لانها علمت للفعلة لا للنفي فلا اثر  
لفظه لبقاء ما لا جعله علمت وما ولا علمت للنفي وقد انتقض  
وشروط في لامها أي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون  
اسمها نكرة لان الاصل في لا كونها للنفي الجنب وقد شرط فيها  
كون اسم نكرة منه اولي خلافا لابن جني وابن العنبري وعلى  
قولها طاهر قوله اذا الجود لم يبرز خلاصا من الاذي فلا  
الحد كسوبا ولا المال بانيا كذا في المعنى كوما زيد قائما ولا  
رجل حاطا وان لم يوجد احد الشرط المذكورة من عدم الفصل  
وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفي  
او كان اسم موصوف لم تعلما وفيد بن وجبه نحو ما ان زيد قائم  
ولا ان رجل حاضر مثال للفصل بان وما قائم زيد ولا اخر رجل  
مثال للفصل بالخبر ومثال الفصل بغيرها نحو ما لم يزد بشارب  
ولا بكار رجل ضارب وما زيد القائم ولا رجل الا حاضر مثال  
لانتقاض النفي بالالا ومثال انتفاء نكارة اسم لا زيد حاضر  
ولا يتقدم معمولها عليها لصدارها ولضعفها والعامل  
في الفعل المضارع من العامل اللفظي السماعي على نوعين

تقدسه وما الدهر الا بدور مجتهدا اي دار  
وتقدير النفي واطالب الى حاج الا يعذب بقدر  
اي تعذيب

وهو المشهور وينوب تميم لا يكون  
ليس عند الانتقاض ايضا يقولون ليس  
الطيب الا السد برفعه

ويمكن ان يجعل كسوبا في مصدر  
كسب ويتر على ان المفعول والناس



ناصب وجازم اذ لا جازم والرفع معنوي كسجني فا  
 قال ناصب اربعة احرف بالاكشف ان هي للمصدرية  
 قد رقت ان ان بعد فعل التحققي ليس الا مخففة قال المصدرية  
 لا تقع بعده ولا بعد ما يؤول معنى القول وما بعده ان النسبة  
 تكونا وبها ان بابها جيم قد صدقت الروايات بل بعد فعل غيرهما  
 اولا يكون فعل محمول على ولعل ان كتب اليه سبهم وان  
 تصوفهم لكم وقد بحثي عبرة اما التحمل على المصدرية او  
 ادعى المخففة كنجي مانا صفة للحم على ان نحو كما لا يظلم بالناصب  
 وبسبب هذا تفرق اللقطين وثانيها كن مذهب سبويه  
 انه غير معية من اصل م هو موضع هكذا اولا دليل لروية  
 الى اصل قال الفاضل العصام ولوردة الى اصل فالظاهر انه  
 لا فاء دخل النون تخفيفا فحذف الالف فصارت النون والفاء  
 اصلا كما اصل لا ابدال الالف في احد ما نونا في الآخر ميماء  
 وقال اصلا لا ان فقر فصارت النون كما بشر في اي شئ  
 للشيء المؤكد في الاستقبال اي لتفي مضمون الفعل مع  
 ما كبه مستحالة زمان الاستقبال وقال المعتمد للشيء  
 المؤبد والغاية في قوله تعالى من ابرج الاض حتى ياتون الى  
 حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها وعاء اذ لم يستعمل  
 في الدعاء حرف النفع الا لا ويجوز تفهيم معمول معمول عليها  
 وثالثها كى للسببية اى سببية ما قبلها لا بعد ما في النج بان  
 يكون تحقق ما قبلها في النج سببا لتحقيق ما بعدها او سببية

لان الولاية اربعة تخففة وناصبه للمضارع ومفعول  
 المفعول به مصدر غال كالمثال المذكور وقد يكون  
 مفعول للمفعول كذا او واجب اليك ما يوجب  
 ان قد نية ورائه كذا وان لا بعد بهم

ما بعد ما قبلها في الذهن بان يكون بصورة ما بعد ما سببية  
 لوجود ما قبلها اى سببية كل لآخر احد ما في النج والآخر في  
 الذهن نحو استمت كى اوصل الجوز مذهب الاضطرار كى  
 حرف جبر دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصا  
 الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه ناصب للفعل الا  
 ان عنه ومذهب الكوفيين انها ناصبة للمضارع والى فنى  
 كبرية عصب الفعل المنصوب بكى مقدروا الاستفهامية منقو  
 به فالنقد كى تفعل ما واو يلزمهم حذف المنصوب مع بقا  
 وحذف الف ما بغير جبر وبطلان الصدارة لما ومذهب البصريين  
 انها ناصبة نارة بنفسها كان وجارة اخرى مضمرة بعد ان فان  
 تقدمها اللام ففى ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى كعبيل ناسى العكل  
 والتعبد مستغنا من اللام وان نأخرت كى في قوله تعالى كى تنقض  
 رتبة ما وعتى فاللام بدل اوزاندة فان جاء بعدها ان ففى جارة  
 لا غير معنى اللام نحو جئت كى ان نكر منى كى كى كى ولا يجرها  
 الاسم الصحيح الا فى كى وقال الفاضل العصام كى ناصبة وان  
 بدل منها اوزاندة وقد بحثها ما نحو كى يضرب بالرفع قبيل  
 ما كافه وقال مصدرية وكى جارة اى لغزبه ولا يتقدم محمول  
 معمولها عليها والرابع ان هذا مذهب سبويه والمردى عن  
 الخليل بتقدير ان بلعدا قال المذنب لا يجوز الوقف عليها بالالف ل  
 كونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف كما وهو المختار عند المصنفين  
 حتى انفقوا على كتبها بالنون وتقل عن المبرد انه يجوز الوقف



عليها بالالف والنون وقال الفاء اذا الغيت تكتب بالنون  
 للثابتية بأول الظرفية واذا اعلنت تكتب بالالف لان الفعل يميز  
 للشروط الجزاء في الغالب وقد تجرد في قولها فاعلمنا اذن وان  
 من الضالين اي لا فائدة كون ما تقدم لفضا او تقدير استه  
 لمضمون مدخول ومدخول جزاء له كما اذا قلت لمن قال اسلمت  
 اذن تدخل الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاءه فها في  
 كلامي متكلمين وقد يكونان في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن اقبل  
 الجنة لمن لا يرضى بالسلامه صرح به الفاضل العصام وشرطه  
 ان يكون فعله مستقبلا الداخل هو عليه فلا يتفرض نحو اكرمك  
 اذن بتأخير اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا  
 بان يدل على حدث مستقبل لاحال او الغالب الشرط والجزاء  
 كونها مستقبلين واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على الحال الـ غالب  
 ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهو لا يمكن ان الله لا يستقبل  
 اراد المحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضي بفرقة المقام  
 فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته غير معتد على ما قبله اي غير متعلق  
 متعلق فعله بما قبله ليس من المعارض قال الرضي للاعتناء بمتجر  
 في ثلثة بالاستفراء كون ما بعده خبرا الى قبله وربما ينصب مع ذلك  
 نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان نكرمني اذن اكرمك بالجزم  
 وكونه جواب قسم نحو والله اذن لا فوجئت واذا اعتد بالواو و  
 الفاء فالوجهان اعتبار بجزء الاعنى واعتبار بضعفه ويجوز الفصل  
 بينه وبين منصوبه بالقسم نحو والله اكرمك كما وبالنداء نحو

اذن

اذن يا زيد اكرمك وبالفاء نحو اذن رحك الله اكرمك لكنية  
 وورصفه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بمفعول الفعل نحو اذن  
 زيدا اكرم بال نصب وخصه بعضهم بالظرف وان اريد به اي بفعله  
 الى ال او اعتمد فعله على ما قبله من الاشياء المذكورة لم يعمل اما في  
 ارادة الحال فلهذا كونه على غالب الحال واما في الاعنى فلهذا  
 وجود المراسم نحو اذن اطلب كما وبالفاء بالرفع لمن قال قلت هذا  
 الفعل مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك لمن قال  
 مثال للاعتناء ويجوز اخبار ان وتقدر به قد خص خاصة على انه  
 مصدر بمعنى خصوصا او حل كونه مخصوصا من بين النواصب  
 بجواز الاخبار لانه اصل والبولاقى فصرح له في نصب المضارع به  
 اي بان المقدر ويصرف بعبء معنى معنى كى اولى او اكان فعله  
 مستقبلا بالنظر الى ما قبله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت  
 ست حتى ادخل البلد وبعد لام كى مثل اسلمت لا ادخل الجنة  
 وبعد لام الجود التي لا تكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم  
 لان هذه الحروف لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء السببية  
 او اكان قبلها امر نحو زنى فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر  
 او الدعاء او التماس او نهى نحو لا تذهب فتدزم او استغفرهم نحو  
 فعل عندكم ماء فاشربه او تمن بليت او بلوا او اعل بليت الى ما لا  
 فاصح وهو لو يا تنهى جيسى فانظر ونحو لعله يتركى لو يذكر فتقع  
 الزكري بالنصب او عرض كوالا تنزل فتصيب خبر او تنهى صرح  
 نحو ما تاتينا فتحدثنا او غير صرح بان السمع للخط في معنى النفي

بالجمل عطف تعبير لا ضرر ان لا بالرفع  
 على ان يكون بناد وضمه قد خص  
 نفس والمعنى كى لا ينفى كى



بعد ان لم يكن للشيء نحو قبل ثم نرى في النص ويدرج فيه  
 التخصيص نحو لو انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لا سند له نفي  
 فعل وبعد الواو الدال على مقارنة العطف للمعطوف عليه اذا كان  
 قبلها شيئا مما ذكر نحو اكرامى واكرمك ونحو لا تشك عن خلقك واما  
 ونائبتي منه عاز عليك اذا فطنت عظيم وكذا غيره من الامثلة بابدال  
 الفاء بالواو واني بشرط ان يكون قبلها مصدر معد للشيء  
 ليعد بتقديم او عفا من النفي المستعنى جوابا عن نحو كون  
 ما بعدها جملة معطوفة على الجملة الـ يعنى بعد ما هي في تأويل  
 مصدر معطوف على مصدر آخر مع موصوف مما قبلها فتوزن في  
 كرمك او اكرمك في تأويل لكن شك زيادة فاكرامى او اكرامى  
 لا كرمك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضوي اختار  
 كون الفاء جوابية والواو حالية بتقديم خبر واجب الخذف فتحو  
 زرنى فاكرمك بتقديم زرنى فاكرامى اياك ثابت وزرنى  
 واكرامك بتأويل زرنى واكرامى لك ثابت وبعد او هي بمعنى  
 الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه فتحو لا لزمك او تعطينى  
 حتى في تقدير الى ان تعطينى حتى اولا وقت ان تعطينى حتى فما  
 بعد تأويل في الاول ومنصوب بتقديم مضان في الثاني هذا  
 هو المشهور لكن الحق وبالقبول احق ما قال الفاضل العصام  
 من انه يمكن ان يقال لم يزد الجمهور ان او بمعنى الى وسبويه  
 انه معنى الابل المراد انه لاحد اللذين وما بعده حين الشك في غير  
 متحقق وما قبله متحقق فالكم بان احد الامرين متحقق لا محالة

سند

يخرج المعنى لا بد ان لا يكون  
 لا بد ان لا يكون  
 لا بد ان لا يكون

يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله  
 متحقق كل وقت لا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من  
 المعين واو باق على اصله فلما لم يعد وحالا من حروف الجر ولا  
 من حروف الاستثناء ومن صرح بالعطف ابن هشام في معنى  
 اللبيب وبعد الحروف العاطفة من ذكر او غيره او اكان المعطوف عليه  
 اسما الجازم من العامل في المضارع <sup>حذف</sup> خمس عشرة كلمة اربعة منها  
 اى من الخمسة عشرة حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولها نفي  
 الى حتى الى نفي وجوب مضمون مدخولها في الزمان الى حتى الى  
 يدخلان المضارع ويختصان من الاستقبال الى الى حتى يتبعان  
 فلم يجوز انقطاع نفيهما ولا لاستقرار نفيهما الى زمان التكلم  
 ويجوز دخول ادوات الشرط على لم دون لا ويجوز حذف  
 فعلها في السعة وفي لم في الضرورة والغالب فيها نفي للنتيجة  
 كما ان قد لشبوت المتوقع غالبا نحو قد لك لمن يتوقع ركوب  
 الامر فركب او لا يركب وللام الامر وهي مكسورة وفتحها لغة  
 وتكون مع الواو والفاء وتتم نحو وليوفونك درهم وتليطونك  
 ثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسوة  
 وحرف المضارعة مثل كشيء فيتحقق بحذف الكسرة كما في كشيء  
 واما ثم فتدخل عليها ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى  
 التي طلب المجهول وعلى المعلوم قليلا نحو فتفحص في قراءة  
 وعلى المتكلم نحو ولتخل خطاياكم واجاز الفرد خذها في السعة في  
 مثل قل ان يفعل ولما الشئ باضافة لا بارادة مستترة بلا واجاز



الرضي مع بقا التعريف ويدخل في المضاع معلوما او مجهولا  
 غائب او مضي طلبا على السواء وعلى المتكلم طلبا على المطلوب اي  
 لطلب الفعل او تركه كاستعمل او تفرد او التمس او احدث  
 منها اي من تلك النسخة تجزم فعلين لغضا او تقدير او محلا  
 نحو ان يضرب وان يمد وان يضر من افلا كان مضارعين بل فاء  
 وسيجي بيان ما لم يكن مضارعا او مع فاء كسرى كالمجازاة  
 قال الفاضل العصام للمجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اي  
 كالم تقضي الجزاء فاضافة الكلام الى المجرى كاضافة الادوات  
 في قولهم ادوات الشرط وهي ان هي للشرط والجزاء اي لاقتضاها  
 لان كالم للمجازاة السببية الاولى لثبوتها على سببية  
 اقتضاها وعلت فيها ولدلائها على سببية الثانية اقتضاها و  
 عللت فيها كما عللت ان وان وغيرهما في المسند اليه للسند  
 لاقتضاها لهما الشرط الكلمة الاولى سميت بالشرط الثانية  
 عليها والجزاء الكلمة سميت بالشرطية على الاولى تترتب الجزاء  
 على الفعل والمركبة من الكلمتين شرطية تغلبا وقد جاء ان  
 غير عاملة محلا على لو كقوله فاما من بين يكون الباء وفتح  
 النون وقيل يحل لو عليه فيجزم ويثبت ولا يخرجهم الا مع ما هي  
 فيه كقوله عن الاضافة لتعريفها فتاسب ان الشرطية للجملة  
 للوجود والعدم في الابهام ويحسن تضمنها اباها وابنه فيجزم  
 بما كقولنا انما نكون تو بدرككم الموت وبدونها نحو اين  
 نحن يدركك الكون في ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام

وذكرنا بدونها لدلالة على ان الجزم معها بالطريق الادبي  
 وانني كل من هذه الثلثة للمكان ويجوز جوبا للزمان ذكره في  
 معنى اللبيب واذا ما لا تعل الا مع ما هي كقوله عن طلب  
 الاضافة في حيث كما يغتم من كلام المصنف حيث جعله  
 للزمان وهو اخص من ذهب المبرد وقال السبكي في ما علمت  
 احدا من النخبة اثبتة الاسيبوبه واصح به وهو حرف عند  
 غير مركبة من اذ وما هي فعلى كما ان منها فعلى واذا اما لا  
 لا تجزم بل ما الا قليل وطوره ابو حنيفة لوجوده في بعض  
 الاشعار نحو قوله واذا انصبت خصاصة فجعل وقال النخبة  
 انه للحل على مني كل مني عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر  
 رجل سميف مني يقوم مقامك لا يسمع النكاح وما كانه  
 عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافة الى  
 الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يجزمون باضافة وتي  
 مع ما الزائد لك كيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كما  
 كل من هذه الثلثة للزمان ومهما عدم ذكره مع مني يدل  
 على انه ليس للزمان كما رتب ابن مالك ويسندل عليه بقوله  
 وانك مما تعطف بطنك سنوله وفرجك نالا مشاهير النظم  
 اجمعا قال في معنى اللبيب لا دليل فيه لجواز كونه كالم صند في  
 اي اعطاء والزمشري شبه الانكار على من قال به في تفسير  
 قوله تعالى مما تاتنا به من آية قال هذه الكلمة في عداد الكلمات  
 التي تحتملها من لا يدى له في علم العونية وما ذكره هذا



ايضا بدل على انه غير ما في ك هو المشهور وذهب الفلاس  
 وابن مالك الى انه غير ما في ك هو الظاهر في قوله تعالى ما  
 في استقاموكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامت منهم قال في  
 المعنى ليس يقطع لاضحى كونه مفعولا مطلقا والمعنى ان  
 استقامه استقاموهم في ذوى العلم وان مع ما يريدونها اعلم  
 ان كلام الجارة فسمان قسم لا يكون معولا اصلا وهو ان  
 قسم معول دائي ذلك القسم قسمان قسم ظرف وهو  
 بالزمان والمكان وذلك القسم منصوب مفعول فيه بحكم  
 الاستواء وقسم لا بد له من قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان  
 قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور نحو ما نعمل شيئا اعلم  
 به وعلما من نصب اضراب والافان كان فعلة الذي هو شرط  
 غير متفعل عنه بصيغة او متعلقه كان منصوبا معولا بحسب  
 من مفعول به نحو يا مائة <sup>الباء</sup> فثو ومن يضل الله ومفعول مطلق نحو  
 ما تاتنا بمعنى اي اتينا نأت والاف هو مبتداء لا خبر له اصلا  
 وقيل الخبر الشرط وصد لانه مشتمل على ضمنية وقيل الجواب وصد  
 لان الفائدة به تحت ولا تترامهم عود ضمنية اليه على الاصح و  
 قبل مجوعها وكان كذا في العلامة يرجع هذا ويقول ان  
 قولك من يعمل على صالى يكن تاجبا في تقدير زيدا وعمرا  
 وكران يعمل على آخوه ولو صرح هكذا يكون الخبر الشرطية  
 وكذا ما في حكمه ويجوز ايضا ان قد خص خاصته لاصالتها  
 في هذا النوع ولكن استعملها فيجوز المضاع بها اي

اي بان المضرة وتضم اذا كان قبلها شئ مما كان قبل الفاء  
 في اضمار ان المصدرية سموى النقي فالمنصوب بعد الفاء  
 يجرم بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضى  
 بلا فاء يجرم نحو قوله تعالى فاصدقوا لكن كالا مكرور في الكرم  
 اي ان نزل في الكرمك والسوى كولا تكفى نخل الجنة اي لان لا  
 تكفى واشتغ لا تكفى نخل النار لان السوى قربة النقي خلافا  
 للكم اي والوف بشهادة لانتك تقول لا ندين من الله  
 يا كلك مع ان التقدير ان ندين والحق الفصل والحوال <sup>الفنية</sup>  
 فان دلت النقي قد اك فان على الاثبات ذاك واكتسبهم  
 نحو عمل عندكم ما اشر به اي ان يكن والتمنى نحو لست لي مالا  
 انفعه اي ان يكن والعرض نحو الا تنزل نصبك خبر اي  
 ان تنزل وانجرأ به اذا كان صالى لان يكون سببها  
 تقدم ومصد سببية له فخذ مضاع مما تقدم مجزوم  
 به وانما خص تقديره ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل  
 على الطلب وهو يتعلق غالبا بمطلوب بشرط عليه فائدة  
 ويكون ذلك المطلوب سببها فاذا كان المقصود تلك  
 الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء ولها  
 قدران مع ذلك الفعل ويجعل المقصود جزرا فيجزم  
 بها واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعاً بل يجب الرفع على  
 انه صفة ان امكن كقوله تعالى فبلى من لك ولما يبرئني  
 على فراء الرفع او حال ان امكن مثل قوله تعالى ثم فرهم في



في خصوصهم بل يعنون اي لا يبين او لئلا ينافي قوله وقال  
 رائد هم ارسوا نزل اولها فكل حنف امرى يجري بمقدار  
 لما وقع من السماعي شخ في القياس فقال **والعامل اللفظ**  
 القياس ما اى عامل لا يتوقف افعال فرد منه بخصوصه على السماع  
 بل يكفي السماع في نوعه ويمكن ان يذكر في صفه اول بيان  
 علمه فاعلمه كليتة اى حكم كل منطبق على خبريات يعرف اها  
 احكام كل خبرى منه بان يجعل ذلك الخبرى موضوعا في الصفون  
 وتلك القاعدة كبرى كذا اواروت بيان عاملية ضرب قلت  
 انه فعل وكل فعل يعلم فيعلم منه ان ضرب بعمل موضوعها اى  
 افراد موضوعها والمراد بالموضوع ما كان سندا اليه مثل كل  
 فعل في كل فعل بعمل غير محصور اى تلك الافراد غير محصور  
 في عدد وكذا السماعي ولا كان مذعوب المصنف في السماع والقياس  
 خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياس مالم يكن مختصا  
 ببعض الاحكام والسماع بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق  
 عند فقال ولا يضر اى القياس اى قياسه اختصاصه ببعض  
 الاحكام مثل كون صيغة سرية كما الصفة المشبهة فان  
 صيغها ست عشرة على ما بين في علم العرب واختصاص  
 العامل ببعض الاحكام مثل لزوم تويجه باللام وغير  
 كافي افعال الدع والذم والتعليق كما في كل فعل نبي ولو  
 اجتر مثل هذا للزم ان يرفع القياس من البين او ما من  
 نوع منه الا وهو يختص ببعض الاحكام كما المتعدى بمئة

بالنقدية

ممتاز بالندية الى مفعول واللازم بعد ما والصفات به  
 بل هو من الاعمال والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة شخ  
 الفاعل فان افراد موضوعها غير مختصة بل المختص صيغها بخلاف  
 السماعي فان افراد كل نوع منه محصورة كذا الخبر كذا خست  
 وهو اى القياس النوع ثمة النوع الاول الفعل مطلقا لكل  
 فعل متصرف وغير متصرف تام وناقص لازم ومنه معلوم  
 وبما هو ماض ومضارع وامر وفعل تعجب يرفع اى يعمل  
 الرفع في مفعول واحد فاعل او نائبه او اسم لان النسبة الى  
 المفعول مأخوذة في مفهومه وضعها على ما هو المشهور فلا يكون  
 بدون الا اذا كف بما الكفاية وذلك في ثلثة افعال قل وكثر  
 وطال وذلك لشبهتهن برب ولا يدخلن جنة الاعلى  
 فعليه صرح بفعلها وقال الا نذكر لاي كيف الا الحرف وما في صفه  
 الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل وينصب ممولات كثيرة  
 مفاعيل او غير ما كالحال والتمية والمستثنى والخبر المنصوب والا  
 اللازم لا ينصب المفعول بل خبره وسيصح به ويجوز تقديم  
 منصوبه عليه لقوته في العمل وكون المنصوب فضله وما يبي  
 من عدم جوازه بوجود مانع من التقديم لا بالنظر الى فعلية  
 وهو اى الفعل على نوعين لازم ومنه فاللازم من الفعل قد  
 لكونه مفروضا وجوديا ولقوله جنة بالنسبة الى المتعدى ما  
 اى فعل يتم فاهى اى فهم معناه بغير ما اى هو المفعول به  
 وقع عليه اى على معناه الفعل الاصطلاحي اى معناه او الحذف



او الحدث فوقعه زيد وتوقفه على مكان الفعول ليس على ما  
وقع عليه الفعل بل على ما وقع فيه وهو مشترك بين الـ  
الافعال سوى فعل الـ ولا ينصب الفعل اللازم  
به بغير حرف الجر والنصب حرف الجر يعزم اللازم والمتعدي  
ولا يخص به واحد منهما وسبب كون ثمر بريد فربت زيدا  
بالعصاة اي من الفعل اللازم افعال المدح والذم لصدق  
تعريفه عليها واضافتها الى المدح والذم لاختصاصها بها  
فاذا قلت نعم الرجل زيد فاما تشيئ المدح به وليس المدح  
موجود في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا بش بخلاف  
مثل مدحت وسمعت فانه لا خبر عنهما لا لاشتراكهما  
باللفظ المذكور فيخرج عنهما بالاضافة سواء اعتبر المعنى الترتيبي  
او اللغوي اي الافعال المشهورة بهذا اللفظ لانه مبني على المعنى  
التركيبي وانما فصله بقوله فانه لان لها احكاما خاصة كما سنبينه  
وانما خبر متصرف حتى عدنا بعضهم من السك لانه افاو وقا  
بالذكر اهني ما لها وتخرج برودني لغية ولما كان المقدار  
المفهوم من الاضافة مقبلا عن التويف وكان المقصود  
تخطيط افرادها فقال وهي نعم وما عطف عليه من بش  
وساء وجبذا فهي مبتداء ونعم وما عطف عليه خبره او محذوف  
الجزء اي فليس اربعة وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل  
منها خبر مبتداء محذوف اي احدها وثانيها الح الموضوع  
للمدح او خبر مبتداء محذوف اي هو للمدح وبش للذم

فنعم

فنعم من نعم فلان اذا صاحب نعمة وبش من بش فلان  
اذا صاحب بأس فنقل الى المدح والذم فت بها الحروف فلم ينصرفا  
فاصلهما فعل كعلم وقد اورد فيه اذ كان العين حرف حلق اربع  
في بني تميم احداهما وهي الاصل وانباع الفاء للعين وكسرها  
وفتحها مع سكون العين والاكسرة فيها كسرها مع سكون العين  
قال سيبويه اتفق عانة الوب على لغة بني تميم وجاء في فتحها  
بفتح الفاء وكسرها مع كسرة العين ولا يجوز سكتها ولم يشك في  
القرآن الا مسكورا الفاء ساكن العين وسر طهما اي سر طهما  
لا سر طهما لانه يوهم انها يستعملان بل اعل لو قد شطو  
بس كذا لك الاخر الاظهر ان يقال بس وساء للذم وسر  
بارجع الضمير الى التثنية ولعله اراد التنبيه على اصلتهما في هذا الباب  
فصل ساء عنهما واحال حكمه على بش ان يكون الفاعل اي فاعلها  
موقفا باللام قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغفار  
باوعاء ان الموج او المذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجس  
باوعاء انه متحد مع الجنس لا متغاير بينهما اصل وعلى الجس  
في ضمن فردا باعتبار انه الجنس في اي فرد فرصة العقل اذ لا فرد له  
الاياه فاي فرد فرض فهو هو والمص اختيار الاخير لان فيه  
ثم تغية فيكون مناسب للمقام او مضافا اليه اي الى الموقف  
باللام بواسطة او بدونها فونعم غلام الرجل ونعم غلام غلام  
الرجل ولو اعتبر التعيين لكونه بواسطة او بدونها في الموقف باللام  
لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا متميزا على صيغة للفعول



بكرة لم يحصل الاجال ثم التفصيل والضمير في قوله مذكر على انما  
ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث  
مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال نعم مرة على الكسبي  
نحو جليل ونحو جلالا وهذا ان يدلان على فعلية لان التاكيد  
والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل ولم يفعل او بما كان  
في الكافية لكونه نكرة اولدها به الى نذهب سببويه من ان تارة  
معنى الشيء الموقوف فاعل وضعف بان ما كانت الموقوفة لم تثبت  
في خبر هذا الموضع وجوز المبرد والبول على الفارسي كون فاعل نعم سمي  
موصولا جنس لا يرد به معين ونذر الفصل بين نعم وتيمية الفهم  
الضمير بالخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا  
والا يجوز بغيره وقيل نكر التيمية ومنه قوله تعالى عليكم السلام من نوح  
يوم الجمعة فيها نعمت اي فهو بالخصلة الحقة ونعت خصلة وجاء  
زيادة الباء في الخصوص من حديث نوح بالمال الصالح للرجل الصالح  
ونذر كون الفاعل على مثل نعم عبدالله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل  
الموصوف باحد الاله حوال المذكورة المخصوص بالمدح والذم  
بيان المراد بالفاعل المذكور فاما سببه ان يكون بعده وله  
جبهة اخرى مما يجوز تقديمه كما سيأتي مطابقا وذلك المخصوص  
في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للفاعل  
اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ  
ايضا او لا مثل نعم رجلا الزيدون فالزيدون مطابقا  
للفاعل المعنوي الذي هو تيمية الفاعل وهو اي المخصوص بمبدأ

48  
وما قبله وهو جملة نعم وبئس خبره والربط او عا وكون الفاعل  
عين المخصوص وقبل لام التعريف ولا ينشئ في الضمير المباسم  
وقيل خبر مبتداء محذوف هو هو وقبل مبتداء محذوف الخبر اي محذوف  
او مذموم نعم الرجل زيد مثال للفاعل الموقوف باللام الموقوفة  
ونعم علانا الرجل الزيدان مثال للمضاف المشي ونعم رجلا زيد  
مثال للمضمر المميز بكرة وقد يحذف المخصوص او اعلم بالوقوفة  
كقوله انا وجدناه صابرا نعم العبدان او اب اي ابوت بقرينة ان  
الكلام فيه وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل وهذا بوجه  
كونه مبتداء لان تقديمه لكونه مبتداء ولذا اختاره المصنف وجعل  
عليه النواسخ من كان وغيره فلو كنت نعم الرجل وقد يقال  
نعم الرجل كنت كذا في الرضى نحو الزيدون نعم الرجال وساء  
اصله ساء بفتح العين ثم نقل الى فعل بالنظم قال الرضي يحق  
نعم وبئس كل فعل على فعل بالنظم اصلا نحو ظرف الرجل زيد  
او نقل نحو مو الرجل زيد وقضوا الرجل عمرو وبشرط تضمنه معنى  
التعجب هو مثل نعم في المذكور كقوله تعالى ساء الرجل زيد وساء  
علامة الرجل زيد وقوله تعالى ساء مثل القوم الذين كفروا وساء  
هو المدح من حب كظرف لازم بمعنى صار جيبا ويدغم كان  
الباء الاول اما مجاز في صركته او نقلها الى الي ولكن لا يستعمل  
والا لا يخرج الى صرح به في السهيل وفاعله وامن السماء  
التي هي من المبهمة لم يحصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدا  
كان ظنه قوم بنوهم ان جند اسماءه فعل جعلها شدة الاستعارة



كلمة واحدة غلب الفعل القوم على الاسم وازال السببية ولا يتغير  
 اي ذوال الفاعل او جذا بتغير ذوالا فردا والتشبيه والجمع والتذكير  
 والتأنيث بسبب كون المخصوص واحدا منها بل هو مفرد متذكر  
 وائى لو به جوى الامثال ويذكره بعده المخصوص ولا يجوز تقديمه  
 كفى نعم على ما ذكره الرضى والفعل المصمم واخر به اى مخصوصا  
 كاعراب مخصوص نعم مرفوع مبتدا وعلى ما افاده المص لا كما  
 زعمه المبرور وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار  
 اسما مبتدا والمخصوص خبرا نحو جذا زيد وقديحي قبل المخصوص  
 او بعده تمييزا او حال من الفاعل نحو جذا رجلا زيدا وجذا زيدا رجلا  
 ومع هذا يبطقان المخصوص للفاعل ولما وقع من اللازم  
 شئ في المتعدي فقال والفعل المتعدي ما اى فعل لا يتم  
 اى فهم معناه بغير ما اى شئ وقع عليه اى على ذلك الشئ الفعل  
 اى الحدث الذى يدل عليه المتعدي ولذا اظهر ويجوز ان يكون  
 المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف اى معنى الفعل المراد  
 بالوقع عليه تعلقه به بلا واسطة غير تعلق الكساف فيخرج الفعل  
 المتعدي بواسطة وفالجملة لانه لا يقال له فى الاصطلاح انه متعدي  
 والفعل الناقص ايضا والمجهول من المتعدي الى واحد لانه  
 مسند الى المفعول به لا واقع عليه وهو اى المتعدي على ضرب ثلثة  
 الضرب الاول فعل متعدي الى مفعول واحد لا تختص معناه  
 هكذا انما ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعول بقرينة لومنا  
 نحو الذى اكرمت زيدا اى اكرمته وضربت فى جواب جعل ضربت

زيدا

زيدا وبدونها اى الفوتة لومنا سببا وحينئذ يجعل المتعدي بالنسبة  
 اليه كاللازم في انه لا يطلب المنصوب وبسبب فعل غنى وجنين اخذها  
 مع انه قطعاً نحو ضربت اى او فعلت الضرب ونائبها باو حال في على المفعول  
 لتزيد منزلة مكان الفعل نحو ضرب فى صدره بارواى او فاعل الضرب  
 فيه والضرب الثانى متعدي الى مفعولين وهو اى المتعدي الى مفعولين  
 على ثلثة اقسام القسم الاول ما اى متعدي كان مفعوله الثانى  
 مبينا للاول اى لا يصدق عليه وهذا القسم يقال له با اعطيت نحو  
 اعطيت زيدا ورحى وسأله الجبر ويجوز حذفها اى المفعولين معا  
 وحذف احدهما الاول او الثانى فقط مع قرينة لومنا نحو  
 زيدا ورحى فاعطى او فاعطى ورحى او زيدا ورحى اى الفوتة  
 لومنا نحو فلان يعطى ويمنع اى بفعل الاعطاء والمنع او  
 يعطى زيدا ورحى والقسم الثانى ما كان مفعول الثانى  
 عين الاول اى يتصا وفان كسب يظهر وانما الى القسم  
 الاول منها بقوله والقسم الثانى افعال القلوب اى افعال  
 مشهورة بهذا اللفظ وهى افعال اصطلاحية والى على  
 فعل اى حدث قلبى خرج به غير ذل القلبى واخذت على المبتدا و  
 ما جنة اياها وخرج به غير ذل من الافعال القلبية ناصبة اياها لانها  
 مفعولان كادل عليه قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة  
 اياها ليس على الاشتمال الاكثر لان اتصال الضمير بالمتعدي  
 من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الالبع صرح به الرضى  
 نحو علت لليقين اتفاقا وقديحي بمعنى عرفت فتعدي الى واحد وربت



في الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال  
 للاعتقاد والي رزم طابق الواقع اولا والبصرية تنصب مفعول  
 واحد او وجدت جعله صاحب التسهيل لليقين والرضى بمعنى  
 اصابة الشيء على صفته ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصبحت  
 نحو وجدت الضالة فهو كما يتعدى الى مفعول واحد ومرت للظن  
 وقيل للعلم والحق انه يستعمل فيها وظننت جعله الرضى للظن  
 التسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى انما هي فيتعدي الى  
 الى واحد وظننت وحسبت هي مثل ظننت وهب بمعنى  
 احسب تقول هب زيد عالي غير متصرف اي لا يجزى له ما  
 ولا غيره وزاد الرضى نعلم امر بمعنى علم غير متصرف فاذا قيل  
 نعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلمت وهو في وقال انها  
 لا ينصبان للربين بل تدخل عليهما ان ويستعمل اري بجهول  
 اري بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اري بمعنى علم  
 ولا يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصايصه فذكرنا للعلم  
 ولا يجوز حذف مفعوليهما اي افعال القلوب معا او حذف احدهما  
 فقط كائن ذلك الحذف بدول فريته لو منوبا لانه ان كان  
 وقد حذفت بلا فريته نزل عليه بقوت المقصود حذف معا واحدهما  
 واما الوصل فيجوز حذفها نحو قوله تعالى مهل يستوي الذين  
يعلمون والذين لا يعلمون ومفونا مع فريته كثر حذفها  
 لانها كثر في شيء واحد لان المفعول الحقيقي مضمونها فحذف  
 احدها كحذف جزء الكلمة فاذا انبأ انبأ معا واذا حذف معا

معانوه بسج نجل اي مسجوه صادقا ولهذه العلة ايضا قل حذف  
 احدهما فقط معطوف على كثر وتبدل ان القرينة ماخوذ من اليقين  
 لان القيد المقدم على المعطوف عليه يجب اعتباره في المعطوف  
 او يكون اولى اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا  
 يحسبن الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله ههنا هو خير لهم على فريته القية اي بجلهم ههنا هو خير لهم  
 واما حذف الثاني فمفعول لا تخن على غرائك انما ظالم قد شئ  
 بنا الاعاء اي لا تخن جازعين ومن حصانها جمع حصينة  
 بمعنى خاصة جوار الالقاء والراهب ما يقابل الوصوب والاشئ  
 اي البطلان عليها في المفعولين كاستقلالها كلاهما فاذا الفيت  
 الفيت فيها لان الكلام يحصل بمجموعها والاعمال  
 لان في التوسط والتأخير تقديم المنصوب على الفعل  
 وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين  
 معموليهما والتغير بالمعمول لكونها معمولين في بعض  
 نحو زيد علمت منطلق في بعض شروح الكافية الاعمال  
 في هذه الصورة لانه فعل وله نوع تقدم لفظي في بعضها  
 متساويان او تفاوتت عنهما نحو زيد منطلق علمت وفي سائر  
 الصورة الالقاء اولى لعدم تقدم اللفظ قطع المعنى في  
 صورة القاء كالمعنى الاعمال بعينه فعني ظننت قائم معني  
 ظننت زيد اقاغا واما اذا تقدمت عليهما فالجسمان على ان يكون  
 الالقاء وبعضهم اجازتمسك بما وقع في بعض الاشعار  
 والجمهور يؤولونه بتقديم ضمير الثاني واللام جازم للفرد

ش الصور



ورجح في التسهيل التأويل والرضى الالفاء وما يجب ان  
 يتنبه له ان المتوسط والمأخر منهما ان كان مصدرا  
 يجب الالفاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه على ما  
 سبأني وما يجب فيه الالفاء المتوسط بين معمولي  
 ان نحو ان زيدا احسب قائم وهم الفاعل ومعموله نحو  
 لست بكرم احسب زيدا او نحو لست بكرم احسب زيدا  
 عمرو ادين سوف ومحموبه نحو سوف احسب يقوم  
 زيدا بين حرف العطف ومدخله نحو جاني زيدا احسب  
 عمرو وفي التسهيل ان مذهب البصريين في ضرب احسب  
 زيدا جواز الالفاء لا وجوبه فيكون من الترخيع فيجوز  
 ان يكون زيدا منصوبا مفعولا احسب او مفعولا فاعلا في ضرب  
 وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه ومنها اي في خصائصها  
 جواز ان يكون فاعلا ومفعولا الاول ضميرين ولا يجوز  
 ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول لهما ظاهرا  
 كلامها بمعنى في فعل من الافعال فلا يقال زيدا ضرب  
 ولا زيدا ظن قائما بارجع الضمير الى المفعول المتقدم  
 متصليين لا بد من هذه القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا  
 يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الاباي وانما ضربت  
 اباك واباك ضربت وما ضربك الا انت وانما ضربك  
 انت صرح به الرضي متحدى المعنى تكلم وخطابا وغيبة  
 وقال الرضي ويجوز ان يكون احدهما بعضا من الآخر

ايضا

ايضا نحو ما ورد في الحديث رايتنا مع رسول  
 الله الحديث نحو علمني او علمتك او زيد علمه قائما ولا  
 يجوز ضربتي بل ضربت نفسي قال المصنف لان المتعارفين  
 في غير افعال القلوب غالبه فاذا اتخذوا والنفس  
 تضرها وتبنيها على ما عسى ان يفعل عنه بسبب الندوة  
 بخلاف افعال القلوب فان الالف ان اعلم بحاله منه  
 بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وزيف ما هو المشهور  
 عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضي ويجوز ان يكون  
 فاعلا ومفعولا ظاهرين متحدى اللفظ والمعنى نحو  
 احسب زيدا زيدا قائما فلا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون  
 مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعل دون غيرها تقول  
 طمعه زيدا قائما ولا يجوز ضرب زيدا وجل عدم وقد في هذا  
 الجواز اي جواز ان يكون فاعلا ومفعولا ضميرين متصليين  
 مع اتحاد معناه حمل النقص على النقص على وجوده  
 الحكيمة كوارني اعصره او البصرية كوارني في المرأة  
 على ربي العلمية ومنها جواز ان المفتوحة على مفعولها  
 اي المفعولين لو لم يدخل ان نحو علمت ان زيدا قائم قد  
 سببوا الى ان ان مع اسمها وخبرها مفعول واحد قائم  
 مقام للمفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب  
 عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة فاذا  
 وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى مفعولين والا فشر

وذلك



لما ضيق عليه هذا التحقق قدر مفعول عام فجعل علمت  
 ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصل ذكره الفاعل  
 العصام اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم  
 ابطال عمل الفعل في خبر كى الجملة الاسمية لوجوب مانع من  
 خبره المعنى يختص التعليق بافعال القلوب ولا يوجد  
 الا في المفعولين وقال اليه ابن الجب جزمه الله عليه حتى  
 جعله من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال  
 عمله في مفعول مانع في خبرها وبغيرها من الافعال والوجود  
 في المفعولين وفي واحد على ما يأتي واختاره النحويون  
 قال واما التعليق بكلمة الاستفهام فزاد وهو المحذرة وحل  
 او اسما مثل ما ومنه اي واين وانى ومنى وابان وكى وكيف  
 واخذة على الجملة او الجزئية الثانية نحو علمت ان زيدا عندك وعلمت  
 زيدا من هذا وادخلها مضاف نحو علمت علمت علمت  
 او كلمة النفي والمراد حرف النفي ما دان ولا الداخل على  
 الجزئين نحو علمت ما زيدا قائم او قائى او بقا ثم ادان زيدا  
 قائم او لا زيدا قائم ولا عمر وادخل الثانية منها نحو علمت  
 زيدا ما هو قائم او لام الابداء الداخلة على الجزئين او  
 لام القسم الداخلة على الجزئين ايضا او ان المكسورة  
 الكائنة او اخل على خبرها لام الابداء او ظرف للمكان  
 للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون  
 تعليقا وانما تعلقت قبل هذه الاشياء لانها تقتضى

النص

التصدر وبقا والجملة على صورتها والافعال توجب  
 تغييرا فوجب التوفيق بينهما ما امكن فاعطى لهذه  
 الاشياء بقا وصورتها وهذه الافعال كونها مفعولا  
 معنى كى ان ريقول اى ابطال العمل على ابطالها  
 على سبيل الوجوب لفظا تميزه من نسبة ابطال الى العمل  
 ويكون ان يكون صفة للابطال المقدر اى ابطال ال  
 لفظا لا معنى تغير للتعليق وهو من قولهم امره سطة  
 اى مفعولة الزوج كالتشبيح لافعال الزوج لفقده  
 ولا يلزم وجوب التجوز لوجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل  
 المتعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقدر على معنى علمت  
 لزيدا قائم علمت قيام زيدا كى كان كذلك عند انحصار  
 الجزئين ومنه جاز عطف المنصوب جزمها على الجملة  
 التعليقية نحو علمت لزيدا قائم وبكر منطلق واسما  
 التفسير الى الفرق بين التعليق والالفاء ومنه حيث ان الالف  
 التعليق واجب البتة وون الالف فانه جازم غالبا  
 الفاء لفظا لا معنى والالف الفاء لفظا ومعنى فيعلم التعليق  
 هذه الافعال اى افعال القلوب اى بوجود غيرها كمال  
 التعليق بالاستفهام نحو علمت ان زيدا عندك ام عمرو وشك  
 التعليق بالنفي رايت ما زيدا منطلقا وشك باللام حيث  
 لزيدا منطلقا ولقد علمت ان بنى منبى وعلمت ان  
 زيدا قائم وقد ينزل العلم منزلة القسم بلا اعتبار



في الكلام نحو علمت ليوفض الصلوة ويعلم كل فعل قلبي اي  
 منسوب الى القلب بان يدل على فعل القلب غير هذا اي  
 غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك ونسبت  
 بل لك اخ وتبينت ابن بيك ويعلم كل فعل يطلب  
 به اي بمعناه العلم مما يكون منه وسأل العلم نحو امتحت  
 ما زيد عالم وسألت هل هو غني ومنه اي منه الفعل الذي  
 يطلب به العلم الفعل الحواس جمع حاسة اي افعال  
 تدل على حاسة من الحواس الخمسة صفة الحواس الظاهرة  
لهو حواس كانت ما هو لبن والشم قوة توجد في اليد  
 كله وابهرت لهو حواس والابصار قوة الباصرة تدرك  
 بها المبصرات وسمعت هل صوت كبريه والسمع قوة  
 الامة يدرك بها المسوعات وشممت كموطيب  
 والشم قوة الذاقة يدرك بها المشمومات والرياح  
 ووقت ما هو مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها  
 الطعوم انظر الى القسم الثاني من قسمين الذين تان  
 ثانيا عيني الاول والقسم الثالث من اف من المتعدي  
 الى مفعولين افعال ملحقه بافعال القلوب في نحو  
 الدخول على المبتدأ والخبر ونصيرها على المفعولين  
 وفي نحو وندم جوارحها معا او حذف احدى  
 فقط بل افرينة لو منوبيا بخلاف باب اعطيت و  
 في نحو وفلا حذف احدى فقط بها اي بالقرينة اي

الامر

اي لا في الخواص فلا يجوز فيها الالف وفي صورتي التوسط  
 والناظر ولا يكون فاعلا ومفعولا ضميرين متصلين متعدي  
 المعنى ولا دخول ان على المفعولين ولا يجوز التعلق ايضا  
 ولم يتعذر بكونه حذفها معا بها لانها غير مخصوصة بها  
 فلا يكون لها مدخل في جهة الخاف نحو صير وجعل هي معنى او جعل  
 للاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى وجعلوا لك الذين هم عباد  
 الرحمن انا قال الرضى والحلل الباطل صير ومفعولاه في الحقيقة  
 اسم وصير لصار فصيرت زيدا فاعلها من صار زيدا فاعلها  
 بمنزلة اخذت زيدا <sup>من جعل</sup> زيدا النهر من جعل زيدا النهر وترك بمعنى صير  
 نحو قوله تعالى وترك بعضهم يومئذ يجمع في بعض واخذ  
 نحو قوله تعالى واخذ الله ابراهيم خليلا وقد يسمي جعل بمعنى  
 خلق وترك بمعنى خلق واخذ بمعنى اخذ فلا يكون شئ منها  
 من هذا القبيل ومنه جأ وعد بمعنى الاعتقاد الباطل والقي بمعنى  
 وجد والفرع الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو  
 اعلم واري وجد تعدية اعلم واري بالهزة الى ثلثة مفاعيل  
 ولم توجد بتضعيف العين ولا بتعدي الى ثلثة مفاعيل  
 الا اعلم واري وقول الخفش مجبتهما في جميع افعال  
 القلوب فيكس ولا اعتداد به في مثله وقال الفاضل العصم  
 وقد يجر المتعدي الى اثنين متعديا الى واحد لو جعل مضمون  
 الحمد مفعولا نحو علمت قدام زيدا في علمت زيدا فاعلها و  
 والمتعدي الى ثلثة متعديا الى اثنين كواعلمت زيدا قدام



عمود ولم يذكر انباء ونبأ واهبر وخبر وحدث ولم يوجد احد  
 بهذا المعنى لانهما كثيرا ما يستعملان متعدية الى اثنين ثانيا  
 بالباء قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم  
 باسمائهم وقال علي انبئهم باسمائهم ويقال اخبرتك بغير  
 زيد وخبرتك بخبر وحدثتك بكذا فقبل تعديتها الى ثلثة  
 لتضمنها معنى الاعلام لا بابتدائها معنى الوضعية فهي ملحق  
 بالمتعدى الى ثلثة والحق البعض اى الحكيمه نو انى الربا  
 في النوم زيدا الى ولم يلحق سيبويه الا ثلث وصفه اى  
 الافعال المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول باب  
 اعطيت الاول فيكون مبان للثاني وجواز حذفه بدون  
 الثاني وعدم جواز التعليق بالنسبة اليه لانه كالفعل لانه  
 العالم والثاني والثالث المعلومان ولذا كان حذفه التقديم  
 عليها حتى يجوز ارجاع ضمير اليه مع تأخره نحو اعلمت فلان زيدا  
 فاضل والاخبر ان اى الثاني والثالث كمفعول باب احدث  
 فيكون الثالث عين الثاني وعدم جواز حذفها او حذف  
 احداهما بلا فائدة وكثرة حذفها وقلة حذف احداهما وجواز  
 الالف في نحو التوسط والثالث وجواز دخول ان عليها  
 وجواز التعليق نحو اعلم اوارى زيدا عمرا وبرا فاضل ثم اى  
 بعد ما علمت كون الفعل لازما ومتعديا والمتعدى متعديا الى  
 واحد الى اثنين الى ثلثة الى غير ذلك اعلم هذه معطوفه  
 على ما سبق باعتبار المعنى اى اعلم ان الفعل يكون هكذا

ثم

54  
 ثم اعلم ان الواو متعدية او ثلث في اى الثالث لا بد لكل فعل  
 من مرفوع لا مرفوع فان تم اى الفعل به اى بالرفع كلاما متغير  
 عن نسبه تم الى فاعله اى تم كلاما او ضمن تم معنى صار اى صار  
 كلاما تاما بان يصلح كونه عليه ويحصل الفائدة ولم يخرج  
 الى غيره كالخبر المنصوب لافادته فائدة تامه بل هو الفعل  
 في الاصطلاح فعلا تاما لى به مرفوعه وعدم احتياجه الى غيره  
 ويسمى مرفوعه فاعلا ليقوم معنى الفعل به فكانه موجد  
 ومؤثر فيه كما مثل طلال زيدا اولثا ثلثه فيه كما في ضرب زيد  
 اى او جرد الضرب ويسمى منصوبه ان كان الفعل متعديا  
 الى واحد او اثنين او ثلثة لان اللازم لا ينصب المفعول به  
 مفعول اى مفعول لا للموصوف معنى الفعل به ورفوعه عليه  
 كالأفعال الباقية من المتعدى الى واحد او اثنين او ثلثة  
 وان احتاج اى الفعل الى مفعول منصوب بان لا يدل على  
 الحدث الذي يدور الفائدة عليه الا ذلك المفعول المنصوب  
 يسمى ذلك الفعل في الوقف فعلا ناقضا لعدم تمامه مرفوعه  
 واحتياجه الى المنصوب والاحتياج مبني على التوقف ويسمى  
 مرفوعه لتمامه ومنصوبه خبره الذي احتاج اليه خبرا لتمامه لا  
 نخطا لا رتبته حتى يعمل معاملة الوقف العامل في خبري الجملة  
 بالنسبة اليها ولا يدخل اى الفعل القص الا على المبدأ  
 والخبر في الاصل ليدل على ان اتصاف الاسم بالخبر من جهة  
 دوامه عليه او انتقاله اليه او غير ذلك من معاني الافعال الثلثة



وينصب الجبر المشبه بالمفعول في الوقوع بعد مرفوع الفعل  
 وهو اي الفعل الثاني فنص على قسمين القسم الاول ما في فعل  
 لا يدل على معنى المقاربة اي مقاربة الجبر للكسم اي قرب  
 حصول مضمونه له في زمان التكلم على ما في ان انت والله  
 تعالى وهو اي القسم الاول الثاني مع الكتاب ودر من اصلا في الفعل  
 الثاني فنص على لو قبل الفعل الثاني فنص بنحو وذهن السمع  
 لشبوحه فيه لما الى القسم الثاني لشبوحه بفعل المقاربة لما  
 بالفعل الثاني فنص نحو كان قد مر على صار لكنه نه صول دام  
 بثبوت معنى خبره لكسمه نحو كان الله تعالى عليها حكما او لا تخط  
 عنه نحو كان زيد غيبا في فقره بمعنى صار ويكون كسمه خبر  
 الثاني نحو كان زيد عالم وكان زيد غني وتكون ثالثة بمعنى  
 ثبت ولا نه دخل حينئذ على الجمله ولا يكون فيه ضمير الثاني  
 وتكون رابعة وصار قد مر لا صال له لا تنقل من صفة الى  
 صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين  
 خرفا وتكون ثالثة بمعنى رجع متعديا بالي نحو صار الى الفؤاد  
 اي رجع اليه وال تفعل ال زيد عالم ورجع زيد غنيا  
 وحال زيد فقيرا وال تفعل كقول ان العداوة تسجل  
 مودة وتحول نحو قول فبالك من نعمي تحولن ابوسا  
 ارتد نحو قول تعالى فارتد بصيرا وجاء زيد بنينا وقد كان  
 فاضل قال الا نذكر لاسي لا ينجوا من عن موضع السمع  
 ما جاءت حاجتك وبعثت كانهما صرنا وقال ابن الى جب

اي بطر

اي بطر وقد في مثل الموضع الذي يستعمل فيه العرب فلما  
 يقال فقد كانهما بمعنى صار بل يقال فقد كانه سلطان  
 ليكون مثل فعدت كانهما صرنا والحق في جاء الاطر والجمي  
 جاء البهر فقير بن بريد انها يجيبان في غير موضع السمع  
 لكن مع شرط في فقد كانهما اختاره ولذا اخال اذ الكن في اللؤلؤ  
 المذكورات بمعنى صار وصدقه اللواحق تتعدى بالي فتكون  
 ثالثة مثل صار وقال الرضي ولبس الى ق صدقه اللفعل بصاد  
 قبا بل سماعا الا ترى ان انتقل لما يلحق به مع انه معنى تحول  
 واصبح وامسى واضمحى ومصد مناسبه النقابل بين الاولين  
 انقضى تأخير اضحى وظل ويا لافتران مضمون جديا ويا  
 يد المن عليها بمواو حها فاصبح زيدا نائما معنى صار زيدا نائما في الصبح  
 وكذا امسى واضمحى نائما اي صار نائما في المساء وفي الضحى  
 ظل زيدا نائما بمعنى صار نائما في جميع النهار ويا زيدا نائما اي صار  
 نائما في جميع الليل ويكون معنى صار مجرودة عن الدلالة على  
 الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا اغبره وتكون  
 ثالثة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح  
 وامسى بمعنى دخل في المساء والضحى بمعنى دخل في الضحى وظل اقام  
 نهارا ويا بمعنى اقام ليلانا ام اولم ينم واض وعاد حيا في الاصل  
 بمعنى رجع وعاد بمعنى ذهب في وقت الغدا وحي اول النهار الى  
 الزوال والراح بمعنى مشى وقت الراح وهو ما بعد الزوال الى  
 الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون ثالثة وانما تكون فيصنف



اذا كانت بمعنى صار فتكون في الحقيقة كما صرح به في الاصل  
 وقال ابن مالك لا يكون غدا واراح الانيابين اذا جاء المنصوب  
 بعد ما هو حال وما زال من زال بزال كما في بخاف لا شغل  
 الانيابية لا ستم ارجعها كسماها من وقت صلواته ويذكره  
 الشغى لان من زال بغيره مثل قال بغيره ولا من زال بغيره الباني  
 اي من رقة نحو كمال كليل لانها تاملان وما في بفتح التاء وبالهمزة  
 فتكتب بالالف وبكسر تاء وتكتب بالياء وفي الصحيح ما كانت  
 اذكره وما فتيت اذكره اي ما زلت اذكره وقيل بالياء فتكتب  
 بها وما يبرح في الاصل بمعنى زال عن مكان وما فتيت من الافعال  
 في الصحيح قال ابو زيد ما فتيت اذكره وما يبرح اذكره  
 اي ما زلت اذكره وما دني من دني بني مثل وفي معنى ضعف  
 يقال فلان لا يني بشكلم لاي لا يزال وما رام من رام يركب  
 ربا اي برحه يقال لا نره اي لا نبرحه كذا في الصحيح وسما  
 فحين الغليل فافصين في غابة النذرة ذكره الدما في كلامه  
 اي كل المذكورات مما بعد ما زال بمعنى ما زال ولا تستعمل الانياب  
 بالنعى ولو معنى كما انتهى مثله وما دام ما فيها مصدرية نحو  
 توقيته فتدل على ان زمان عاملها مدة ثبوت خبر لا سيمها  
 ولذا احتج الى كلام قبله ليعمل فيه لانه طرف زمان وليس  
 اصلا ليس كعلم لا يجي منه غير ضيق الماضي والدليل على  
 ان اصله فعل بالكسر لا فعل بالفتح تخفيف بالاسكان  
 لان مفتوح العين لما تخفف ورسم ابن السراج وما بعده

انه حرف والصواب فعلية بدليل اتصال ما ينصل بالفعل  
 مثل لب لبوليت الى افه وقد يتضمن الفعل التام  
 معنى صار اي بدل عليه في ضمن معناه الاصل وقد مر معنى  
 التضمن في خبر ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن  
 ناقضا محاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصل محالا  
 او خبرا بعد خبرا ووصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب  
 بعده ونحو قوله تعالى فتحت لها بئر اسو يا اي صار مثل  
 بئر كذا فسر الرضى ونحو قوله تعالى هذا اي بسبب الواو  
 او طاب به عشرة اي صار به عشرة تامة ويجوز اعتبار  
 المعنى المذكور فيما سبق اي نعم النسخ بعد اشارة عشرة  
 وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا وخبر ذلك مثل عدل زيد  
 امير اي صار اميرا عادلا وكذا عدم اعتبار التضمن ونحو  
 الفعل تاما والمنصوب بعده محالا او خبرا او مفعولا كما صرح  
 به القاضي في قوله تعالى وثبت كلمة ربك صدقا وعدلا ويجوز  
 تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة على نفسها الا انما هي  
 فعلا ناقصة في اول لفظ ما استثنى منه ضمير اخبارها ويجوز  
 استثنى منه الاخبار بتقديم مضاف اي الاخبار ما في الخبر  
 نائبا كفي ما زال وتلحقه او مصدرها كافي ما دام سواء  
 اعتبر التقديم على مجموع ما وندخوله او على مدخوله فقط اما  
 الاول فلما نقصاء الصدارة وعدم جواز تقدم ما في خبره  
 المصدرية عليها واما الثاني فلانه لست اجمعا ما وليس  
 او فعل الناقص



في اولها اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على محورها  
 مثل ما في كذا كان زيد لعدم الامتناع ولا يقال فائا ما كان  
 زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز فائا ما زال زيد ولا اجلس  
 جالس ما دام زيد في ذكر خلاف الكوفيين ووافقهم الن  
 كيب ان من البصر بين في خبر ما دام فانهم يجوزون نظرا  
 الى كمال امتناعهما وصيرتهما مثل فعل مثبت في المعنى  
 الحكيم كذا ان بدل ما بان النافية اي لا يجوز تقديم الخبر  
 في هذه الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقديم التقدير  
 التقديم انتفاء مثل ذلك الانتفاء ان بدل الى افعلا  
 لانها في اقتضاء الصدارة محو يجوز التعليق بها كمر واما  
 التقديم ان بدل لفظ ما بلم ولما صرح به الرضي ولم يذكره  
 لانها منه وادوا احد لمن يجوز اي التقديم خوف ان لم  
 يشرل زيد لان هذه الحروف لا اشتر في دخولها  
 لفظا ومعنى اعبرت كانها جزء منها والمجموع كلمة واحدة  
 فانزلت عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لانه لكثرة  
 وورائها في الكلام حتى انه بد صل في لا بد صل فيه غيره  
 من ادوات النفي مثل دخول بين الحرف بين معمول نحو  
 كنت بلا مال انزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي  
 ولم يذكره عند تقديم اخبارها على اصحابها كما ذكره  
 ان الى جيب لانه سيجي منه في الممول المنصوب ان  
 امرها كما مر خبر البتداء وخبره يجوز تقديمه والقسم الثاني

57  
 ثم قسمي الفعل ان قص وهو الذي لا يرب ونم اطلاقه لان له  
 اسما خاصا ما اي فعل الناقص بدل على معنى التوب اي في  
 حصول الخبر كاسم اما مجرور بها والمشكل ذلك وهذا في عسي  
 او بان يظهر باعتبار علام حصول او سببه سوى الشرع  
 وهذا في كذا او يظهر باعتبار شرعه فيبغض اليه وهذا  
 في عسي مما سببه كروبيسي هذا القسم في الاصطلاح افعال  
 المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تستعمل افعال المقاربة الا  
 ما ضمة الاكاد وادشك فانه يبي مضايرها ونذر استعمال  
 لسم الفاعل منها ولا تكون اجبا الا افعلا لا اسمي مضاير  
 لا ما ضمة بالاسم فادولانها لدلائلها على التوب تقتضي ان تكون  
 خبرا لافضاء لا على ان معنا لم يثبت الا واذ في المصراع و  
 لا بد ان تكون مسندة الى ضمير كسرها فلا يقال عسي زيد  
 ان لغوم علامة الا ان يكون المسند الى الفاعل فوه فعل مسند  
 الى الضمير نحو عسي زيد ان يخرج نفسه فانه في قول عسي زيد  
 ان يموت ويجوز حذف اخبارها ان علمت بغرنية نحو قول  
 فطفق مسحا اي بجمع مسحا حذف لدلالة المصدر عليه  
 نحو عسي وهو غير متصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف و  
 يقوبه اتصال الضمير المنصوب في عساه وعسبال والصنوع  
 انه فعل لكثرة استعماله باتصال ما يختص بالفعل به ويؤمل  
 عساه بان المنصوب مستعار للمفعول وخبره الفعل المضارع  
 الكائن مع ان الدلالة على الاستقبال المناسب للرجاء



الذي فيه ولا بد وان بقدر مضاف في جانب الاسم اذ في جانب  
 الجبة لتصبح المحل كونا اوزمانا غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج  
 اوزا ان يخرج مع هذا ما وضع اليه التأخرون ضمنى معنى كان  
 والسحسن الفاضل العصم تضمين ووضوب الكو فيكون  
 الى ان عسى تامة بمعنى قرب وما جعلوه خبر بدل لثقل اللفظ  
 الرضى لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول عسى مستفاد  
 وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى  
 انت والطمع والرجاء لم يبق في معناه الاصل وبقي المنصوب  
 للتشبيه بما في الاصل ورد الكل بان القرب مستفاد  
 الرجاء ليس معنى لعسى ويرده ايضا مستفاد لما ان  
 ك افاده بقوله وقد يحذف ان منه خبره تشبيها له بكا  
 فلما يحتاج الى تقدير مضاف قد يكون تامة غير محتاجة الى خبر  
 منصوب ملازمة بان مع المضارع اى لا يجوز حذفان  
 على هذا الاستعمال نحو عسى ان يخرج ربه حينئذ يكون معنى  
 قرب ولا يتضمن معنى كان ويحتمل ان تكون ناقصة  
 ايضا والمضارع المصدر بان اسمها قائم مقام الاسم الخبر  
 للاستعمال على المنسوب والمنسوب اليه ذكره المصنف في التام  
 او في باب التام في ذكره الرضى او المرفوع بعد المضارع اسم  
 عسى وفي المضارع ضميمة لتقدمه رتبته وذكره الفاضل العصم  
 فاما نحو الزيدان عسى ان يقوموا بالزيدون ان يقوموا فان  
 مع الفعل فاعل عسى قول واحد ذكره الرضى ولا يعمل في خبر ان

وكا وعطف على عسى يستعمل ناقصا وانما وجهه غالبا  
 مضارع لما ان له لانه على الخادم نحو كا وزيد كخرج وقد يكون  
 مع ان تشبيها له بعسى نحو كا وزيدان يخرج ويعل في ضمير  
 ك في قوله تعالى ما كا ويرى في قلوب قريش منهم وكرب فتح  
 الراء افصح من كسرنا ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل كربت  
 الشمس اى انت للغروب وهو مثل كادنى وجهه ككون خبره  
 بل ان وها وهما في الاصل بمعنى قارب وطفق بك الغاء  
 وفتحها في الاصل بمعنى شئ كقولنا وطفقان بخصمان  
 واخذ في الاصل بمعنى شئ وانت وهو زينة الافعال الاصل  
 معنى اوجد واقتل الاصل معنى اقبل عليه وجب كرو قال  
 الدماميني معنى غريبة ومنه شواهدها قول الشاعر صبيت اليوم  
 القلب طاعة الهوى فلم كاني كنت باللوم اغريبة وجعل  
 في الاصل معنى اوجد كقولنا تعالى وجعل لكم السمع والابصار  
 وعلق بكسر اللام ومعنى غريبة ويستشهد بقوله اراك  
 علق تظلم من آفنا وظلم الجار اول ال الجبة يستعمل هذه  
 الافعال استعمال كان بتضمينها معناه فصارت ناقصة  
 مثله واضبا رعاى خبر كل منها الفعل المضارع لان معناه  
 الافعال تدل على الشروع المستند لمجرى حصول المفعول  
 لا طعم في سب المضارع لما ان للطمع الذي تدل على صد  
 حدوث مصدره واوشك في الاصل معنى اسرع وهو يشاب  
 القرب وهو يستعمل استعمال عسى اى يكون ناقصا







أي علمها لم يصر أي الوصف المتأخر علمها الـ بنى على الوصف  
 لوجوده بل مانع نحو جاني رجل ضارب غلامه واستدبر  
 ثم أي بعد ما لم يكونا مصفوين وموصوفين ان كانا أي  
 اسم الفاعل واسم المفعول ملتبسين باللام الموصولة  
 عند غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على  
 ما سيجي ان شاء الله تعالى لا يشترط لعمدة الفاعل المفعول  
 به شيء غير ما ذكره العديين وغيره الاعني والدلالة على  
 الى الـ والاستقبال أي بكنى لعمدة الفاعل والمفعول  
 الاعني وعلى اللام الموصولة ولا يشترط الاعني وعلى غيرها  
 والدلالة على زمان الى الـ والاستقبال لانها حينئذ فعل  
 في الحقيقة غير صيغة الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام  
 التي صورتها صورة حرف التعريف عليه على ما يحقق ثم ان  
 الاولى ان يقول المصنف ان كانا باللام لا يشترط شيء  
 او ايرد الوهم ثم نحو الضارب غلامه أي الذي ضرب  
 او يضرب غلامه عمرو اس اول لان او قد اعندنا وان  
 كانا مجردين منها يشترط مع ما ذكره عدم الصيغة الضعيفة  
 الاعني وعلى المبتدأ ولو في الاصل بان كانا خبرا او مفعولا  
 ثانيا لو كان نحو زيد ضارب غلامه وزيد معموداره وان  
 زيد اعلم ابوه وما زيد ينسب ماله وعلمت زيد افاضلا  
 ابنه او لموصوف بان كانا هفتن نحو جاني رجل راكب غلامه  
 او معتنق غلامه او ذي الحال بان كانا حالين نحو جاني زيد

الركب

راكب غلامه او موكوبا جاريه او الاستفهام حرفا كالهمزة وحمل  
 او اسما مثل ما ومن نحو قائم الزيدان وما عمل البكران والهمزة  
 اعم من ان تكونا محذوفة مثل قائم الزيدان ام فاعلان او  
 النفي حرفا وان ولا او اسما كغيره او فعلا كليس نحو قائم  
 الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب العوان وما  
 معموداره وليس معمول قول زيد والنفي اعم من الصريح وغيره  
 نحو اني ضارب الزيدان والاختصار لا يشترط علمها وحمل  
 نظائرها شيئا وجه الاشتراط ان علمها كان ثباتها  
 للفعل وبهذه الاشياء يستقوى المثبات لان ما وقع بعد  
 المبتدأ والموصوف وفي الحال لا يكون محذوفا كالفعل  
 والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقها بالحكم  
 وزاد ابن مالك الاعني وعلى حرف التثنية كالمبسر والنقص  
 بيا طالع جليل وجه المصنف ومن لم يعتبر الاعني عليه  
 جعل امثاله معتمدة على موصوف مقدر ورده المصنف بان لو  
 اعتبر هذا الاعني والفتا شرط الاعني دلالة مانع صفة الالها  
 موصوف مفعولا او مقدر ويشترط مع الاعني وفي نصبها  
 أي نصب اسم الفاعل واسم المفعول ثم لا يقدح أي متقدما  
 المجردين عن اللام المفعول به بان كان اسم من المنعدي  
 أي متقدما كان وهم المفعول من المنعدي الى اثنين او الى ثلاثة الدلالة  
 على زمان الحال تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمر الان او مكاباة ما  
 بان يقدر المتكلم الزمان الماضي بوجوده الان او بعد



موجود في ذلك الزمان وقبل ان يهتد اللغظة وذلك  
 الزمان وينلفظ به الان كقولهم يا سطر اربع  
 او الاستقبال نحو زيد ضارب يراخدا او معطية علامه وروحا  
 وجه الاستعارة ان للث بهته التي العمل لاجلها المث بهته للمضارع  
 فاذا كانا للحال او للاستقبال ناك ذلك المث بهته وينتقل  
 العمل للنصب فان كانا للماضى وجب اضافتهما الى المفعول  
 معنى فان معمول آخر فيفعل مقدر خلا فالكسائي فانه لا يشترط  
 معنى الى الاستقبال عنده ويرفعان الفاعل لانها لا يشترط  
 فيه واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى  
 المفعول به يتقوى عليهما بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو  
 انا ضارب لزيد واجبني ضربك لزيد ولا يجوز في الفعل ما  
 اذا قدم المفعول عليه كقوله تعالى للزوبا تجردون ومثله  
 في غير ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يراو فيه الباء دون  
 اللام نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو  
 علمت بان زيدا عالمه وتشبهها وجعلها الصيغة او المكسرة  
 العمل والاستعارة كقوله تعالى اما النشء والجمع للصحيح فليقار  
 صيغة المفرد فيها على ما سباني واما الجمع المكسر فيعمل على  
 المفرد لكونه فرع وحمله يكون في الفاعل والمفعول نحو زيد ضرب  
 عليا نعمة الان او غدا وكذا المذكور من اسمي الفاعل والمفعول  
 في العمل والاستعارة وكون تشبهها وجعلها كقوله تعالى  
 او ان من مبالغة الفاعل فعال ومفعول ومفعال قال في

نكاح

61  
 هذه الثلاثة نعل انتقام البصر من وراء سبويه فاعلم  
 ومثلا كذا ومنعه غيره ومنع الكوفيين عمل وضع المبالغة  
 مطلقا لغوات شابهتها بتغيير الصيغة وان جاء بعدها  
 منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما  
 تعمل مع فوات المث بهته اللغظية لجبر المبالغة في المعنى  
 وذلك النقصان ولذلك لا يشترط في عمل هذه الثلاثة  
 في المفعول به معنى الى الاستقبال لان استعارة  
 كان لا يهتم للث بهته اللغظية وقد فانت والرابع من الشبهة  
 الصفة المشبهة اي العبرة مشابهتها باسم الفاعل في انما تشبه  
 ونجس وتذكر وتؤنس فلذا عملت ولم يغير ذلك التشبيه  
 اسم التفصيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة  
 المشبهة قدما لكثرة عملها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم  
 التفصيل فليس يعمل على فعلها اللزوم للزوم تشبهها منه بل  
 بعد التأويل ملتبسة بالشروط المعبرة في عمل اسم الفاعل في عدم  
 التصغير والتوصيف والاعتماد ومعنى الى الاستقبال لاسرعة  
 اسم الفاعل بل هو اولى بها منه غير ان المعنى الى الاستقبال  
 استلزامه في الشرط فانه ان معنى الى الاستقبال لا يشترط  
 في عملها اي في نصبها معمولها تشبهها بالمفعول نحو زيد ضرب  
 الوجه بسبب الوجه لكونها بمعنى الثبوت والكسرة لانه  
 المعنوي للزمان نحو زيد حسن وجهه وبيان انواع صيغها  
 ووجوه استعمالها في المطولات والي سبب الشبهة اسم



التفضل قدمه لكون النسبة معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل  
 السوابق ولا يخفى ترتيب المصدر حسب بمرانه لانه في بحث العقل  
 بخلاف ترتيب ابن الى جب حيث قدم المصدر نظر الى انه  
 اصل في الاشتقاق وانه في بحث الاسم وهو اقوى في الكيفية  
 بخلاف ما عده وهو لضعفه بسبب فروجه عن معنى الفعل  
 بل لحظة الوير في معناه لا بد لانه على معنى الزيادة لانه مقو  
 كعني البالغة في بالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب المفعول  
 به ينصب بالانفاق ونحو قولنا هو اعلم من بعض منصوب بفعل  
 مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما قلنا بنف لانه ينصب  
 باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكثرتها فيهما يجوز  
 تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصب به واما كونها  
 اخرب منك لزبد وبالبا، فيما تزاو في مفعول فعلة نحو ان اعلم  
 بان زيدا منطلق او اصرها بل يزبد وينعدي حرف الجر يتعدي به فعلة  
 انا امر منك بزبد وان مني منك بالسهم واذا تعدى باول  
 المفعولين باللام والبا، يبقى ان في منصوب بالالفعل المقدر  
 عند البصرين نحو ان اكسي منك لزبد الثوب وعند الكون  
 منصوب به ولا يرفع الفاعل الظاهر في مراد في الضمير فانه لا  
 لا يستلزم اعتبار محض بسهل العمل فيه في كل وقت الا  
 اذا صار اسم التفضيل ملتبس بمعنى الفعل بان لا بد له  
 الزيادة على غيره وذلك بان يكون اسم التفضيل في  
 المعنى يخص الامر كما في لمتعلق بكسر اللام قال في وصف

صفحة

62  
 صفحا له وهو الكمال في المثال فان الاصل في الحقيقة الكمال  
 لا الرجل ما اي شئ وفيه رجلا في المثال جري اسم التفضيل  
 عليه اي على ذلك الشئ في الذكر بان يكون صفة له كالمثال  
 المش او غيره اعنه مثل ما من رجل احسن فيه الحسنة في العالم  
 او حال منه مثل ما جاني زيدا احسن في غيره الكمال منه في عين عمرو  
 واما اشتراط ما جري عليه فيتم عليه والتعلق بعمل فيه في كل  
 اثر الى ان اسم الظاهر يجب ان يكون في متعلقات ما  
 جري عليه حال كون المتعلق مفعلا ملتبس باعتبار التعلق  
 اي بالنظر الى تعلقه بما جري عليه يقال اعتبر الشئ اي  
 نظرت اليه وارتعت الى حاله على نفسه اي نفس المتعلق به  
 ملتبس باعتبار غيره اس باعتبار تعلقه في ذلك التعلق وهو  
 تعلقه بغيره ما جري عليه وهو زيد في المثال حال من النفس  
 ك ان الطرف الاول حال من الضمير المستكن في مفعول الجمع  
 الى المتعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكمال اذا اعتبر كونه  
 في ما جري عليه وهو رجلا في المثال يكون مفعلا واذا اعتبر  
 كونه في غيره وهو زيد يكون مفعلا عليه يعني يجب ان يكون  
 المتعلق الذي هو الفاعل واحدا بالذات ليخرج اسم  
 التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه  
 متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو فيتم بها لل  
 الخروج عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفين  
 باعتبارهما لا يلزم تفصيل الشئ على نفسه من كل وجه وهذا

كله الجب



كلمة قبل النفي متفيا خبر بعد خبر ليكون احوال من ضميره  
 او مفعول مطلق لمفضل اي تفضيل متفيا اي لم يكن  
 ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا  
 بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب  
 العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام فيما الفاعلية تدور  
 عليه فهذه هي المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير فيد الكلام  
منفي فالنفي يتوجه اليه وينبغي ويبقى اصل الحسن في المثال  
 نحو ما رايت رجلا احسن في غيبة الكحل منه في عين زيد كما في  
 مثل ما رايت رجلا يزبد حسن كحل عنه على حسن كحل عين زيد  
 فيقول الى ان حسن احد صحاب ولحسن الا فاول الى ان حسن  
 عين زيد زائد على حسن جميع الرجال ومقام المدح ياتي الى  
 المسحاة فالكحل الذي في عين زيد يزبد حسن على حسن عين  
 الرجال فهذا الاقتضاء المقام ذلك لان الفعل يدل  
 على الزيادة فافعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي هو رفع الاسم  
 الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع عنه ولوجود المقتضى  
 صحتها لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتداء وهو  
 الكحل لزم الفصل بين الفعل ومعمول الذي هو قوله يا جنيبي  
 هو المبتداء والفصل بين الفعل ومعمول لا يجوز بل بين كل  
 عامل ومعمول لكن منعه الرضي حتى خرج بجوز زيد وعمرو  
 ضارب قال الرضي صفه شروط رفع الفعل التفضيل لفاعل  
 الظاهر فيها بما ضعف ونقل من الرمانى جواز ذلك

في الزيد

63  
 في المثبت والسماع لم يثبت الالف النفي لكن النفي لا يلزم ان  
 يكون صريحا بل يكفي معناه نحو قمت رايت رجلا احسن الرج  
 بعلم في خبر صحا كما الفاعل السكتن كما في وقت والظرف والى ال لانهما  
 لضعفهما يكفي للعمل فيها راية الفعل والمفعول المطلق والمفعول  
 له ومعه والتميز والشتني وال وس من التسعة المصدر  
 تويته وبيان صيغة لثقل ما ذكر ولعدم اطرا الضم في بعض  
 الانواع وبعمل عمل فعله الشق منه التام او الناقص المعلوم  
 او المجهول المقتضى او اللازم ولكن لا كان وضعه لا صيغة  
 الحدث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم صوبه ولا ما يتعلق به لم يلزم  
 عمله بل اذ اعمل بمنا سبة الفعل ولذلك كسرت عدم ما يتقده  
 عن الفعل وعدم ذكر الفعل والى هذا اشار بقوله وشروط عمله  
 في الفاعل الاصل او النائب غير السكتن لا يعمل فيه والمفعول  
 به الصحيح وغيره من المفعول لا يعمل فيها بلا شرط ان لا يكون  
 ولا موصوفا لانه ما يبعد عن مناسبة الفعل لاحتصاصها  
 بالاسم ولانه يعمل بتأويله بان مع الفعل والمصغرة والموصوف  
 لا يؤلان به فلما يقال اعجبني ضربت عمرو زيدا ولا ضرب  
 شديد زيدا عمرو وان وصف بعد العمل لا يضركوا اعجبني  
 ضرب زيدا عمرو شديد ذكره الرضي ولا مقتضى بالمال ان  
 يراد به الحدث الى بقية بنية مثل ضربك زيدا لان لاعلم  
 كعرفت بقدر مع ان والفعل وان يخلص المضاعف  
 للاستقبال ولا موصوفا باللام لعدم امكان التأويل



المذكور لا اختصاص اللام بالاسم الصريح عند الأكثر  
 انما شرط هذه الاشياء عند اكثر النحاة وجوبه ما ذكره وعند  
 البعض لا يشترط واحد منها جعل مصفرا وموصوفا ومقتضا  
 بالالى وموصوفا باللام فيفعال يعجبني ضرب زيد عمرا  
 ضرب شديدا بكر بشرا وضرب زيد عمرا الان ولم انكسر من  
 الضرب مسعا لان القدر بشي لا يلزم ان يكون مثله في  
 جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المغترن بالمال مغدرا بما  
الفعل لندوره وتقديره اكثر واشهر كذا في الرضى والماعدا ولا  
نوعا ولا ناكيدا مقوده مع الفعل نحو حربة حربة او حربة او  
ضربا زيد عمرا او كائنه بدونه اي الفعل والى ان الفعل مراد  
 غير لازم الخذف كذا قلت في جواب جعل ضربت حربة او حربة  
 او ضربا زيد او غير بدل منه مراد تعيين المراد بالاراد عند بناء عليه  
 بالفعل فلا وجه للتأويل مع وجود الاصل وان كان الفعل  
 لازما الخذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر قبا سا نحو  
ضربك زيد اي اضر بزيد اضر يا اوسى عا كالتال الثاني  
 فيجعل المصدر لغيره مقام الفعل لاكتا ويلي بالفعل حتى  
 يجوز تقديم معموله عليه والاستدار الضمير فيه كالطرف في السنو  
 هذا من ذهب سيويو وقال السيرافي العمل للفعل وجبه  
 الرضى وقال المصدر ليس بفاعلم مقام الفعل حقيقة  
 الا يرى انه معمول له متاخر منه نحو سقيما زيدا ويجوز  
 فاعلمه بل نائب لان النسبة لم تعتبر في وضعه لان وضعه

للحدث لا للحدث الفاعلم والمتعلق بالغير فافتضاء للمفعول  
 غيره من المتعلقا عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى انبان شئ ما ذكر  
 البينة ولا يجوز هذا الخذف في المصدر مما يعمل في الفاعل لكون  
 النسبة مأخوذة في وضعه ولا يضر الفاعل فيه لنسب ما ذكر ايضا  
 والمراد بالاضمار فيه الاستتار فيه فلا يرد مثل ضربى زيدا ولا  
 بتقديم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور لكونه في تقدير ان مع  
 الفعل وما في حينه ان لا يتقدم عليه وكل ما يرى عليه متقدما  
 على المصدر بقدره العامل ويجعل المذكور تفسير له نحو قوله  
 نعا ولا ناكيدا كتم بهما رقة وعلما بلغ موع السعي اي لانا ناكيدا كتم  
 رقة بهما رقة وكذا في فلما بلغ موع الاية وقال الفهم الرضى و  
 صاحب اللب والمصنف في الطرف لكثرة وقوعه وجعلوه  
 اما تركبوه تكلفا وقدم ان الطرف يكفيه رتبة الفعل ثم اعلم  
 ان المصدر اللازم برفع الفاعل ويضاف اليه والمنعدي تحت  
 الفاعل وينصب المفعول وبالعكس وقد يرفع الفاعل ويترك  
 المفعول وبالعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف الى  
 الفاعل والمفعول منصوب والى المفعول والفاعل مفعول  
 ويضاف الى الفاعل ويترك الى المفعول وبالعكس  
 والى نائب الفاعل والاكثري استعماله اضافة الى الفاعل  
 ولا بد في اضافة الى المفعول منه قرينة تدل على انه مفعول  
 والى بغيره التسعة الاسم المضاف معنى او لعضا قد  
 لكثرة في الاستعمال ولان اسم التام قد يكون تاما



بالاضافة فينوقف عليه وهو يعمل الجبر المنقلب من حرف الجبر  
 للعمل وافادة المعنى كفي الاضافة العنوية او المنوية للعمل فقط  
 لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال الفاضل العظمى الدين  
 وقال فذلك الجبر في تقدير اللام ومنه لشبهها في مقام الـ  
 الاضافة دون في لعدم شيوعتها وعند المصنف تقدير حرف الجبر  
 في الاضافة العنوية واللفظية بحولها عليها ليس بتقدير حرف  
 الجبر وشبهه اي الاسم المضاف من حيث انه مضاف الى شئ  
 كونه مضافا ان يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة  
 من خواص الاسم مجردا عن تنوينه ولو تقديره كوكم وصم بالـ  
 وصواب بيت الله لان التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة  
 دليل عدمه فيتناهيان وتماثلان وهو نون التنبيه وجمع المذكر  
 لانها دليل تمام ايضا على ما بينا في ان ثاء الله تعالى لا جمل  
 الاضافة متعلق بالكون او الجود وقد واللام لا يضاف  
 لان التجريد لا جمل اللام اليه بقوله على الاضافة في التلويح  
 وبشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضارب قد  
 تصدرى المصنف في دفعه في الامتنان بتعجب ان ثب للضم  
 للضمير اذ اصله الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة  
 الجدة في حذف ضميره كالحذف في المضاف وبغير ض وجود  
 التنوين وان لا يكون مساويا للمضاف اليه اي لما يصير  
 مضافا اليه في العموم والخصوص بان لا يكون ما صدق  
 عليه واحد اسما او بالتشريف كليت اسد وجس شع

او بغيره كاشسان وناطق وما يجب ان يعلم ان ليس المراد  
 بالسؤال الـ اداة بالوضع لا خفاء في صحة قولك تعد النور  
 والى الف وعلام غلام وابواب وابن ابن وغير ذلك مع  
 اي والمضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد الـ اداة  
 في الارادة فالمراد بالنور المضاف ما يستتبه المضاف اليه  
 وبالمعروف في الف الف غير المراد بالعدد وعلى هذا فليس وشبه  
 كز يؤول باضافة المدلول الى الدال ولا اخص منه خصوصا  
 مطلقا لان وجه لانه لا فائدة في ذكر المضاف اليه في اضافة  
 اليه من نحو غلام زيد وضافة العام من وجه سواء كان المضاف  
 اصلا للمضاف اليه نحو فضة فائك او بالعكس نحو فائم فضة  
 وضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك وسورة الفاتحة  
 وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن انما يتقبل هذا القسم  
 عند عدم اشتغالها الى ان يكون من افراد العام ولو اعادة واستحسن  
 ان ابن رجل وصيوان فرس وهي اي الاضافة سواء  
 بتقدير حرف الجبر او بدونها كيهور في المصنف على نوعين لانها  
 اما ان تعيد في المضاف معنى او لا بل تعيد للتحقيق فقط  
 الاولى معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى المضاف نوعا  
 او تخصيصا كما افادت في اللفظ تحقيقا ولو سميت لفظية لا  
 كان لها وجه لكن لما سميت اللفظية لفظية لوجه في فضيلتها  
 سميت هذه معنوية للمقابلة والتسمية والثانية لفظية اي  
 منسوبة الى اللفظ لافادة تحقيق في اللفظ وسبأ في ان



ان شئ الله تعالى ولا كان للمعنى مقصودا اصلها مع كثرة المعنوية  
 في الاستعمال قد مرها فقال في المعنوية علامتها ان يكون الضم  
 فيها غير صفة ولو معنى وهي قسم الفاعل والمفعول والصفة الشبهة  
 وكذا النسبة والمصدر بمعنى الصفة والسنار مضاف الى  
 معمولها الذي نعمل فيها عمل فعلها بان يوجد شرط عملها فيه فاعلا  
 او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون صفة مضافة  
 الى معمول معنوي لم يوجد شرط عملها فيه كضارب زيد فاعم  
 فان الضارب لعدم اعتياده لا يعمل ونحو عمر وضارب عمر وكس  
 فانه لما اراد به الماضي خرج زيد عن معمولية اولى غيره كوزيد مضاعف  
 مصر فان مصر ليس بمعمول فان معموله ثم بصرع فخرج كوزيد  
 ضارب عمر الان او خدا وعمر معمول الدار وبكر حسن الوجه  
 وبشرها شئ الغلام اوضح الغلام بمعنى مصروفه او اسد الغلام  
 اي يجترى الغلام وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا  
 كان موزون في التعريف فادلى بقاؤه على حاله ان كان نكرة او  
 المعنى خلوه من التعريف للام لا يتم تحصيل الى صل او لمصل  
 فان كان ذو اللام جرد عنها وان كان على نكر بان اراد  
 به واحد من الجماعة السماوية او الوصف المشتهر صاحب به  
 كوزيد ناخير اي واحد من السمي زيد وعمر سالم اي شيئا  
 شبيها عنا ولا يجوز في غيرهما في المعارف كاسماء الكثرة  
 والموصولات وقال وقد يضاف العلم مع بقاء عليته  
 اذ لا منع من اجتماع التوحيين اذ اختلفا كزيد الخليل

وهذا التذبير تصحح الخليل ويجوز ان يكون  
 المضاف في جانب الخبر او يندرج في وقت ان  
 يكون الكلام المعنوية وان يكون المصدر  
 الاول بمعنى الصفة اي فالمعنى  
 كائن مضافا وان  
 يكون الثاني  
 مضافا

هاتف

66  
 وفانم الجود وصح اي الاضافة المعنوية اما بمعنى من اليبانية  
 وضعه كثره قدم التقسيم على بيان الفائدة لان المعنوية  
 لا تكون الا بحرف الجر مكان متمتتها فكان اعمم وقدم  
 الشرط لكونه موقوفا عليه ان كان المضاف اليه من حيث المعنى  
 جنب للمضاف اصلا او يلزمه العموم له واخيه كالمث ر اليه  
 بقوله شاعلا للمضاف وغيره ك ان المضاف شاعلا للمضاف  
 وغيره بدل عليه كاشتر اعدام كونه اخص فيكون بينهما عموم  
 منه وجه نحو فانم فضة فالتى تم يكون فضة وبشرها والفضة  
 يكون فاعلا وغيره وتسمى هذه بيبانية وهذا جري على  
 ابن الناجب وقال الفاضل العصم ان اضافة العلم لله  
 المطلق مثل شجر الارك وكتب الاظهار من هذه القسم  
 لان الارك هو الشجر واثار اليه الفاضل الجاني في موضع  
 ثم شرحه وان صرح خلافا في بحث الاضافة على مذهب  
 مصنفه او بمعنى اللام الاختصاصية لا التعيلية وان كان  
 المضاف اليه علة للمضاف ك في فان النار وحرارتها في  
 وقت وجود مضاف اليه غيره ليس الشئ بل وهو الاكثر  
 سواء بينهما بيبانية نحو غلام زيد وراكس عمر والمضاف  
 عام مطلقا ككتاب الاظهار او بينهما عموم منه وجه المضاف  
 اصل المضاف اليه نحو فضة خاتمي او ظرفية كيوم الاحد  
 وضرب اليوم لم يجعل ما اذا كان المضاف اليه ظرفا له  
 للمضاف قسما على جهة تقليد لا تقاسم وتسميها للتخطيط



ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحتها بل يكفينا عادة معنى اللام  
الذي هو الاختصاص وتفيد أي المعنوية توفيقا للمضاف  
ان كان المضاف اليه موقفاً لان الهيئة الاضافية في المعنوية  
موضوعة لتعيين المضاف او اكان المضاف اليه موقفاً فمثل  
علام زيد بمعنى علام معبوده علامه او اكان لعلمان او ذلك  
العلام المعبود او اعلام واحد وليست كذلك علام لزيد او  
معناه واحد في علمانه ثم تستعمل الاستفراق وغيره كاللام  
بمعنى كقولهم ولقد امر على اللبثم بسبني والى المضاف وغيره  
وتشبهه ومثل فانها لا يتوقف بالاضافة لتوغلها في الابهام  
في الغلب ومثلها قولك نظرتك وشيبيتهك وسواك ومثل  
خلق الله وان اكثر اربابها ما لكنه لا يمكن العهد والاستفراق  
فيه يتوقف حتى لو وجد العهد في الاستثنائات بالاشتهار  
او بعلم التي طلب او بالاضافة الغير الى ضد واحد لتوقف وتندرج  
جعل المص كالعلم نحو علام زيد وتفيد تخصيصها للمضاف  
ان كان المضاف اليه نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الكثرة  
نحو علام رجل فان العلم قبل الاضافة مشتركة بين  
علام رجل وعلام امرأة فلما اضيف خصص بالمضاف اليه  
والتخصيص الى اصل بالاضافة وان كان قبلها مثل علام  
رجل لا يفر لان معنى الواحد يكون معنى لشئ  
فقط وجه التسمية بالمعنوية والاضافة اللفظية على ما  
ان يكون المضاف صفة حقيقة او تارة لا اسماء فخرج

علام

علام زيد مضافة الى معمولها الفاعل او المفعول بان يوجد  
شرط علمها فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج  
عنها ولا تفيد الاضافة اللفظية شئ الا تخفيفا في اللفظ  
لا تفيد توفيقا ولا تخصيصا لانها لما كان اضافتها مع وجود  
شرط العمل كانت في حكم الانفصال كانها لم تضاف فكانت  
فائدة لها لفظية نسبت لفظية ثم التحققت انا في جانب  
المضاف بخلاف تنوينه فقط ولو تفيد نحو عمر وضارب  
زيد الان او عند او عند نساء وضارب عمر الان او عند  
اضافة اسم الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف  
اليه وهو كما في نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما زيد  
اضافة حذف الضمير من المضاف اليه وعوض عنه اللام وهو  
لكونه اخص من الابهام لكونه حلقا واللام وسطى لا يمنع الكثرة  
التخفيف ونصب التشبيه بالمفعول او بالتمثيل او بمعنى  
عليه واستمر ذلك الضمير في الصفة لئلا تخلو عن المنسوب  
اليه فصار غير المتعدي متعديا بصورة واريد اضافة حذف  
التنوين ونحو زيد معمر الدار اي معمر داره من اضافة اسم  
المفعول الى نائب الفاعل عمل فيه ما عمل في حسن الوجه  
ومن هذا القبيل نحو عمر فاعلم العلم من اضافة اسم الفاعل  
الى الفاعل او حذف نائبه فقط وهو نحو الضارب زيد  
زيد او مع الضمير نحو الزيدان فاعلم العلم اي فاعلم علمهما  
والزيدون فاعلم الفرس اي فاعلم فرسهم واما في جانب



المضاف اليه نحو الحسن الوجه وامنع الضارب زيد لعدم  
 التخفيف لان سقوط التنوين باللام الـ بقوة على  
 الاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب الرجل مع عدم التخفيف  
 لافق جانب المضاف والمضاف اليه حمل على الوجه النحوي  
 الحسن الوجه اصل الحسن وجهه لا يشترط ان يكون المضاف  
 صفة موزنة باللام والمضاف اليه يجب موافا باللام والاداء  
 حمل الضارب الرجل على الغائم الغلام لان النسبة بينهما  
 اكد والمراد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل الموزنة المضاف  
 الى المفعول الموقوف ولعم المفعول كذلك نحو المعطى الدرهم  
 وهذه الصفة اعم من ان يكون بلا واسطة كذكر او بها  
 نحو الضارب غلام الرجل فلو قبل جاز الضارب الرجل والصفة  
 غلام الرجل حمل على الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان  
 اوضح وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو  
 التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء لازم مشرته المتعدي حيزه  
 وليس فيه نبح ولا اجراء المذكور ولهذا كان منحنيا راوالت  
 من التثنية اللهم للمبهم التام باحد الاشياء والاثنية فانه حسب  
 تمامه بشئ بعد حقيقه او حكى كافي الضمير المبهم ولم  
 الاشارة يشبه الفعل التام بما بعد حقيقه او حكى  
 كافي الضمير المستتر ينصب اى الاسم ان لم يسم ثمة لا  
 لاختصاص التمييز بالثمة على ما هو ذهب البهريين واما  
 الكون الموقوف على التمييز لازالة ايهامه ووجه نصبه انه

بشئ

يشبه المفعول في الوقوع بعد شئ يتم بما بعده ولا كان  
 تمامه بشئ بعد اراد ان يبين فقال وتامة فلي كان  
 التام مشتركا بين معان اراد ان يبين ما هو المراد منهما  
 فقال اى كونه اى التام على حاله يمنع اضافة اى ذلك  
 اللهم مع ما اى مع بقاء تلك الحالة يكون باحد من شيئا  
 فانه به يمنع اضافة على ما يبين ان شاء الله تعالى بتقدير اى  
 لا بشئ آخر وذلك اى التام بنفسه كاش في الضمير المبهم الغير  
 المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع او ضمير  
 خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في معنى اللب كوابلك  
 نعم وبالك فضلا واغلب ما يكون الضمير المبهم في موضع الله  
 التفخيم والبالغة في المدح او التعجب نحو رب رجلا لقيت في مقام  
 التفخيم ونحو باله رجلا في مقام التعجب بالمرام ما بعده ونحو  
 نعم رجلا زيدا والتخمين فيه عن الضمير لاعتناء النسبة والالتفات  
 نعم الرجل وايضا التام بنفسه في التسمي لانه من المبهما  
 كقول تعالى ما اراو الله بهذا مثل على من جعله خيرا لالاعا  
 وللتام في عذبة لانها من المعارف فلا يضافان وبالشك  
 اما لفضا نحو رطلين او تقدير انما مشا قبل ذهبها ومكاييل  
 بر او احد عشر رجلا ولم رجلا وكابن رجلا وكذا رجلا لانها  
 حيث هي سماء نسخ التنوين ولا كان لتخمين اسماء العدد  
 احكام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص في الكتاب  
 كافي الكافية اراد ان يبينه ههنا توفيقه للمقصود وقال



وتمييز ثلثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه على نفسه او حكمه  
لكن الخ عند الغافل العصام انصرفه وكونه متونا لان اللفظ  
في استعماله الاقل مثله في استعمال الاكثر وهو استعماله مراد به المعنى  
وما زاد عليها منتهى الى عشرة كلمة في مثل هذا المقام لا سقاطا  
ورائها لا لانها في الحكم قد دخل في عشرة في اللفظ المذكور  
لا ينصب وسع النصب بل هو مجبور لاضافتها اليه للتخفيف  
ومجموعه ولو معنى ليطابق في العدد والعدد ثلثة رجال ثلثة  
رصاص الا في ثلثة الى تسعة مائة ثلثة مائة ثلثة مائة  
الى تسعة مائة فان التمييز الذي هو مائة ليس يحل لالغوا وهو  
ظاهر ولا معنى لدلالة على عدد معين وهو ليس معنى الجمع  
وكان مئين ومئات ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع  
المذكر الالم ثلثة مائة مئين ولا الثاني لعدم وقوع  
جمع المؤنث الالم تمييز العدد لكونه خلاف العناد وهو وقع  
صورة جمع المذكر الالم بعد اعني عشر مئين واخوانه  
وايضا يرم عند ذكر مئينها كان يقال ثلث مائة رجل مثلا  
ان يلى التمييز للجمع بالالف والالف بعد تعود بجيشه بعد ما هو  
في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشر مئين واخوانه وهو  
مشكوك لكونه خلاف المعناد فاقصر على المفرد مع انه اقصر  
قال في الامتحان وتمييز احدى عشر واحدى عشر وما زاد الى تسعة  
ونسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في احدى عشر الى  
تسعة عشر فلان التمييز انما يصح به لبيان البهيم وكان كما

كالله

كالجزء في قبله فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلثة مئين ولسي  
واحد بخلاف في عشرة واحدى عشر ومما لم يكن المضاف  
تمييز او اما في عشرة مئين الى تسعة وتسعين فلان ثلثة مئين  
لنوع الجمع فلا يضاف عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فاما  
ضايفتها مع بقا النون صارت كاضافة الجمع مع بقا نونه  
ولانه لم يضاف ثلث احدى عشر لثلاثة مئين بل على عشرة مئين واخوانه  
ولانه قد يضاف الى غير المئين نحو صحت عشرة مئين احدى مئين  
يوما من رمضان فلو اضيف الى المئين النون ومع هذا جاء  
على ثلثة عشر ودرهم واربعون مائة واثنا عشر لثقل التركيب  
في التركيب وضعة المفرد والحل باليس فيه التركيب على وتمييز مائة  
والف وتمييز ثلث مائة الى المائة والالف وجمعه الى الف لان  
جمع المائة لا يميز هكذا قال المص ولكن قال الرضي وتبعه  
عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييزا لثلاثة مئين  
واما اذ لم يكن فيميز فيقال مائة رجل لا ينصب لاضافتها  
اليه بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها ثلث فتحصل الثقل  
والمفرد اخف ويجوز بالاضافة وجاء مائة رجل ومئين مائة  
فالو في قوله تعالى ثلث مائة سبعمائة انه بدل مائة رجل وما  
تارجل والفاء درهم والفاء درهم والالف درهم وبنون التثنية  
نحو مائة سبعمائة ويجوز في بعض هذه بين القسمين  
اس القسم التام بالنون لغضا او تقدير او القسم  
التام بنون التثنية واحتمل بالبعوض عن مثل احدى



فانه لا يضاف الى التمييز الاضافه الى اضافته ذلك الى التمييز  
 اضافته ببيانته لمحصل المقصود مع التخفيف نحو رطل زيت  
 ومنوا سمن وشا قبل ذهب ولا يجوز الاضافه في غيرهما  
 اي القسمين المذكورين اما في النام بنف فلان شفا وشفا  
 الاضافه المعنوية الذي هو يخرج به المضاف من التعريف كمر  
 واما في النام بنون شبه الجمع فلي من كراهية الجاء بنونه وخرجه  
 واما في النام بالاضافه فلان متاع اضافته المضاف الى شئ  
 آخر لفضا واما معنى فيجوز في جب ربانك لان الجب  
 مضاف الى الرمان باعتبار انه حب له ومضاف الى النسي طب  
 باعتبار انه ملك حتى يجوز هذا الكلام حيث يكون الخطا  
 رمان وبنون شبه الجمع فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لا  
 عن اسم تام مثل الاخيرين اعمالا وصنوعا وهو  
 اي شبه الجمع مشردون وما زاد منتزعا الى سبعين نحو مشردون  
 وروحا وبالاضافه اي اضافته للاسم المبهام لما هو مملوؤه  
 عسلا ولا يتقدم معمول الاسم النام عليه لضعفه لكونه  
 جامدا ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه بيانا  
 له والبيان لا يتقدم على المبين والتاسع من التسعة  
 الفعل ولما كان المفهوم منه كونه معنى مفهوما من الفعل والامر  
 ليس كذلك ارا وان يبين المراد بقوله قتال والمراد من كل  
 لفظ مشتق او غير مشتق وهو الغلب الاكثر بفهم منه  
 معنى فعل مطابق كذا في اسماء الافعال او تضمني وهو

كما ذكره

ك في غيره فاصل معنى الفعل قال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال  
 منه ان معنى الفعل اسماء الافعال اي اسماء الدال على الفاعل  
 الافعال على ما عليه البعض وليس شئ لانه اذا قيل مثل رويد لا  
 بفهم منه لفظ امهل وبشده لا ايضا فاولهم زال معدول من انزل  
 بل معناه اسماء معاني الافعال حيث لا يفهم من رويد الا معنى امهل  
 فخذن المضاف ايجاز وهو اي اسم الفعل الدال عليه كاسماء الافعال  
 وفي اكثر النسخ وصي وهو موافق لظاهر المرجع ولغتهم البتة بين  
 ولارادة التنبية على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول والآخر  
 للقام التوقيف ولصمى مسما وبعل ما اي اسم او لهما فتد  
 الضمير كان لظاهرا بمعنى الامر فدم مع انه فرع فرع الماضي  
 او لماضي لم يقل ما وضع لمعنى الامر او لماضي لان التبادر من  
 الوضع اصل الوضع ودلالتها على هذه المعاني ليست بحسب  
 اصل الوضع ولهذا اخرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان  
 انصب فالانصب جعل كان بمعنى صار ولم يذر المضارع  
 لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى انصب واوه بمعنى اتوجع  
 بعلى اي اسم الفعل او ما كان العمل وال اسماء على حذف المضاف  
 او ذكر المدلول وارادة الدال ولا يتقدم معمول اي اسم الفعل  
 لوطا عليه لضعفه في العمل وفي اكثر النسخ معمولها عليه  
 بتأنيث الاول وتذكير الثاني والمناسب تذكيرها او تأنيثها  
 الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو صاع صاع ريدا اي صاعه ورويد  
 زيدا اي امهله وعلم زيدا اي احضره من الاضمار مثل قوله

نحو صفة وفية



تعالى يعلم شيئا لكم ويجبى لازما بمعنى اقبل وتصريفه بان تقول  
علم صلا الهمزة فصيح وهو لغة بني نعيم وعليه ما في الحديث علموا  
الى صوابكم اي اقبلوا مركب نهجها التنبيه ولم عند البصر بنون  
علم وام عند الكونية وصات شيا اي اعطه وبصرف مجيب  
حال الامور من الاضافه وغيره كما في قول فل صانوا بر صانكم و  
صبا للغير اي الله واصد صبا ويجبى هذا بمعنى استخ  
فيعدى بالي نحو صبا الى الشرير او بالياء للتعدي نحو صبا  
يعمر اي يذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى نحو صبا على  
زيد ويجبى صبي مجر وامن صلا بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو صبي  
على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى اقبل وبك  
زيد اي دعه عليك زيدا اي الزم لكسرة الحزنة ويستعمل بالياء  
بمعنى تمكك وودك عمرو اي صلا ونراك زيدا اي اكرمه  
وهذا الوزن من التثاني المجز والمنصرف التام فبالس  
عند سيبويه ومنه المبر وبانه لم يسمع قوام وقعا  
منه فام وتعد وتعقبه الفاضل العصام بان الفبا سبه  
لا تتوقف على السماع في كل فرد اذ لا بد من السماع في  
الاستغناء اعلم من يعلم وغير ذلك نحو قط بمعنى اشته و  
تبدل بمعنى رويدا بين مد الحزنة وقصرنا بمعنى استجب و  
وراءك بمعنى تأخر ولما مك بمعنى تقدم واليك بمعنى  
تبع وفرار بمعنى صوت وعمرار بمعنى تملأ عيوا واما معرفة  
وهي لمعية وهي من الرابع ولم يجبى منه الا هذا وان وغير

هو عليكم بالعنف

الذي

وغير ذلك مما لا يحصى والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي كوا  
صعبا الامر اي بعد وبناء على الحركات الثلاث وبقلب  
صاؤها الاولى حمزة فصارت سنة وقد ينون في تلك السنة  
فصارت التي عشر وقد يذف الك فيقال صعبها واما فصا  
اربعة شرة وشستان زبد وعمر واي افسرها وقد يزداد بينه وبين  
مرفوعة نحو شستان ما زبد وعمر وهو افسح من شستان  
ما بين زبد وعمر وحي شستان بمعنى بعد واما موصولة  
او موصوفة اي بعد فنه بين زبد وعمر وسرعان  
زيد ووشكان عمر وشلتين اي قريبا وقصر عصام الدين  
يسرع والثاني يقرب وغير ذلك مثل بطلان بضم الباء  
وفتحها وسكون الطاء وفتح الحزنة ومدحها والنون مفتوحة  
ابصا بمعنى بطوء وغير ذلك وقد فصل السماء والافعال  
في المطولات ولم يبلغ ما ذكرتها هنا معشرا ما فيها اعلم  
انه لا يخلو ستم فعل عن التاكيد والبالغة في معنى فعل  
فيه ورويد زيدا بمعنى امله مبالغة فالاولى التفسير  
فانك بمعنى ما بعده او ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب  
ومنه جاء التاكيد فالاولى التفسير ومنه اي من معنى الفعل  
الظرف المستوفى وقدر تفسيره في بحث حرف الجر وهو اي  
الظرف المستوفى لا يعمل في المفعول به بالانفاق لانه انما  
يعمل بانه عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال  
العامة وشيئها لا يعمل في المفعول به ولما في الفاعل



الظاهر الا بشرط الاعتياد وعلم ما ذكره بيان عمل اسم الفاعل  
 والمفعول في الاشياء الخفية او الموصول ليحصل القوة  
 بالاعتياد على ما علم انه يختلف في الرفع بعد الظرف هل  
 الخارج كونه فاعلا او مبتدأ والظرف خبره او الواجب كونه فاعلا  
 نقله ابن صفم عن الاكثرين واذا كان فاعلا فاعمل العامل المتعلق  
 المحذوف او الظرف الخفي رالن في وجه احد كثيرين وجب بيان  
 المص وسمند لو على ذلك بامتناع تقديم الى ال في كوزيد في  
 الدارجا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبناء كيد الضمير  
 المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في العامل وبان الفعل  
 لا يستتر في عند الاعتياد كوزيد في الدارجا ابو وجاني رجل  
 في يد كتيب وجاني زيد على كنفه سيف وفي الدارجا  
 ما في الدارجا وجاني الذي في الدارجا ابو فني كوفي الدارجا زيد  
 كونه خبر مقدما الا عند الاخفئ والكوفيون فانهم يجوزون  
 الامر بين لانهم لم يستتر هو الاعتياد لما في الظرف ولما في  
 المشتقات من الفعل فزيد في قائم يد مبتدأ او فاعل وكو  
 في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ  
 مؤخر ا في قائم زيد واذا لم يرفع الظرف لم يظاهرا  
 بان لم يوجد بعد او وجد ولكن لم يرفع ففاعله ضمير  
 مستتر فيه اي الظرف منتقل في متعلق بفتح اللام المحذوف  
 المحذوف ويعمل في خبره اي المفعول به والفاعل الظاهر  
 كالحال والظرف بلا بشرط اذا قبل ذلك ابن زيد نقلت

في الدارجا

في الدارجا يوم الجمعة على معنى ثبت في الدارجا يوم  
 الجمعة بلا تقدير مبتدأ ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل المفعول  
 كونه مؤلا به نحو مرت برجلها شمر اخوه اي منسوب الى  
 بني الهاشم ويستتر في على اي المنسوب باستتر طاقبه  
 اي في اسم المفعول في الاعتياد على الاشياء الخفية ومنه  
 الاسم المستعار نحو اسد في قولك مرت برجل اسد غلام  
 وسمند على اي مجتري فلذا اي لا اجل ان الاسد بمعنى مجتري  
 عمل على هذا على رائي من جعله مستعارا واما على رائي من جعله  
 تشبيها مؤكدا فلا يكون غلاما ومنه كل اسم يفهم منه معنى  
 الصفة نحو لخطه الله في قوله تعالى وهو الله في السموات  
 اي المعبود لمن فيها اي يعبد من فيها لا انه الكائن  
 فيها ومنه اسم الاثر في قوله تعالى فخذ ازيد يوم الجمعة امام الامر  
 جال اي اشهر اليه يوم الجمعة امام الامر جال وليت  
 ولعل كولي ولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسمرا وراي  
 انني امر جي قال الرضي الطائفة ليسا بعاملين لان  
 التمني والترجي ليسا مغيدين بالمال والظرف بل العامل  
 هو الخبر ولعل المص اعتبر تقديرهما وكان داخل في حرف  
 التشبيه وان وان ولكن وان كانت يفهم منها معنى الفعل  
 لكن لم يسمع عليها وحرف النداء كقوله يا ربنا متعلا لانها  
 النداء منها لانها من حرف المعاني وليس هذا على كونها  
 عاملا في النداء كما هو من ذهب للبه ولا عدة في معنى الفعل



وجعل العامل في النادى الفعل المفرد على ما سيجي وحرف التثنية  
 وهو كأن لم يكن زيد اسد صائلا والكاف لخفض مثل زيد قائما  
 كعمد فاعده او تقديره نحو ابو يوسف ابو جعفر مجتهدا او  
 الاجتهادا وحرف التثنية مثل ما ذكرته مثال لسمم الاثارة وها  
 انا ابوك متعا وحرف التثنية نحو ما انت بنعم ربك بحنون  
 وغيره كالنسبة الحكيمة وما انت ركب وما لزيد وعمر وثمانين  
 الى ما يصنعان وابن انت من زيد الى بعدت منه فمذاهب  
 المذكورات هي اسم في معنى الصفة الى صف فعل في خبر الفاعل  
 به في معمولات الفعل كالى ل والظرف والمفعول معه مثل  
 ما انت ذك وزيدا لما فرغ في العامل اللفظي شرح في المعنوي  
 فقال والعامل المعنوي ما اي عامل لا يكون لك ان فيه حظا  
 هو معنى يعرف بالقلب وهو اشكال من النوع وازاد ال  
 الاخر في نوعا ثالث هو عامل الصفة والتأكيد وصف اليك  
 وذلك العامل كونهما تابعة واستدل عليه بان هذه الثلاثة اذا  
 كانت تابعة للنادى المبني ترفع على لفظه وتنصب على محله  
 ولو كان العامل على التبعوع كما قال سيبويه لختلف الى احواله  
 ان الرفع لتتربل ضم النادى منزلة الرفع لمحيته في قبل  
 العارض فلا اختلاف واجاب المصنف عن الرفع بمنزلة الخبر  
 الجوارى في مثل من حضر ضرب فالا دلي يذهب سيبويه فا  
 فان المنسوب الى التبعوع منسوب اليه مع تابعة قصد  
 التكميم فان الجاني في زيد الظريف منسوب الى زيد المقيد

بغير

بقيد الظرافة وكذا في نحو جاني العالم زيد وجاني زيد تنقذ فل  
 كان التابع والتبعوع شيئا واحدا في المعنى وانسحب العامل عليها  
 كان الاول انسياب عند تطبيق اللفظ بالمعنى النوع الاول  
 العامل المعنوي رافع البتداء والخبر اي عامل الرفع فيهما لاخذ  
 الاستناد المقضي المسند اليه والسند في تعويده والمسند اليه  
 الذي هو البتداء مشا به للفاعل في كونه مسندا اليه والخبر  
 المسند في كونه جزئيا ثانيا من الكلام فرفعها هذا هو المشد  
 واليه ذهب الجمهور وقيل العامل هو البتداء نقله الازد عن سيبويه  
 وقال الكسائي والفاء كل يرفع الآخرة وعد الرضى هذا اقويا  
 في بحث العامل وهو اي النوع الاول الذي هو العامل في اللفظ  
 البتداء والخبر الخبر اي خبر به الشيء اي خلوه كى هو البتداء  
 في العرف عن العوامل اللفظية والنبذ في اطلاق العامل ما يكون  
 مؤثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد نحو علمت لزيد منطلقا وبسبك  
 وبعده والمراد عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي كان  
 اوضح فهذا الذي ذكرنا مبني على خبره الخبر يد عن مقتضاه  
 الذي هو سبق الوجود فلا يرد مبتداء وخبر ركب ابتداء  
 ولم يأتها عامل لفضي ويمكن ان ينزل القوة القوية والامكان  
 منزلة الفعل والوجود في ضيق فم البئر اي احفره ضيق الغم او  
 يكون المعنى ان وجدت العوامل وفي الكثرة النسخ الجرد  
 وهو الانسب والا ووفق لما في عامل المضارع اي النوى و  
 والخلو لاجل الاستناد اي اسناد شيء الى شيء والشيء



والشيء الاول الجبر والثاني البناء خرج به جرد الاسماء العددية  
 فانه ليس للاسناد نحو زيد قائم واللوح الثاني من النوعين  
 رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه وقوة طلب بنف  
 اي لا ينافيه وجازمه موقع الاسم اي موقعاً يليق به كالوقوف  
 في موقع الجبر نحو زيد يضرب او الصفه او الحال نحو جاني رجل  
 او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر وذلك  
 الوقوع او وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا  
 جرد المضارع عن النواصب والجوازم بان لا يكون ناصب  
 ولا جازم لانه اذا دخل عليه احد صحا كان معمولاً له ولا يوجد  
 الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذا ن يكون كالاسم  
 فاعطى سبق اعرابه وهو الرفع وهذا مذعوب البصريين  
 وعند اكثر الكوفيين الرفع الجرد عن الناصب والجازم و  
 اور وعلی مذعوب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم  
 كافي الصلة كذا الذي يضرب وبعد السين وسوف وقد  
 وخبر كما ويضربان الزيدان واصيب عن الاول والآخر  
 بانه يقال الذي ضارب وهو ضاربان الزيدان ويكفي وقوعه  
 موقع الاسم وان كان الارب مع تقديره سمي خبر الارب  
 مع تقديره فعلاً وعن نحو سيقوم واخويه انه مع السين  
 وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كذا زيد يقوم ان  
 الاصل فيه الاسم وحده عن المعارض وقد سبق في مجموع ما ذكرنا  
 من العوائل مستعملون فذلك ما ذكرناه تفصيل العوائل

الباب الثاني من الابواب الثلاثة في المعمول وتوضيح هذا  
 الكلام يطلب منه الكلام السابق ولا توقف موقوف للمعمول  
 على بيان ما يكون معمولاً وما لا يكون معمولاً اراد ان  
 يبينهما او لا فقال اعلم ايها الطالب لموقف المعمول او لا  
 اي قبل الشروع في المقصود الذي هو موقف احوال المعمول  
 ان الالفاظ وانما قال الالفاظ ليعلم ان اسم الثلاثة للكلمة  
 والجد لان لكل الوقوع في التركيب وعدمه الموضوعات  
 اي التي تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى او للفظ  
 كفي الالفاظ التي اراد بها الالفاظ نحو جسي مهمل وذي مقول  
 زيدا او لم تقع في التركيب مع الغير كالالفاظ العددية من  
 الفعل مثل يضرب يقتل بفتح يعلم بحسن بحسب او من الاسم  
 نحو زيد غلام ماما من اي ابن اني او من الحروف نحو عمل  
 بل قد لم تكن معمولاً كان المعمول لا بد له من عامل والمفروض  
 عدم كونه كما لا تكون عاملة او خبر مبتداء مخدوف اي هو  
 اي عدم كونه معمولاً مثل عدم كونه عاملة لعدم معمولها وذلك  
 وقعت فيه اي في التركيب فهي او فتقع على ثلثة اقسام القسم  
 الاول ما اي لفظ مركب لا يكون معمولاً اصل اي لا صالحة ولا  
 نية اس لا يكون له اواب لا لفظ ولا تقدير ولا محلا لعدم  
 مقتضيه وهو المعاني المختلفة والمتباينة الكلمة كفي تسمى  
 القسم الثاني وعدم قيامه مقام ما يوجد فيه صوابه كفي  
 نوعي القسم الثالث وهو اي القسم الذي لا يكون



معمولاً لا اشنان أي نوعان النوع الأول الرف مطلقاً عالم  
 أو غير عامل باتفاق الرفيعين والنوع الثاني الامر بغير اللام  
 مني اطلق لفظ الامر في هذا الفن يراد به هذا الامر فعله غير  
اللام فبذلك تحقيق لأن يتوهم من هو قريب العهد من علم  
الرف لأن قطين لأن عام لها في ذلك العلم هذا البصر  
 أي حكم بأن غير معمول فانه أي الامر ل حذف عنه وز المضارع  
لرفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف للمنة  
الاستعمال لأن اصل أضرب للتفريق باتفاق الرفيعين التي  
بسيما أضرب المضارع مما بالاسم مما بانه تأني على ما  
سبق فأضرب معطوف على صار عمل فيه أي المضارع فخرج  
 أي الامر عن التأني لأن سببها جواب ل وهو رف و  
وجود لوجود فند لوجود سببها و ظرف لجواب فند غير فند  
إلى أصله وهو بناء الأصلي وقال الكوفيون هو موجب  
مخروم بلام مقدرة ولأثرة لهذا الخلاف في اللفظ بل في  
قول البصريين أن بشي موقوف وسكون آخرة وسقوط  
نونه بناء ووقف وقول الكوفيون أن مخروم والكون  
والسقوط جزء من أضرب والقسم الثاني ما يكون معمولاً  
وأي لا ينفك عن المعمولية موجباً أو مبنياً لوجود موجب  
وهو أشنان أيضاً أي كان القسم أشنان الأول اللام  
مطلقاً موجباً أو مبنياً حتى حكم حتى أشنان سببها و  
ومد فولها سببها الحكم الابن على الاسماء الأفعال

بأن لها

75  
 بأن لها محل في العوارب قال الدمامي في شرح المعنى من  
 سيبويه والمأزني وجماحة في النية أنها معمول لها محل في  
 محال الأعراب فاحتملوا في تعريبه فحكم بأن ما رفعت المحل على  
 الأصل بناءً أي على أنها مبتدأ ولا خبر له بل فاعلها ساء وسد خبر  
 كافي أقام الزيدان حكمه به بعضهم قال الرضي ليس بشئ لأن  
 قائم اسم لفضاء ومعنى فصيح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم  
 الفعل فإن معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فإن تسمع في  
 تسمع بالمعبد وأن كان فعلاً لفضاء إلا أنه مبتدأ كحكم  
 الفعل أو كافي ذلك أو حكم بأنها منصوبة المحل المصنوعة  
 أي على أنها مفعول مطلق لأفعال محذوفة حكم به بعض  
 آخر ورواه الرضي أيضاً بأنه لو كان كذلك لكانت الأفعال  
 مقدرة قبلها فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وأن  
 قال بعضهم وهم المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند  
 ابن عتيق وهو المنع رندي وعند الشيخ الرضي وقبل أنه يجب  
 الاختصاص لا محل لها من الأعراب لكونها بمعنى الفعل أو رب  
 عارض لازم ورب أصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل وهو  
 صيغة مرفوعة بين مبتدأ موقوف وخبر موقوف باللام أو اسم  
 تفصيل مستعمل من دخل عليها النواسخ نحو كان زيد هو  
 القائم وزيد طشت هو الكوزم وإن هو وما زيد هو القائم  
 كنت أحصل من عمره ولا نحو زيد هو القائم وزيد هو القائم



ثم عرّفوا يكون مطابقا للمبتدأ في الافراد والتثنية والجمع  
 والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والعينه والنوخذ من  
 انية الفصل بين كون الجزية او نفا ثم اتبع وجها فيها  
 لا التباس فيه باختلاف الاعراب كما اذا دخل بعض النواسخ  
 او يكون المبتدأ ضميرا او الجزية فعل طرد الباب وسماه  
 البصريين فصلا للفصل المذكور والكوفيين عماد من عماد البيت  
 لكونه حافظا لما بعده على الجزية لا بسقط عنها كالعماد للبيت  
 يحفظ عن السقوط بالحرية لدلالة على معنى غير مستقل وهو  
 رفع التباس الجزية ذهب اليها بعض البصريين مستنكارا لخلو  
 الاسم عن الاعراب والكوفيين يجعلونه ناكدا او رد  
 بانه لا يمكن في توكيد هو القاع لان الضم لا يؤكده النظر  
 خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية اي خالف ذلك البعض الذي  
 ذهب الى حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر  
 ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام اليه وجعل صفة  
 للمصدر لتبين فاعله اي خلافا ثابتا لبعضه والباقي  
 المصدر حيثما يجب حذف فعله ويكون تابعا فلا يوصف  
 كما لا يوصف المنسوب عنه وهو الفعل لانا نفعل نحو سنة  
 الله اي سن الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر  
 مقامه او اضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف  
 اليه لا يكون في حكم المنسوب منه كل وجه وحده يقول

فذلك

ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب كشيء في قول المصنف  
 لا نظير له في الاسم فهو بعيد بغيره المنقول الى معنى الفعل  
 فلا يرد كسما والافعال على القول المختار ولا كان صورة اللام  
 حرفا وما سبق اسمانية على الغاية بتغير الاستلزام فقال  
 واما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى اللام اراو بالصفاء  
 اسم الفاعل واسم المفعول بارة ما فوق الواحد والافعال  
 او لا افراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة واسم التفضيل  
 حرف يوقيف بالاتفاق لعدم تأويلها بالفعل لكون الاول  
 للشبوح والثاني للزيادة فقال بعضهم وهو المارني والاضيق  
 انها حرف التوقيف لا اسم موصول كغيرها اي كلام غير اللام الذي  
 عليها كالرطل والسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو  
 كانت موصولة لكان الاعراب حقها وتجرى عليها ويجوز الجواب  
 في جواب الاول بل الجمهور وقال الكفرهم وهم الجمهور هي اسم موصولة  
 بمعنى الذي في المؤد المذكور او التي في المؤنث ولعني شئبة المذكور  
 والمؤنث والجمع كذلك في شئ مدخول وجمع ويذكر ويؤنث  
 ويجوز ان يعتبر صورتهما حيث يكون معناه شئبة او جمعا او  
 مؤنثا فيؤد مدخولها اعتبارا للفظها فيكون مما يكون  
 معمولادائما فتكون لها اعراب في كل موضع مع ان الاعراب  
 في مدخولها لا فيها فيبين وجهه بقوله اعطى اعرابها لا بعد  
 اي اللام اللام في لاراد في المفعول على ما افترقه معنى  
 اللبيب وقال الرضي كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر في غير



معناه الشهور او رائدة فالواجب فيه التضمين ففى كلام  
 الم تضمن معنى الوجود فاصل الكلام اعطى اربابها ما بعدها  
 عارضاً لحذف ما بعدها فظهر جبراً وكرهه الغاضل العضام  
 فى حاشية الفوائد الضابطة لا تنقل الى ما بعدها ما مصدرية  
 اى لا تنقل من الفعلية اى من كونها فعل الى الاسمية اى كونها  
 صورة لكرهتهم ووصولها على الفعل فصار كالمعنى فحيث  
 انتقل ارباب الى موصول فاصل جاني الضارب زيد جاني الذي  
 ضرب زيد او يضرب زيد واصل جاني المضروب عنه جاني  
 الذي ضرب عنه واصل الضاربان زيد اللذان ضربا وال  
 الضاربون الذين ضربوا وهكذا انعكس في الجزء الاول اى  
 الذي معمول لوجوده والمقتضى وعدم المانع والجزء الثاني غير  
 معمول لعدم مقتضى الذي هو المعاني فليأمر الذي يضرب  
 لانه ليس بمعمول بهذا فليأمر هذا الكلام اى الذي ضرب  
 بان غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقبل الضارب  
 صار الاول في صورة الحرف وى وفي التعمير وهو اللام  
 وان كان في معنى ونفس الامر اسما موصولاً والثاني اى  
 ضرب في صورة الاسم وان كان معنى معنى الفعل فوجب  
 ان يرعى الصورتان فانعكس الحكم بان انتقل الارباب  
 من الاول الى الثاني وصار لفظها كما في المثال المذكور  
 او تقديره كما في مثل الغرض لا شفاء المانع الذي هو البناء  
 ترجيحاً اى انعكاس ترجيح او مفعول له انعكاس المفعول

عليه بانعكس ولا يجوز ان يكون له جانب اللفظ اى بجانب  
 اللفظ فالاضافة بيانية واللام رائدة لتقوية عمل المصدر  
 على جانب المعنى اجاب هو المعنى الارباب الذي هو حكم  
 اى انظر لفظي اى منسوب الى لفظ المحل لا الى معناه اشارة الى  
 وجه ترجيح جانب اللفظ فالارباب في الحقيقة للام وظهر موصول  
 والذي محل الجبر هو على هذا التطويل على ما في المفعول به معنى الماضي  
 باللام ودون الاستفهام والشئ كما عرفت مع ان طلبها للفعل  
 اقوى من الوصول والثاني في الثاني الفعل المضارع وان كان  
 بنياباً اتصال نون جمع المؤنث ونونى التاكيد لانه اذا وقع  
 في التركيب لا بد له من عامل او نائب او جازم لوجوده للمقتضى وهو انه  
 الشابة النافذة لاسم الفاعل فيكون مرفوعاً او منصوباً او  
 مجزوماً والقسم الثالث في الاقسام الثلاثة اى لفظ كان  
 الاصل فيه اى وذلك اللفظ ان لا يكون معمولاً لعدم وجوده  
 المقتضى فيه في ذاته لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم الثاني  
 وهو ما يكون معمولاً واما اسما او فعلاً مضارعاً فيكون معمولاً  
 لقيامه مقامه ولعدم عليه لا لوجوده المقتضى فكم من شئ يقوم مقام  
 شئ فيأخذ حكمه وهو اى القسم الثالث اشارة الى  
 كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه اى الماضي اذا وقع به  
 ان المصدرية النافذة حكم على محله اى الماضي بالنصب واذا وقع  
 اى الماضي بعد العامل الجازم في اسما حال كونه شرطاً  
 او جزاءً بل فانه اذا وقع بحكم على محل الجمل بالجرم الماضي كما



ان شاء الله تعالى يحكم على محله بالزم لغيره مقام المضاع  
 او ان صوب والي زم عاقلان فيه اصاله وفي الماضي بناء منه  
 ولظهور ذلك الاثر اب الذي هو النصيب او الجزم من المضاع  
 العطفون على ذلك الماضي وظهوره فيه بدل على وجوده  
 العطفون عليه لانه يتبعه لانه يتبعه الي زم في معناه حيث  
 يعقبه الى الاستقبال فائثره لفظ الزم ذكره في معنى اليب  
 نحو انجسني ان ضربت انت منصوب محل لكونه مبنيا وتقتل  
 معطوف منصوب لفضا لعدم الرفع في ظهوره مثال لو وقع  
 بعد ان ان صوبه مثال وقعه بعد الزم كوان ضربت بوزوم  
 محلا وتقتل بوزوم لفضا ضربتك واقتل والبار في قوله في  
 غير هذين الموضعين متعلق بما يكون قد علم عليه او التعدير  
 والماضي في غير هذين الموضعين لا يكون معمولا لعدم بناء  
 مقام ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضاع لا غير الثاني  
 في الماضي لانه فانما هي لا يكون لها اعراب لعدم موجب فيها  
 واذا وقعت موقع الاسم او المضاع تكون معمولا لاني  
 بنها عن لا الوجه المقضي ول كان موقعا احوالها موقوف  
 على موقعتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال وهي  
 على قسمين ولم يبين مطلق الجدة بتعريفها لقله جدواه لا  
 لان التضييف للمبتدئين ولا علة ان يثبت وبعض ما يتعلق  
 بالمقام فيقول الجدة اللفظ المركب الذي فيه استقصو  
 لانه او غير مقصود وهي عند المص اعم من الكلام لان

اسناده مقصود لانه فلا يكون له اعراب في موضع فتح زيد  
 قائم وقام زيد كلام وجدة وكذلك زيد ابوع قائم او ابا ابوع  
 قائم منه محله ليس بكلام وكذلك اما وقع صفة وحالا ومفعولا  
 ثانيا لا علمه ومعلق عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجدة لا يكون  
 لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى تراوفاها ولم  
 يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا فكل كلام محله  
 وبالعكس وجعل بعضهم اربعة فعلية واسمية و ظرفية و شرطية  
 وروبان الجدة ان استحققت بدخول اداة الشرط عليها ان بعد  
 قسما مستغلا في الجدة استحققت بدخول اداة الشرط كقول العبد  
 اما زوج واما فرد واداة النفي وغير ذلك فبكرة الابق من قدر  
 الشرطية في الفعلية والظرفية ان استحققت ان يكون قسمي  
 براسه كاختير المص في الماضي ان بسبب انتقال العمل والاعمال  
 والاعراب في المتعلق اليها بشرط الاعنى والالاء لائم الفعل  
 بكونه لفضا او معنى صفا او جسا في الفعلية تقليل للمقام  
 وتشهيدا للفظ فبقي قسمان احدهما فعلية اي جملة بنوية  
 الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل وصح الى الجدة الفعلية على  
 صاحب الباب والمص في هذه الرسالة الجدة المركبة اي التي  
 ركبت من الفعل حال كونه لفضا اي لفظيا بان يكون لفظ  
 لفظ الفعل ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل  
 بواسطة منه اي من لفظ الفعل ولو تقدير ادخل عليه اداة الشرط  
 او لم تدخل فدون احد من الشرطين كسبي رك او معنى او معنويا



والمراد به ما فيه الاستدراك كما سجد الالف الى ما يفهم منه معنى  
فعل مطلقا كما كان كذلك فيما سبق بغريته المقسم وهو  
الجملة ومنه فاعله اي مرفوعه فاعلا او نائبها او اسم باب كان او كما و  
مثل ضرب زيد عمر و او ضرب عمر و كان البية على مثال للفعلية يد  
ادارة الشط وان تذكرني اكرمك مثال لها ما وصيها ت زيد  
وترك و نبال مثال لها والفعل معنى اسم فعل و اقامم الزيدان  
مثال لها والفعل معنى مشتق ومنه فاعله بجزوه الاول  
فعل فاما جملة اسمية عند ومثالية مبنية على ان اقامم  
مبتدأ والمرفوع بعده فاعل سا ومسد الخبر وفيه قولان امر  
آخر ان اصدى كون قائم خبر المبتدأ محذوف اصله اقامم  
الزيدان ففي الصفة خبر لما حذف المبتدأ اقيم الاسم الظاهر  
موضع الضمة الضمير وفعلا للالتباس ثالث ان يكون قائم خبرا  
والزيدان مبتدأ ترك المطابقة لكونه على صورة المسند  
الظاهر وهو على هذين القولين جملة اسمية واني الدار زيد  
مثال لها والفعل معنى ظرف مستقر وتاثيرها اسمية وصحى الجملة  
الركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره كوزيد  
قائم وقائم زيد وان زيد قائم وان البت اياهم وما هذا  
بشر او منهم من فسر بها كما كان جزوه الاول كسما سندا  
اليه او من انقده حرف اولها قائم الزيدان اسمية لا بين  
القبيل من الجملة اراد ان يبين الواضع التي تكون لها فيها  
توقفا سوقة ما لا بد له من اعراب فقال فان اريد بالجملة

اظهر مقام الامر بعد الرجوع واللام يتوهم رجوعه الى الجملة الكلية  
لوقربها لفظها لاحتفاظها نحو لاحتول ولا قوة الا بالله كثر  
من كثر الجنة او لا نحو ضرب جملة فعلية فلا بد ان اللفظها من اعراب  
محملى كما ذهب اليه ابن الجب او تغدبري على ما اختاره المص  
لان في اخره اعرابا محكبا لكونه متعلقا بما بداي اشتق البد  
لكونه في حكم الاسم المرفوع الخبر الجملة مؤلا به كيشية اليه بقوله  
اي هذا اللفظ حتى ابتدائية يجوز وقوعها اي تلك الجملة في  
كل ما اي موضع وقع الاسم المرفوع فيه اي في ذلك الموضع  
فتقع اي الجملة التي اريد بها لفظها مبتدأ و فاعلا ونائبه و غير  
من معمولات العامل كوزيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ وقع  
زيد قائم جملة اسمية وادفع زيد قائم مقام الفاعل وكان  
ضرب زيد جملة فعلية وعلقت زيد قائم جملة اسمية وعلقت ان  
ان زيد قائم جملة اسمية ومنه اي ما اريد بلفظ مقول  
القول اي جملة محكية بالقول ابي جعلت معمول لاداني  
فصل عا قبل بقوله من لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه  
من ملاحظة المعنى بخلاف ما تقدم فان عدم الملاحظة فيه كثر  
كما لا يخفى نحو قوله تعالى واذ قيل لهم امنوا بالله كذا اي حكم  
ما اريد بلفظه او المعنى ومثل ذاك اي مثل المذكور من الجملة للجملة  
ان اريد بها معنى مصدري ان منسوب الى المصدر بان نول  
بالمصدر يعني انه لا بد له من اعراب في كل موضع اما بوسطة  
ان اي بوسطة صحى ان بالفتح وتشديد او ان وما المص



صفه لان وما والمخففة من المشددة كالمشدة كقولك بلغني  
انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا صومكم اي  
صيامكم واطلب العلم ما دمت حيا اي دمت ودام صومك و  
اعلم ان لا اله الا الله او اريد بها معنى مصدرى بغيرها اي بلا واسطة  
كقوله النبي اضيف اليها نائب الفاعل اضلغوها اصل صحيح  
من حيث هي او معنى مصدرى مع موصوفها اشار الى الثاني  
وهنا والى الاول في بحث المبني قال الرضي النزاع في الحقيقة  
متفق لان لاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومنه  
جاء المعنى الى مصدرها كقولك نكحنا بوم ينفع الصادقين  
اي بوم ينفع صدق الصادقين ونحو جملة وقع بعد سواء  
نوفله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم  
تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء وتعت به كاعت بالاضاف  
الافراد والتشبه والجمع والتذكير والتأنيث فيه سواء لانه  
في مصدره وهذا خبر ان وما بعده فاعله او خبر مقدم فاعله  
ابتداء والجملة خبر ان اي ان الذين كفروا استواءوا  
وبان عليهم في عدم النفي انذارك وعدم انذارك حسن  
وخول المحمرة وام عليه لتقرير معنى الاستواء وتاكيد  
فانها جردت عن معنى الاستفهام لجرد الاستواء وكوثر  
بالمعبدى خطاب لنفسه خبر من ان نراه تسمع مرفوع مبتدأ  
جرد من النسبة التامة والزمان واريد معنى المصدر المضاف  
الى الفاعل والمعبدى منسوب الى معبد تصغير مع بال

بالزخيم

بالزخيم واصله ان المنذر سمع المعبدى وانجبه ما يبيلفه من  
فصاحته وبلاغته فاراد زيارته فلما رآه المنخوفه قال سمع  
بالمعبدى خبر من ان نراه فقال المعبدى الرجال ليسوا بخبر راني  
المراء باصغرية لسانه وقلبه ان قال قال بلسانه وان فاعله فاعله  
بجنان فاجب المنذر كلامه اي سماعك وهذا الامر مقصود  
مقصود على السمع وقيل هو يتقرب ان ورفع المضارع  
لعدم عامله لفضا في هذا شذوذ وان اعني الموشر بلا  
اشترط تقديره بلا شرط وفي غير هذين الموضعين اللذين  
احدهما ما اريد به لفظ والاخر ما اريد به معنى مصدرى لا يكون  
له حكم الاسم المفرد لكونه في معناه ولا يكون له اي للثاني  
الذي هو الجملة اعرب في وقت اول سبب الا وقت ان تقع  
خبر المبتدأ او بان تقع كوزيد ابوه قائم او خبر البان اي  
الوقوف المشبهة بالفعل كوان زيد قائم ابوه وكذا لا النفي  
الجنس كولا غلام رجل اخوه عبد وخبر الا في السنتي المنقطع  
كوالمعصية تبعه عن الجنة الا الطاعة توجب فتكون الجملة  
الواقعة خبر الواحد منها مرفوعة المحل او تقع خبر البان  
اي الافعال النقصية كوكان زيد ابوه قائم او خبر البان  
كاجب اي الافعال القارية كوكاد زيد يخرج او تقع  
نائب البان كوكان زيد عمدا ابوه قائم او مفعولان  
لبان اعلم كوكان زيد عمدا ابوه قائم او تقع الجملة  
معلق عنها نائب الفاعل لمعلقا كوكان زيد قائم



مبتدأ وزيد فاعل سد مسند الخبر فيكون جمله فعلية او خبر  
 مقدم وزيد مبتدأ فيكون جمله اسمية او تقع حالا نحو جاني زيد  
 وهو راكب فتكون الجمله الواقعة في احد هذين الموضعين  
الحمل يكون كل منهما من المنصوبات وكذا ما وقع خبر الاول  
 المجازين نحو ما زيد ابو جاحل ولا رجل علامه افضل او تقع  
 الجمله جوابا كائنا لشرطا او اذ اجازم كائنا ذلك الجواب بعد العا  
 الشرط الجمله الاولى من الشرطية والجواب الجمله الثانية فيجب بالاجازم  
 لان غيره من اودات الشرط لا يعمل ويغول بعد العا لانه  
 اذ لم يكن كذلك لا يكون له اعراب وسبجي ان شأ  
 الله تعالى او بعد اذ اللغا جارة النية عن العا في الجمله الاسمية  
 في الربط لانه على حدوث امر بعد امر فغيره معنى التعقيب نحو  
 ان تكررني فانت مكرم وما كررت وقد له تعالى وان نصبر  
 سببه بما قدمت ايديهم اذا هم يفتطون فتكون الجمله الاسمية  
 بعدها مجزومة الحمل او تقع صفة لذكره حذيفة نحو جاني رجل  
 ابو عالم او حكما مثل ولقد امر على اللهم بسبني او  
 على اسم مفرد ليسه بجمله نحو زيد ضارب ويقتل والزيد ان وض  
 ضاربان ويعملان او معطوفة على جمله كمالا حمل في الاول  
 في الحمل الابقه نحو زيد ابو قائم وابنه قاعد وجاني رجل  
 ابو قائم وابنه كمال او تقع بدلا من احد صا اي المفرد  
 والجمله التي حمل في الاعراب نحو قوله تعالى وسر النجوى الذين  
 ظلموا عمل فعل هذا الالبشر فتلكم فان جمله هذا الالبشر بدل

من النجوى

من النجوى على وتغبر على وجه وقوله تعالى ان الذين كفروا  
 عليهم ام انذرهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان جمله لا يؤ  
 يؤمنون بدل من جمله سوا عليهم انذرهم ام على وتبين  
 على وجه او ناكيد لثنية اي الجمله ولا تقع ناكيد للمفرد لان  
 اللفظي يتكبر اللفظ الاول والعنوى بالفاظ مخصوصة و  
 والجمله ليست منها نحو زيد ابو عالم وعمر الكرم ابنه الكرم ابنه  
 او بيانها اي للجمله على رأي وهو راى اهل البلاغة نحو لا  
 يؤمنون على وجهك ذكر وانكر النية ذلك فالوا حطف  
 البيان لا تكون جمله ولا تابعا كالصفة وبعضهم انكر كون  
 الجمله بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع  
 من رفع ونصب وجر نحو فظن من هذه الجمله اي مجموع ما ذكر  
 من قوله فان اريد بها لغضا الى صفا لا كان في التفصيل نفي  
 اطلاق وحسب ضبط اجمله تسيير للضبط وتسهلا للمحافظة  
 ان الجمله قسمان قسم ناول المفرد وفي حكمه فيكون له  
 اعراب في كل موضع على حسب اقتضاء العامل كالمفرد وذلك  
 القسم ايضا اي كمنطلق الجمله قسمان الاول ما يسمى  
 اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدرى بوسطة  
 او بدونها وقسم من الجمله صرح به مع ظهوره لثلاث بنوعهم  
 من اول الامر انه قسم من القسم الاول لقوله وبعد الجمله  
 لا يكون في ناول المفرد بالمعنى الذي ذكر فلا تكون معمولا  
 في موضع لعدم الوجوب واستقلالها بالافادة الثانية



مواضع حرى خبر كان ومفعول اى مفعول كان كما سبق  
 حتى المعلق عنه وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وقال  
 وتابع لمؤذ او جمله لها محل في الاعراب ثم اى بعد ما علمت بالا  
 لا يكون معمولاً وما يكون اعلم ان معمول وهو ما فيه الاعراب  
 لغض او تقدير او محل على نوعين احدهما معمول بالاصالة  
 اى محمول بنفسه بالاصالة فيه يكون معمولية لذاته لا تبعية  
 لمعول وثانيهما معمول بالالتبعية اى يكون تابعاً لمعول  
 النوع الاول وهو معمول بالاصالة اربعة اقسام لان معمولية  
 بحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناسب وجازم فالعوامل  
 مرفوع ومنصوب مشتركان بين الاسم والفعل مجزوم  
 بالاسم ومجزوم مختص بالفعل اصالة ولا سوف الاجمال  
 التفصيل قال وانما معمول المرفوع فتسوية ثمانية منها اسم  
 حقيقة او حكم وواحد فعل الاول في النسبة الفاعل  
 قدمه لانه اصل المرفوعات لكون عامله فعل اصالة وهو  
 قوى لغض ونائب الفاعل نائب عنه والبتداء عامل معنوي  
 وقوع العامل يقتضى وقوع المعول والثانية تقتضى اصالة  
 المنوب عنه وهو اى الفاعل ما اى مرفوع السند اليه اى نسب  
 اليه بقرينة او بما معناه والنسبة التعلق والاسم ونسبة  
 يصح الكون عليهما ونسبة بعضهما معنى الفعل لا  
 يصح الكون عليهما حيث يراد بالموصول المرفوع لا بفعل  
 المفعول به وغيره من التعاقبات في التوقيف فلا يستقضى

منها الفعل الاصطلاحي خرج به البتداء التام الذي لا يحتاج الى  
 خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص المعلوم خرج به نائب  
 الفاعل ذكر المعلوم لا يفنى عن ذكر التام لان المعلوم ما لا  
 يكون مجهولاً ولا يلزم منه ان ما كان معلوم كضرب نعم  
 وكر المجزوم في توقيف النائب معن عنه لكنه اغشاه القاهر من  
 التقديم ولا ضرر فيه او ما اى شئ يلا بسن معناه اى معنى  
 الفعل التام المعلوم مما يعمل على الفعل ما تقدم منه الصفات  
 غير اسم المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المنفرد  
 وليس المراد به ما هو المصطلح منه ان سجع في العامل القبيح  
 بل هو اسم منه نحو ضرب زيد مثال لفاعل السند اليه الفعل واقام  
 الزيد ان مثال لاسند اليه معنى الفعل باسناد تام لا غش  
 انه جملة فعلية وما نسبة غير تامة نحو زيد قائم او قائم ابوع  
 صهيان زيد مثال لاسند اليه بما معناه ثم اسم الفعل السند  
 تا ما والثاني في النسبة نائب الفاعل لم يقل مفعول بالم  
 يستم فاعله ك قال غيره لانه اخضر وهو ظاهر واظهر لان  
 دلالة على نيابته عن الفاعل ولانه يصدق على درهما  
 اعطى زيد ودرهما بخل ما قالوا قدمه لكل يلزم الفصل بين  
 النائب والمتوسعة والاصالة المعنى الذي ذكره وهو اى  
 اى ما اى مرفوع السند اى نسب اليه الفعل خرج به البتداء  
 التام خرج به ما السند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل  
 او بما معناه من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل



المبني للمفعول والمصدر المجهول نحو ضرب زيد وامرؤا الزبدان  
 وزبد مفعول او مفعول بخلاء او مفعول شئ او مفعول غلام  
 واشتعل من ذوات النجسين واعجبني ضرب زيد اي مفعول به  
 ولا يكونان اي الفاعل دنايه شئنا الاسمين ضربين كما  
 كالمثله ان بقى او ماني تاو يد اي الاسم الدال عليه سمين  
 نه الحيل التي اريد بها لفظها او معنى مصدرى لكونها مستدا  
 اليها كل وقت غير وقت ان النائب قد يكون جار مجرورا  
 لما قد سبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع  
 للمحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير معنى الالف  
 الاستثناء المتصل اعطى اعراب مدخولها بابها لكونها  
 اسما فكان ستمنى مفعولا لكن المشهور في السنة  
 المعربين انها معنا بمعنى الا بمعنى لكن ولا بد من كونها معنى  
 الا كونها عاملة عليها لانه كم من شئ يكون معنى شئ والالف  
 باء كل حكم ولو سلم بقدره خبر فيكون المعنى الا ان ال  
 النائب قد يكون جار مجرورا ونائب فاعطى اعراب مدخولها  
 اباء لكونها اسما واضيفت اليه فاحتجج الى عامل يصح  
 المعنى به وذلك المعنى به وذلك والله تعالى اعلم المحرر المفهوم  
 من الكلام على معنى ويصح محرم على الالف حال كونها  
 غير شوب كون النائب جار مجرورا كما مر بزيد فيجب  
 افراد عائد اي النائب الذي هو جار مجرور لان الالف  
 العامل اذا اسند الى غير الضمير المتصل يجب افراده

على ما سيجي وتذكيره الى العامل ولو كان المجرور من صفيا او  
 ادبا نحو مر بزيد ولا يجوز مر بزيد هذا ثم ان قولهم بوجوب  
 تذكير ما اسند الى الجار والمجرور ونعبدكم لكتابه حاتم والامم و  
 علام بالالف بصيرة ما الاستغناء مع صفه الحروف  
 كالشئ الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كانه في الوسط  
 بدلان على ان الجار كالجزم المجرور مكان المسند اليه هو  
 الجار والمجرور فصارا كالمركب وان اخير الاعراب في المجرور لصلته له  
 وصح من حيث صح لا بوصفان بالنائب ولذا يجب تذكير الفعل  
 اذا اسند اليها ثم يعتبر الي رعد بالفاعل ويبدأ بصيرة من تنه  
 العامل فكان الي زوالا اعتبارين والالف بالالف لا است  
 الاتصال اللفظي ولا يجوز زعده على عاملها بالالف استواء  
 وقيل لئلا يلبس بالبنداء وقيل لان شدة الاتصال جعلتها  
 كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب الباب لكونها كالجزم  
 شدة شواهد فان اردت تفصله فعملك به ولا مدخلها معا  
 من عامل لكون النسبة مأخوذة فيه وضعها الالف المصدر وقد  
 مربيان حذفها معانده وكل منهما اي من الفاعل ونائبه  
 فسمان مضمرة مفعولا وضع لمن يحكي عن نفسه او طالب  
 اليه اول شئ ليس واحدا منها تقدم ذكره لفضا او معنى  
 كما في مثل اعدوا اقرب للنفوس او حكى كما في ضمير النكران  
 والقصة والضمير اليهم او اعتبارا كما في مثل هم ينشأون  
 لنعينه كانه ذكر ومظهر وهو بخلافه فالضمير الذي هو الفاعل



اونا ثمة الفاء في اشارة تفصلية لاجوابية ايضا اي كالفاعل فانه  
 على سبيلين مستتر اي منوي مع الفاعل اعتباري ليس بملفوظ  
 حقيقة بل حكمي بان حكمه بملفوظية لاجزاء احكام اللفظ  
 عليه في الفاعلية والمؤكد به والعطف عليه وغيرها ما يتردد  
 متصل بغيرية اللفظ وهو لفظ حقيقة ولا يستعمل الا بما  
 اتصل به فالمتستر ايضا اي كالمضمير قسمي الاول واجب  
 الاستتار اي واجب استتار منسب بحيث لا يجوز ابراز  
 لعدم محله على ما يأتي بدل منه واجب اذ غير خبر ويجوز نصبه على  
 ان يكون حالاً في الضمير المحو في الاستتار ولا يستند اليه الا اليه  
 لا يجوز استناد حاله الى غيره ضمير اذ اسما ظاهرا او الالكاف جازا  
 الاستتار الثاني جازا الاستتار يكون بحيث يستند اليه  
 تارة اليه وتارة الى قسم ظاهري اولى ضمير منفصل يجوز ما ضرب  
 الا هو وارغب انت على وجه التخصيص باسم الظاهر  
 لكثرة الاول اي واجب الاستتار يكون في التكميلين  
 اي المتكلم ووجهه والمتكلم مع غيره والمخاطب لا الغائب المود  
 لا التشبيه والجمع المذكور للمؤنث والمنفيات سبجي كائنة مفعلة  
 الماضي مضارع او امر او نهي ومانه الماضي محكي لا لم يسمع  
 اليه ولا ان لا يبرز في الضمير اصل لانه ليس بملفوظ محض كما  
 كالمستتر والماضي اصل بالنسبة الى غلظه فاعطى الاصل  
 الاصل والمستتر مرفوع لا اعتبار به فالتسبب اعطاه  
 للرفع نحو اقرب للمتكلم ووجهه ونفرب لغيره للمخاطب

في

وفي قسم مفعول الامر لان حكمه حكم مسماه ولذا لا يجوز قسم  
 الماضي نحو طهرها بزيادة نحو ترال بمعنى اترل ووجهه معنى اسكت  
 ووجهه معنى اكفف وفي افعال النقص في غير سد الكمي وفيما يميل  
 في الفاعل الظاهر وفي غير حال البعل فيه الا على ضعف كماله  
 حال في معنى اللبيب ومنه الشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم  
 لان نحن ان قدرنا على ان يكون خير مبتداء لزم الفصل  
 باجتنابي بين افعال ومنه ووجهه الفاضل العصام على ان نحن مبتداء  
 ومنكم مفعلة لكم المحذوف والتقدير في غير منكم نحن فمحذوف ووجه  
 ابو علي ومنه تبعه على ان نحن تأكيد لضمير افعال والمبتداء نحن  
 المقدر بقرينة المذكور نحو زيد افضل من عمرو وفي مفعول القسم  
 واسم المفعول وما كان بمعنى من الاسم المستعار والمنشئ  
 وفي الصفة المشبهة والظرف المستوف او المربوب بشرط ان  
 في الفاعل فانه او المراد بالفاعل المرفوع الظاهر او او جردا  
 يجب الاستتار وسبب في نحو جاني ضارب او مضروب او ليد  
 اي مجزئي ما طلق هذا فربما الاستفارة او هاشمي اي منصوب  
 الى بني الهاشم او حسن ونحو في الدار زيد اعدا نحو لئلا ينوهم  
 انه داخل تحت الجحى لانه معطوف عليه ثم ان يكون هذا  
 المثال مما يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهر لان قسم  
 الظاهر الذي بعد الظرف ان قدر مبتداء كما هو مذعوب  
 الجهر وخال لا عناية ثابت فيجوز في الدار غلامه زيد لان  
 مرجع الضمير وان كان متاخر الغضا الا انه مقدم



رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستثاء وان قدر انه فاعل ك  
 هو مذهب الاخفش والكونيون لان عندهم يجوز عمل الظرف  
 وشبه الفعل في الرفع بعده بلا اعتي وفيكون ايضا مما يجوز  
 فيه الاستثناء لان عمله في الرفع بعده ليس ختم واما كان  
 فالتثنية لا يخلو عن خلق نعم جعل المثال المذكور في المعنى مما لا يتبادر  
 له لكن على تقدير ان يكون الرفع بعده فاعلا لا مبتدأ ويكون  
 في تشبهي اسم الفاعل واسم المفعول مذكرا بين او مؤنثين و  
 صهما السالم قيد به لان للذكر لا يجب فيه الاستثناء لانه كذا يجوز  
 هم رجال قبيح يجوز قبيح على انهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت  
 مطلقا ولم تعيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستثناء  
 لزم ان يستثنى الى الظاهر وما استثنى الى الظاهر يجب ان يضاف  
 بمباني في العلامات حروف بدل لغيرها باحتلاف العوالم الضم  
 لا يتغير فتعين الاستثناء لكون النسبة معتبرة فيها نحو جاني  
 رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او  
 مضربون وجائني نساء صالحات او مستورات ويكون  
 في عداو خلا حال كونها مفعولين او حرفين لا يعملان في الرفع  
 وفي ما عدا ما خلا ما مصدرية مختصة بالفعل فلا يحتمل  
 احتمالان الوفيه الا في رواية ضعيفة عن الاخفش وفيه  
 لا يكون حال كونها في باب الاستثناء اي مستعمل في الاستثناء  
 الاستثناء بان يكون قبلها منع ويجوز الاستثناء ما بعد  
 عنه وانما وجب فيها التثنية في غيرها بالتشبيه والجمع وتكون

كالا هي الاصل في هذا الباب نحو جاني القوم عدا او خلا اي اليه  
 منهم او البعض او المجيء زيد او ليس اليه منهم زيد او لا يكون  
 اليه منهم زيد او سيجي تخفيفه ان شاء الله تعالى والثاني  
 اي جائز الاستثناء بوجوده في الغائب للمؤنث والغائبة المفعولة  
 نه الفعل بقرينة المقابلة للتثنية والجمع وسبب بيان يجوز زيد  
 ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب وهذا ضربت القاء للتثنية  
 لاجتناب مع الفاعل الظاهر او تضرب او لتضرب او لا تضرب  
 مثل الغائبة ويقال ضرب زيد باسناد الى الاسم الظاهر وكذا  
 البواقي نحو يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب  
 او لتضرب او لا تضرب وهذا فاذا كان هكذا اطلاقا في  
 ضربه لعدم جواز تعدد الفاعل ويكون في شبه الفعل اي في شبه  
 الفعل في العمل بحكمه مما ذكر اي من الاشياء التي ذكرت في  
 اسم الفاعل والمفعول وما عداها والصفة المشبهة وافتعل  
 التفضيل والظرف المستفاد او بدو شرط عمله اي عمل شبه الفعل  
 في الفاعل الظاهر مما ذكر في غير التشبيه والجمع المذكورين  
 من تشبيه اسم الفاعل والمفعول وجمعها السالم فانه يجب  
 الاستثناء فيها على ما مر من زيد ضارب او مضروب او لمضروب  
 او مضربي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب علامة  
 اضارب الزيد ان وجائي رجل ضارب علامة وجائي زيد  
 راكبا علامة وكذا البواقي مثل زيد مضروب علامة واسد  
 علامة او مضربي اضرب او حسن علامة او في الدار



فلا يستتر فيه ضمير لما مر واما الضمير البارز المستند فانه سبقي  
التنصل بالمنفصل فانه لا بحث عنه صفا فكأن في ثبوت في الافعال  
ما ضيا او مضى او امر او نهي غائب او محاطا بذكر او مؤنث لا  
فعل التعجب فانه لا يتصرف لم يستثنه فانه لا ينها وروى  
البارز المتصل فيها الالف كخضبا وضربت الناء علامة الثابت  
ك في الواصفه وضربنا وزيدت البيم لئلا يلتبس بالالف الاستيعاب  
الاء علامة الخطاب ليطر والثن في وقيل ان الضمير هو الناء ك  
في الواحد والالف لرفع التنبيه بالالف والميم لئلا يذكروا  
وقيل هو نهي والانسب الاول لما فيه من الاطراء ويضربان  
وتضربان وليضربا وتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا  
وفي جميعها المذكور غائب او محاطا وهو اي البارز وجه الواو كخضبو  
وضربتم اذ اصله ضربتم لانه يعود الواو عند اتصال الضمير  
والضماة مما يرد الاشياء الى اصولها وقيل الضمير الناء وحده  
وقيل الجمع والاطراء في السين لاطراء الجمع وحذف الواو  
لانها مع الميم بمنزلة الميم ولا يوجد في الاسم واو مضموم  
ما قبلها غير صحيح وحذف اسكت الميم للتخفيف ويضربون  
وتضربون وتضربوا واضربوا ولا يضربون ولا تضربون  
اي الافعال المؤنث غائب او محاطا وهو اي البارز وجه النون  
كخضبت وضربت ونقد النون لان اصله ضربت فبها  
على التنبيه قلبت الميم نونا فاعلم ويضربن وتضربن  
واضربن ولا يضربن ولا تضربن وفي التي طب والغائب والفاء

نقد

المفرد والتنبيه والجمع وذكر ام ذكر كان او مؤنث والمنكلم وحده  
كائنين في الماضي واحولهما في غير الماضي سبقت وهو اي الضمير  
فيهما الناء كخضبت بطلب بحر كان ان وفتحها في التي طب وكذا  
في التي طبه وضمها في التنكلم وفي التنكلم مع غيره كانت في الماضي  
ايضا وهو اي البارز فيه ناء كخضبت في التي طبه المفردة والتنبيه  
والجمع م في غير الماضي مصاعا او امر او نهي وفي ما ذكر وهو اي  
الضمير البارز المتصل فيها الباء وهذا عند الجر هو وعند الضمير  
صحي علامة الثابت والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين واخرى ولا  
تضربني وهذا للاستتار وجوبا وهو ازاو الا برار ونعيبين  
محالهما ونعيبين البارز مناسبات ذكرت في المطولات  
واما النظر الذي هو الفاعل او نائبه فطاهر غير محتاج الى بيان  
بمثال او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يجب بيانها  
ومعرفتها فنقول واذا اسند اليه اي النظر العامل اي عامل  
كان يجب ان يرد اي العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع  
المكسر كما اذ قلت جاني رجال فعود غلناهم ولم ينقض  
لندوره ولا يجوز ان يرد بالعامل الفعل وما يجوز ان يرد  
الصفة المشبهة ليست مما يجوز ان يرد وجب الا في افعالها  
اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب ازاو حينئذ  
لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التنبيه  
والجمع لازم تعدد الفاعل لا وقت ان الالف والواو والنون  
ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل مثل قوله تعالى ولله سرور







له فتح اللبس نحو جات اليوم زيدا اذا التزم به مؤنث وضمر  
 جمع المذكر المكسر العاقل نحو الرجال جات اوجاء واول لفظ جمع  
 المذكر المكسر العاقل نحو جات اوجاء الرجال اعلم ان ظاهر  
 غير الحفصي ان كان متصلا بعامة فنذكر كبر العاقل حسن  
 وان كان منفصلا فالتأنيث احسن والكل فصيح  
 وظاهر الجمع المكسر الا حسن تذكيره عامة مطلقا لكونه تأنيثا  
 بالتأويل واني لم يعتبر التأنيث الحفصي في جمع مؤنث مؤنث  
 حقيقي لانه ازالة التأنيث الطاري بالجمعية والمؤنث الحقيقي  
 المنفصل التأنيث فيه احسن ولسم الجمع المذكور يجوز ان يعتبر  
 اولا لفظ وجمعية وتأنيثه نحو جاء الركب وجاءت الركب  
 والركب جاء وجاءت اوجاء وفي هذا المقام تفصيل حسن  
 في شرح الكافية للشيخ الرضي ولتوقف بعض احكام ما مل  
 الفاعل على مؤنث المذكر والمؤنث اراد ان يبينها واكتفى بذكر  
 المؤنث لانه وجودي لظهور المذكر به فقال والمؤنث في حرف  
 النجاة ما لم يسم فيه اى في آخره علامة ان ثبت لفظا ان يلفظ  
 او من حيث اللفظ او كونه لفظيا او سوا كان لفظية  
 نحو ضاربة ونفساء وجعل في الحفصي حرفه وصحرا وبشرى  
 من غير الحفصي او تغديرا نحو عند وينيب وتار وعقوب لا  
 بقدر التاء لان وضعها على العوض والتاثير  
 ايضا لا يرجع الا اليه عند التصغير في الثلاثي نحو حفيد  
 ونويرة وغير الثلاثي محمول عليه وان لم يرد اليه عند

التصغير

التصغير قياسا كعقير وفديرو شذوا نحو قد بدية والصبيغ  
 المؤنث مثل صبي وعقير وفي اعتبار فيها تغدير ان وطرد للبي  
 ثم ان التوبيغ لفظي يقصد به تعيين صورة حادثة وتبينها  
 عما عداها فلما يدرم الدور بما ذكرنا ثبت فيه كذا في الامتحان وهي  
 اى علامة التأنيث في الاصطلاح انما للموقوف عليها حال كونها  
 صغارا حالما نحو ضاربة او في الاصل نحو صار يتبين وخرج به تاء  
 اخت وبنيت وصنعت فانه لا يوقف عليها صغارا بل العلامة  
 فيها مقدرة كذا في الامتحان نحو ظلي مثال لما فيه علامات  
 التأنيث لفظا وشمس مثال العلامة المقدرة بدليل شمسية  
 والالف المقصورة نحو جعل من الحفصي ودعوى غير والالف  
 المدودة نحو نانة او حجرة حمراء وراود الزبي محشر الباء في  
 والاولى ان يكون هذه الصيغة بكذا مؤنثة لانه ليس في  
 اسم الاثارة ما هو على حرف واحد ذكره الرضي ويهدى يكون  
 المؤنث بعلامة التأنيث يكون في غير ذلك وما فوقها منتزعا  
 الى عشرة فان ذكرها بالتاء لان معدودها جمع مؤنث بالجمع  
 كما عرفت فاعني به اذا كان جمع المذكر ولو معنى فقبل ثلثة مذكر  
 ول احد المذكر ان يهذه المناسبة لسانا بقيت كان مؤنث  
 بخلافها وتاينسها والمؤنث لا يكون الا اذا كان المعدود  
 جمع المؤنث ومن هذا قبل ثلث مؤنث وان جاز ثلث كبير  
 وتاينس بالاعتبار جاز الامر ان في العدد ثلثة رجال اربع  
 نسوة ونحو ثلثة او ثلث اشخاص ان اريد به المؤنث ونقول



احدى عشرة واثنى عشر للمذكر واحد عشر والثنتا عشرة  
 للمؤنث بنت كبر الجريين في الاول وثانيتهما في الثاني على الفيا  
 واذا ركب انت او ثلثة مرفوع نائب الفاعل والزائد عليها الى  
 تسعة مع عشرة حتى جعلتها كلمة واحدة اثبت انت اولها  
 مرفوع في الجزء الاول فقط في المذكر ابتداء على الذي قبل التركيب  
 والتذكير في الجزء الثاني كراصة اجتمع العلم بين من جنس واحد  
 فيها هو كاللكن الواحدة تكون ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر  
 رجلا واثبت الثاني في الجزء الثاني فقط اي لاني الاول في المؤنث  
 المؤنث تكون ثلثة عشرة امرأة الى تسعة عشرة امرأة فربما بين  
 المذكر والمؤنث وقيل عدم الاثبات في الاول لا بقائه  
 على حاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لا انتفاء  
 المانع وهو البس ونقول عشرون في المذكر والمؤنث  
 واحد وعشرون واثنان وعشرون في المذكر واحد  
 وعشرون واثنان او ثنتان وعشرون في المؤنث  
 وثلاثة وعشرون وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين  
 وتسع وعشرين واعتبر هكذا الى مائة ثم يعطف مائة  
 على العدد الزائد او بالعكس الى الالف ثم يعطف المذكور  
 بعد المائة ثم المؤنث فسيان حقيق وعظمى والثاني  
 الحقيق اي المؤنث الحقيق او ثانيته ما بان له اي بمقتضى  
 مدلوله ذكر وهو ما يوصف بالذكر فيه فله في النخلة  
 او يقال غل ذكر لا يثمر فلي قال في الحيوان ابو جبر

كارة

كارة بازاها رجل وثاقه بازاها رجل وعند بازاها زيد والثاني  
 اللغضي الغير الحقيق ملتزم بخلافه اي المؤنث الحقيق اي بالسر  
 بارز ذكره الحيوان بل كان ثابته لفظ باعتبار وجود  
 علامته لفظا او تغدس نحو غرة وتشمس ولا ذكره اثنا وبيان  
 احوال العامل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المؤنث  
 والتثنية والجمع مناسب بيانها وتويف كل منها حتى يتم المع  
 المقصود ولكن قرأ اليان على ثلثة التثنية والجمع لخصون  
 المؤنث بهما لانه ما عداها وقدم الجمع للمكشدة من سبب  
 لمقام الثابت وبما سببه قدم الجمع الى لم فعال والجمع المبكر  
 مذكر او مؤنث ما ايجع تغير الثبات والتغير للجمعية خرج  
 نحو مصطفىون وقاضون لان تغيره للماعل صيغة مؤنث  
 اي صيغة خرج به الجمع الى لم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مؤنث  
 لان احوال الاول لا اعتبار لها في الصيغة والتغير اعم منه  
 ان يكون صيغة ثور رجال او حكا فمؤنث في قوله تعالى حتى  
 اذا كنتم في الغدق وحين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير  
 الب فيفقد ان ضميره كضمير الجمع اسد بالفتح في انهما عارضتان  
 وان كان مؤنثا في قوله تعالى في الغدق السحون بوجه  
 الضمة كضمرة فعل ثم باضائه الصيغة الى المؤنث وخرج نحو ركب  
 وفوم مما هو اسم جمع لانه لا مؤنث له لان الركب ركب لابل  
 خاصة ولا مؤنث يخص راكب لابل ثم ان المؤنث اعم منه ان يكون  
 صيقفا كما ان لثن او اعتباريا كما ساد جمع لمؤنث جمع مؤنث



وانما جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولما علم المكسر ان الم  
مطلقا لم يتغير بناء واحد الكسفي بهذا القدر والتغير نحو سنين  
واضين بعد الجمعية للمجمعية لا ذكره المص وتصدى الى ذكر  
قبره المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال جمع المذكر  
السالم بالرفع صفة للجمع ما يجمع لحق اخر مفروق ولقد اصبحت  
زبان في قوله مفروق لان العلاقة في اخر المفروق لا في اخر الجمع وبما  
من تعميم المفرد لا اعتبارى دخل فيه لا بالاسم من جمع ابا من جمع بين  
واو مضموم ما قبلها في الرفع للجمانية ولو تقدير المكسوفون  
او يا مكسور ما قبلها في النصب والجر ولو تقدير ايضا مكسوفين  
ونون مفتوحة للتعاول لما كان مقصوده بيان جمع المذكر  
الالم نهجيت صيغة لم يتعرض لفقد الذي هو ان  
مع مدلول المفرد الزيد على نهج كائنة في غير حال الاضافة  
فان النون تحذف فيها اى في الاضافة لانها من علامة تمام  
الكلمة والاضافة من علامة نقصانها فيمن ان كان كسول  
وسلمين وجمع المؤنث السالم ما يجمع لحق اخر مفروق ولو  
اعتباريا كصواب جمع صواب جمع صاحب الفداء  
مؤنث نحو سدى جمع سدى او مذكر نحو قوله شمر معلوم  
جمع معلوم لان صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء و  
سببى ان العامل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل  
بجوز ان يكون جمعا مؤنثا والتثنية اى مثنى الاسم  
بقربة القام ما اى اسم لحق اخر مفروق ولو اعتباريا كما بان

بش

وبحل اضافته الى ضمير ما على الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة  
المعنوية لا ببرد النقص بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخر الن  
كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان سلم كما انه مفرد وسلم  
مفرد مسلمون الرفع الرفع او يا مفتوح ما قبلها في النصب  
والجر صفة يا ولا حاجة الى صر الى الالف لان فتح ما قبلها من ضرورة  
ضرورية وانما فتح مع ان الجمانية تقتضى كسره لئلا يلبس بالجمع  
ولم يكسر لان التثنية لكثرة لانها تأتي بما لا ياتي منه جمع  
السالم البقي بالفتح الاضافة ونون مكسورة للتعاول ثابتة  
في غير حال الاضافة وفيها تحذف لمثل ما ذكره مسلمان  
مسلمين ولما ضفى كون كل جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال  
العامل اذا اسند اليه او الى ضمير تنمى بها لبحث المؤنث فقال  
كل جمع سالم او مكسر واحد مذكرا او مؤنثا حقيقة او لغظة  
من العقل وغيرهما غير جمع الذكر اللم اى لا يجمع الذكر اللم مو  
مؤنث اى يجوز ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وثان  
بها مثلا اذا قلت جاني رجال فكانت قلت جاني حماتي رجل  
وايا جمع الذكر اللم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقل  
ولعدم تغير صيغة مفروق فالمراد به صفا ليس كل ما صدق عليه  
بل ما اجتمع فيه شرائط جمعية جمع السالم من الذكورة والعقل  
وغر ذلك مما بين في محله لانه هو المنبأ في الحكماء فليس بالجميع  
الشاذة منه في الحكم المذكور هنا ان كان من العقل  
كما ينون فحكمه حكم جمع الذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم



فكالمجمع بالالف والتاء فان كان مؤكرا البتة فيجب ذكر عامله  
المستند اليه فتقول جاء المسلمون استا والفعل او جاء رجل قاتل  
 ناصروه في استا وشبه الفعل واذا استند الى العاقل الى ضميره  
 اي جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا ذكر ابا ان يتصل بالفعل  
 واو الضم الذي هو مختص بذكر العقل بان تجمع بالواو والنون  
 في الصفات الا في افعال من فانه موزون مذكروا كقولهم صعدون  
 قبل الفتح افضل من المجرى صعدن من بعد وفي بعض المضارع منه  
 فانه يجوز افراده كقولهم المسلمون او جاءون واما جمع  
 المذكر للمؤنث المكسر السالم العاقل لاخر العقل اذ استند  
 العاقل او قوله الى ضميره نائب الفاعل فيجب ان يكون مؤنثا  
 مؤنثا لكونه مؤنثا لثا وبله بالجماعة او جمعا مذكرا عاقله لجنب  
 زكوره من العقل اي لا يخلو العاقل عن احد الامرين كقولهم الرجال  
 جاءت او جاءوا او جاءته او جاءون وكقولهم الرجال فبهم وخبرها  
 اي جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل كائن من الجموع  
 اذ استند الى العاقل او وقع الاستدلال الى ضميرها اي ضمير الضمير  
 الذي هو المجموع يجب كونه عالما اي الضمائر مؤنثا مؤنثا  
 لما او جمعا مؤنثا بانصال النون الذي وصفي جمع المؤنث  
 عاقل او ضمير عاقل بالفعل وقبل لغير العاقل استعملت في المؤنث  
 العاقل تنزيلا لغيره العاقل واخر الجمع المذكور  
 العاقل مجرى المؤنث لعدم اصله في التذكير ويجوز جمع  
 السالم او المكسر في شبه الفعل هذا وقد بسند الى ضمير

جاء

ن

٩١  
 جمع المذكر لغير العاقل جمع المذكر المكسر اعلم لندرته وذلك  
 لغيره المجموع جمع المؤنث السالم نحو السلمات جاءت او صلت او جئته  
 او جئته او صلت او جمع المؤنث السالم لغير العاقل كالمشرك  
 سكنت او سكن وجمع المذكر المكسر لغير العاقل من غير الحيوان  
 كوالا شيئا رقطعت او قطعت او مخطوعات ومن الحيوان  
 الا فرات جاءت الى افره واعلم ان التوقفة المذكورة في الضمير المستند  
 اليه غير مختصة به بل جارية في الصائغ كقوله فتقول مع ضربهم  
 واباهم ولهم واما ما لا يخفى من جمع المذكر السالم وهي اوهم و  
 ضربها او ضربهم واباهها واباهم ولها ولهم في جمع المذكر المكسر  
 العاقل وهي او صلت او ضربها او ضربهم واباهها واباهم ولها او  
 لاس من خبرها من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايها السلوان  
 انتم الناجون لاخبر ويا ايها الرجل انتم القوامون او است  
 القائمة وهكذا والمرفوع الثالث من المرفوعات التثنية ولما كان  
 لفظا مشتركا بين النوعين ولم يكن نوعا بنوعين معها  
 اراد ان يفرقها الى قسمين ثم يوقف كلا منهما فقال وهو نوعان  
 ولما لم يكن لكل قسم خصه قال النوع الاول القسم الثاني  
 على ان المراد به ما يقابل الصفة الرافعة للظاهرة بعد النفي او الاستغناء فيدخل  
 في ضمير زبده البسبب هذا هو المشهور ولو ادعى ان البند او خبره  
 عن مفهوم مشترك بين قسمين فهو القسم الجرد عن العوامل اللفظية مستند  
 اليه اولا الذي حقه التعويض لكان له وجه كقوله الفاضل الجاني  
 في المستثنى من الفاعل هو الاول وقد سبق المستند اليه في

اي يكون البند او مشتركا لفظا بين قسمين  
 اي يقابل بالفعل لا الصفة مستكسبة



الاسماء والبرج به الجز والنوع الثاني في المبدأ والانهما مستندان للجز  
 عن العوامل اللغوية بان لا يكون له عامل لفظي اصل وقد عرفت المراد  
 به وخرج به معمولات اللفظية كقوله فاقم شال للاول مثال الثاني  
 قوله حق انك قائم وان تصوموا فلكم وتسمع بالعبادة خبره بان  
 نراه ولا بد له اي المقسم الاول في خبره فلو هو او مقدر لدوران الفائدة  
 عليه والنوع الثاني في المبدأ الصفة لفظا كاسم الفاعل والمفعول  
 والصفة للشبهة او معنى كاسم المستعار نحو الاسد الزيدون  
 والنسوة نحو افر بنش اخوان الوصف بعد كونه المستفهم حرفا للضرورة  
 وعمل الصانع الزيدان ومن خاطب البكر ان وكذا متى واين  
 واني وكيف واما في ذكره في الامني او كلمة النفي حرفا وصي ما ولا  
 وان اوها نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتدأ في الاصل ط الحذف  
 البقية وصار مجرورا انتقل اياه الى الغير فاعراب غير مستعار من كونه او عمل  
 في الشئ حيث ينتقل اواب المستثنى اليه رافعة لطا جواي بحسب  
 سواء كان ضمرا منفصلا كما يجوز حسب الكشف ان يكون المخرج  
 انت عن الذي في هذا القبيل ولبس قائم ابو زيد منه لان اللزوم  
 وان كانت واحدة على قائم لفظا لانها واحدة على زيد تقدير  
 لانه مبتدأ وحذف التقديم اوها طاهوا نحو اقام الزيدان وما  
 قائم الزيدان فالصفة مبتدأ ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى  
 لكون المستفهم والنفي اولى بالفعل على قاعده سادس الخبر  
 والجمع جملة فعلية كما سبق فعذا اذا كانت الصفة مفردة  
 والاسم الطاهو مثني او مجموعا واما اذا طابقت مثني او مجموعا

ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر يجعل من الذي متعلقا  
 بنوع المقدار احتراز عن الفصل اجنبي

اوها

او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا خبر وان طابقت مؤذرا جازا لان  
 خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبدأ على الخبر صرح به  
 الرضي في بحث الجز ولا يجوز تعدد المبدأ بكلما نوجب ولذا اظهر  
 في مقام الاضمار لفظا ومعنى طاعا طلفا اما معنى فلفظا فقط  
 او بعاطف فيجوز نحو الزيدان قائمان ونوزيد وعمرو وبكر فانكون  
 او الزيدان نحوي وصرفي اي احد صي نحوي والاخر صرفي وكو اللوا  
 الى معنى خبرية الحلو ونحوه والعسل واللؤلؤ الكنجيين مما ينبغي ان  
 يعلم صفا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدات واخبار فالمبتدأ  
 الاخر مع الخبر لا خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذا ذكر  
 الروابط طريقتان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه  
 تقول زيد ابنه زوجته جارية قائمة فلوارث ارجاعه الى  
 كلام واحد اضفت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهي حكمت  
 على الاخر فتقول جارية زوجته ابن زيد قائمة وثانيهما ان  
 يذكر الروابط الاول للماضي الاول تقول زيد عمره عند قائمة  
 في داره بامر فظير قائمة لهند وداره لعمرو بامر لزيد كذا في  
 في السهيل والاصل الرابع في النوع الاول في المبدأ لان  
 يجب تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه به واما لكونه  
 يوجبونه كالتقدم ومن ثم جاز في داره زيد والكوفيين لما  
 اوجبوا عمل الظرف في زيد لوجوب تقديم المبدأ عند صم  
 لان مرتبة العامل التقدم وبعضه يجوز في داره زيد جواز  
 كونه داره قيام زيد وفي دارها غلام عند وبعضهم منعه



لان ما يضاهي اليه البنداء ليس مرتبة ويدل على الجواز ما ورد  
 في كلامهم في الكفاية ورج البيت وسطره اي البنداء المذكور من  
 حيث انه مبتدأ ان يكون موقفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما  
 انما يكون اعم من المحكوم به او كان معيناً والاختلاف الفارق  
 المحكوم به ففي الجملة الفعلية الاصح هو الفعل ولذا تقدم ولا يباين يكون  
 المحكوم عليه فيها نكرة ضرورة فالبنداء انما يستحق التقديم اذا كان  
 موقفة او نكرة مخصصة بوجهه وجهه التخصيص لشكون مرتبة للموقفة  
 كما التخصيص بالصفة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك  
 او لا اضافته كقوله لم رجل او خبر ذلك كقوله افضل منك افضل مني  
 هذا من ذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصي الاضافة  
 فان افادت نكرة مخصصة يصح كوكب انقض البعثة ويقر  
تكم ووجهه بوسيلة نكرة ويجوز حذفه اي البنداء اي لا يمنع عند  
 قيم مرتبة والله على خصوص البنداء ومقالته توزيد في جواب من  
 القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال او حالته كقوله الاهل اي  
 هذا الادل لانه في مقام ان ينسار الى شئ ويحكم عليه بالهال  
 ويجب في مقام المدح والذم والترحم والمرفوع الرابع من  
 التسعة خبر البنداء وهو اي الخبر الاسم بقرينة ذكر الجملة  
 بعد او المراد العموم وذكرها لا خصوصاً بعضها بعضها بعضها  
 الجوز عن العوايل اللفظية السند بالا والا الصالح اي الذي  
 النصف الاثنى ووجهه نبيه على ان الاثنى والسند تعلقا بالخبر  
 منه بالبنداء وقيل للمعينة لان السند مدلول الخبر لفظ  
 فانما هو

وان لم يقدّر نكرة مخصصة لا يصح نحو من قام في الدار

نحو قوله تعالى اهل بيوتكم من المؤمنين

ما به السند معناه الى المبتدأ وقيل الباء بمعنى الى والضمير للمبتدأ  
 وما للموصول في السند خبر الفعل ومعناه حال في ضمير او السند في ضمير  
 جرح به مثل يقوم في يقوم زيد قائم في قائم الزيدان كقوله قائم  
 في زيد قائم ويجوز حذفه اي الخبر اي لا يمنع باللفظ  
 اما لفظا ومعنى كقوله قائم بالفعل فاعيد بالقوة او لفظا فقط  
 نحو حذفه لفظا مضى اي مر وذلك لان الاجماع الاضافي الغير  
 المتأني في محل واحد ممكن ويجب التقدمة في القسم الناظر وكذا اي تعد اللفظ مقط  
 فيها او انعد والبنداء معنى نحوها فاضل وعالم ولا بد من العطف  
 ولا يطابق البنداء لان ضمير لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل  
 الى موصوفه فهو في تقديره شخص عالم ويعتبر بعد التعاطف  
 والخبر هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الآية اعطى  
 كل خبر اعرابا وفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر موقفا البواقي  
 المبتدأ وليكون اخرا واسم قبول للربط وقد يكون موقفا الجملة  
 كانت او فعلية ولم يبق بها خبرية اما لانها هي البداية اولا القصيدة  
 العموم الى الانشائية ولو قسمية كقوله تعالى والذين جاءوا  
 فينا لندينهم سبيلنا وليس هذه مؤنة بالقول اي مقول  
 في حق كذا لانه بعيد كذا في شرح الكافية لعصام الدين واذا  
 كان جملة والجملة مستقلة لا تغنضى الارتباط بغيرها فلا  
 بد فيها من قائد يربطها الى المبتدأ وهو الضمير للغيبة او الخطأ  
 او التكملة كقوله زيد ابنه او انت ابنك او انا ابني عالم وهو القاب  
 ويكون اسم اشارة كقوله تعالى والذين كفروا كذبوا بايات  
 اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ كقوله تعالى







بالفعل الفعل الصريح او موصوفه اي بالوصول المذكور فصلاً  
 اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدى اى الفعل والظرف فصلاً  
 سنة او مضافاً اليها اي الاقسام الستة الى احدى هاتين  
 الى التي غشيتا او كان لفظ كل مضافاً صفة لفظ التي نكرة  
 موصوفة بمفعول والمضاف الى نكرة موصوفة بحجة واصل فيهما  
 نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان كل دهم ومال وماء نكرة  
كانت في الحاصلة فمى تحت قد تمى هاتين او غير موصوفة اصل  
 فتحت اربعة عشر جاز ووصول الفاء في خبره لان للبنداء في كل منها  
 لاهاه كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزء في ز ووصول  
 الفاء وجاز عدم دخوله لانه ليس جزءاً في الحقيقة ولو مع قصد  
 معنى الشرط كما في الرضى وذكر الرضى محشرى ونبه على ان القول  
 لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالنوعية  
 بالجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم  
 كذا الحكم بجواز وصول الفاء في الخبر او جواز مثل الجواز المذكور جاز  
 ودخوله في الخبر اذا حل عليه اي على البنداء المذكور ان المكسورة  
 والفتحة وكنه ولكن لعدم تأنيبه المكسورة في معنى الجملة فكان  
 وجودها كعدمه والحقت بها المفتوحة كاشتهر كما في اداة التحقير  
 ولكن كاشتهر كما معناه في بعض الاحكام كجواز العطف بالرفع  
 على الاسم كقوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمومنات  
 ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلم ان ما غنمتم  
 به من ثمن فان الله عز وجل يقول الشع فوالله ما فرقتكم فاليكم

ولذا قال في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدة

الذي

ولكن ما يقتضي فسوف يكون بخلاف سائر النواسخ المبتدأ  
 وما كان مثل كان وليت ولعل وما ولا او فعل نحو افعال العلوية  
 والافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول الفاء اذا دخلت  
 على واحد من المبتدآت المذكورة لا يتأني في ما يقتضي الصدارة  
 فلما دخل على ما اعتبر فيه معنى الصدارة لكن صحح الامتحان  
 الجواز في خبره كان نحو الذي يا بني اوفى الدار فله درهم مثال  
 للوصول بعقل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تكونون  
 منه فانه ملائكم مثال للوصول بعقل او ظرف ومثال الوصول  
 بالوصول بالظرف نحو الرجل الذي في كعب فله جائزة ونحو  
 كل رجل يا بني اوفى الدار فله درهم مثال للثمة الموصوفة باحدى هاتين  
 غلام الذي يا بني اوفى الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يا بني  
 اوفى الدار فله درهم ونحو غلام رجل يا بني اوفى الدار فله درهم  
 اشارة للمضاف اليها ونحو كل رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم  
 مثالان لكل المذكور وفي اخبار غير اي خبر الاخبار المذكورة لا يجوز  
 ودخول الفاء عند سبويه ظاهراً لا خفياً فانه يجزى مطلقاً  
 المرفوع الى مس اسم به كان اي نكرة وهو الافعال الناقصة  
 مطلقاً اي ما سجد اليه الفعل الناقص لم يوفه لظهوره من  
 تعريف الفاعل وحكمه اي اسم به كان حكم الفاعل من ان لا يكون  
 الاسما او مؤلاً به وعدم جواز تعديده وحذفه من خبر المصدر وكونه  
 مضمراً ومظهر او المضمرة مستتر او بارز والاشارة واجب او جائز  
 وخبر ذلك من الاحكام المذكورة للفعل ويزيد عليه كونه خبراً

وهو معنى الشرط هنا  
 بين لا يعتبر ذلك المعنى اذا دخلت عليه

هذا على تقدير خبر صفة الاخبار المقتضية  
 هذا على تقدير كون خبر مضافاً اليها الاخبار المقتضية

مما دل على معنى التوب او الامتناع



والرفع السادس خبر يب ان اي الحروف المشبهة بالفعل و امره  
اي حكمه كامر خبر المبتدأ حيث يكون واحدا ومتعدا مسفودا او  
جملة ملفوظة ومخففة وخبر ذلك لكن لا يجوز تقديم اي خبر ان  
على السمع مع جواز تقديم خبر المبتدأ عليه لانها تعمل بها بالفعل  
عند الوضوح وهو تقديم المنصوب على المرفوع ولو جاز تقديم بلزم  
التأني في كل وقت الا وقت ان يكون ظرفا خبيثا يجوز تقديمه  
على الاسم لتوسيع الظرف نحو ان البناء ابا بهم او نكرة نحو ان في الدار  
اجلا لان ان مصحح لوقوع النكرة مسند اليه على ما ذكره الشيخ  
القائلون المشهور جواز التقديم ان كان مؤنثا ووجوده ان كان  
نكرة وما يجب التنبه اليه ان خبره لا يكون مما صدر الكلام على  
ما في الرضى وانه يجوز ان يكون خبره مؤنثا وسره نكرة نحو قوله تعالى  
ان اول بيت وضع للناس يمسكة ومن امثلة سببها ان قربا  
منك زيدا وانه يجوز دخول لام المبتدأ على خبره دون خبر المبتدأ  
وان لا يصح كون خبره طلبا الا التماس على قوله على ما في السبيل وانه  
يكثر الخذف في ان مالا وان ولد اي اذا كان الاسم نكرة والخبر  
ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيها اذا كان الاسم مابدا على علم وبعد  
استقام نحو ليت شعري از يد تأثم والمرفوع السبع خبر لا  
التي لنفي حكم الجنب وحكم ايضا حكم خبر المبتدأ الذي تقدم فانه  
لا يتقدم ولو ظرفا والكوفون يجعلونه مفعلا بالفاعل المعنوي  
كما كان قبل لا وحذ البهريين مرفوع بلا اذا كان الاسم موبيا  
بالافتاق وكذا ان بنينا نحو لا رجل قائم الا عند سبيوه فانه ما

الانفي الضمير المتصل فانه لا يجوز ان في الدار اياك  
فانه في الدار

قبل ان تغدبه وابت شعري حاصل از يد تأثم

بالعالم

بالعامل المعنوي عند نحو لا غلام رجل جالس عندنا والثامن منه  
ان هو لم يما ولا المشبهاتين بليس نحو ما زيد او رجل قائم  
اولا رجل افضل شئت وحكمه حكم المبتدأ والمرفوع التاسع الفعل  
المضارع بنينا نحو يضرين وعمل يضرين او موبيا نحو يضرين و  
يضرين الخالي عن النواصب اي نواصبه والجواز م اي جوازه  
رفع النون والداخل عليه ادها منصوب او يجوز م نحو يضر رفعه بالضم  
ويضران واما المفعول المنصوب من الانواع المفعول بالاصالة  
الاربعة فثلثة عشر المنصوب الاول منها المفعول المطلق  
به لصحة اطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تعقيب حرف  
او مع بخلاف الفاعيل الباقية وهو اسم ما اي معنى صحيح بالاسم  
لانه من قبيل الالفاظ فلو انغى بالموصول لاضيج الى تكلف  
تقدير المضاف قبله وقبل خبره او ارتكاب التسمية بان المبتدأ  
الغنى لفظا فعلة فاعل عامل اي قام به بحيث يصح لسانه اليه  
مؤثر فيه نحو ضربت ضربا او غير مؤثر مثل مات مونا وعظم غلما  
وطال طولوا والفاعل عام منه ان مذكورا كالا مفعلة المذكورة او غير يكون صح  
مذكور ناب منابه شئ مثل ضرب زيد ضربا على البناء المجهول او لم ينب  
مثل العجسي ضرب زيد ضربا على الاضافة الى المفعول او نائب  
الفاعل والتقدير احسن في التعجيز بالعامل لانه شامل للمفعول الاصطلاحي  
وشبه الفعل والظرف المستوف اسم الفعل لما تكلف مذكور  
صفة عامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديره نحو فبعد اللغوم  
الظالمين اي بعد وخرج به مصدر لم يذكر عامله اصلا نحو

او المجازية في الاستدلال



الى الله بمعناه صفة بعد صفة العامل اي ملا بسن بمعنى ذلك  
 الاسم بمعنى انه يقصد به حدث يقصد به ذلك الاسم حقيقة  
 مثل ضربته ضربا او شربه شربا مثل ضربته سوطا لتزيل الالة من ركة  
 الضرب فخرج ضربته تاويا وكرهت فبأي وكرهت كراهية زيد  
 واحببت حتى عمر لان معنى كرهت واحببت ليس كراهية والجنة  
 اللتين قصدنا بلفظ المصدر بل هي متعلقان بهما تعلق  
 الوقوع اما لو اريد بهما ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهية واحببت  
 حتى بمعنى كرهت كراهية واحببت صباهن وادخل في التوبيخ  
 لصدقه على ضرب من ضربا لكيد وضربه لكسرة للنعوج وضربه  
 بالفتح للمرة والاصل الاكثر ان يكون العامل بلفظه كما انه معناه  
 وقد يكون اي العامل ملا بسا بغير لفظه اما بحسب المادة كقوله  
 فعدت جلوسا او بحسب البناء نحو انبتك الله تعالى نباتا  
 وفيه رد على سيبويه حيث يجعل فعدت جلوسا بتقدير  
 جلست جلوسا وانبت الله نباتا بتقدير نبت نباتا وقد  
 يحذف فعلة اي الاكثر ان يذكر المراد بالفعل اما الاصطلاح  
 وتخصيص بالذكر لاصالته وكثرة الخذف فيه لا لان الخذف مختص  
 به او العامل مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة  
 الى وقت فبأيها اذ لا حذف بدورها جواز اني ضربا شديدا  
 لمن كرهت ضربا اي ضربت ضربا شديدا او خيرة مقدم  
 لمن قدم اي قدمت خيرة مقدم لقيام مقام المضاف اليه  
 او مقام الموصوف اي قدومها خيرة مقدم او وجوب اسمها

نحو ايضا اي اض ايضا اي عاد الحكم السابق عودا ونقول  
 جاء زيد وتمر ايضا اي اض ايضا ويجي زيد وتمر ايضا  
 اي يبيض ويكون بعد كلام بعيد الحكم لغير ما يذكر له فالمعنى  
 عاد المحي عودا وقبلا في مواضع ذكرت في المطولات ومعنى  
 نبت منها ويجوز تقدم اي المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا  
 مطلقا بل ان كان للنوع او العدد ومالك كيدا لا يتقدم لان  
 المؤكد لا يتقدم على المؤكد ولا يلزم اي المفعول المطلق لعل  
 اي عامل كان اي بسن عمل العامل ملا ذكره معه لان العامل يدل  
 على ما يدل عليه المفعول المطلق فلما احتاج اليه الالة كيدا و  
 بيان النوع او العدد وكثيرا لا يقصد والمنصوب الثاني في  
 الثلاثة عشر المفعول به قدومه لتوقف تمام معنى العامل عليه  
 في اللفظة الذي الصق به الفعل ونائب الفاعل وضمر للموصول  
 وكذا فيه وله معه وقبل صفة مفعول سند الى ضمير مصدره  
 اي الذي فعل فعله وفيه وله معه وفيه ان الواجب حينئذ  
 المفعول هو به لان مسنده صفة جرت على غير ما هي له وفيها  
 يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل ملا  
 ويقال مفعول به وفيه وله معه فالتحقيق انه راجع الى  
 موصوف مقدراى شئ مفعول به وفي الاصل احكام  
 ما اي شئ وقع عليه اي على ذلك الشئ اي تعلق به حسنا  
 نحو ضربت زيدا وقطعت الشجرة او عطلت نحو علمت زيدا اقامت  
 اي تعلق علمي لقيام زيد بفعل الفاعل اي الحدث العام به بغيره

هذا لكن الشئ الذي هو المحذف الواجب في التباس  
 وما الى الضمير فيقال المحذف الواجب فيها بين فاعله  
 ومفعوله بالاضافة او اللام غير نوع فيكون ايضا بتقدير  
 ايضا من قوله



اضافة الفعل الى الفاعل والمراد بديل العبارة على ذلك الوقف  
 فلما برز نحو ضرب زيد عمر كذا با وهو على سبيل احد هاء عام  
 للمازم والمتعدي اي يعملان فيه ولا يخص بالمتعدي وهو نحو  
 بالحر في الذي ليس للظرفية والتعليل وثانيها خاص بالمتعدي  
 وقد مر اي المتعدي في حقه من العامل القياسي ويجوز اي لا يمنع  
 تقديم اي للفعل به على عامله لانه فضلة فابى وجده العامل  
 بعلى فيه لقوته وهذا بنا على ما سبق من ان محول المصدر واسم  
 الفعل لا يتقدم عليهما وما سبق في من ان محول المضاف اليه لا  
 يتقدم مستثنى منه نحو زيد اضربت وبه مررت ويجب اذا تقدم  
 تضمن ما يغني الصدارة كالاكتفاء كونه اضرب والشرط  
 كونه تضرب اضرب وحذف حذف مطلقا غير مقيد بوجود التوبة  
 يعني لا يتوقف على وجودها بل بحذفها وبنهاجها  
 احد الذي بعث الله رسولا وزيد يعطى ويمنع وقد سبق لكن  
 فيما سبق ذكرها حال العامل وحال المفعول فلما  
 تكرار وحذف فعله لقيامه في بنية مقابلة نحو زيد لمن قال من  
 اضرب اي اضرب ليدا او حالية كونه لمن يشهيا اي تريد  
 مكنه ويجب سماعا وقياسا كاي بين في المطول والمنصوب  
 الثالث من الثلاثة عشر الفعول فيه قد مر لكونه مدلول  
 الفعل في الجملة وهو اسم ما اي شئ فعل فيه اي في ذلك الشئ  
 مضمون عامله والمثبه وراعه الذي في تركيبه ولو تقدم فعله  
 او شبهه او معناه والضرب وان كان مسبوقا بالضم  
 ان تميزه

الراجح

الراجح الى الوصول راجع الى انهم بقوله ان العامل على اللفظ  
 لا معنى فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فاع  
 فان يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه ليس مضمون عامله  
 خرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لان ما فعل فيه مضمون عامله في  
 تركيبه لكن بقى اليوم في ضرب اليوم لانه بصدق عليه اسم ما فعل  
 فيه مضمون عامله الا ان اول الاسم بالمنصوب بقوله المقوم  
 شهدت او فضل له يوم عرفه فان الشهور والتفصيل وقع عليه  
 لانه من زمان او مكان بيان للموصوف وتنوع لوقال الرضى  
 وعند ابى على ان المصدر بتمام مقام الزمان في غير اضمار مضاف  
 لما سبها يكونان مدلولي الفعل ولما كان الفعل فيه عنده اسم به  
 وفي الجملة لفضا كما عند ابن الجب قال في شرطه ولم يقل وشرطه  
 وعند الجمهور تقدم في شرطه كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر  
 به غير صحيح عند من لفضا اي نصب لفظيا او من حيث اللفظ ان لم  
 يمنع مانع من اللفظية كما في الطرف البنية والجر وبقى لا يحتاج الى  
 الشرط تقدم في شرطه تقدم في بحث حرف الجر ويجوز اي  
 لا يمنع تقدم اي المفعول فيه على عامله ويجب اوان تضمن مانعه  
 يغني الصدارة كاي بين صليت ومتى تحسد مملك ولو كان  
 العامل معني فعل هو ظرف مستقر ويجوز على غير الاتفاق نحو زيد يوم  
 الجمعة في داره متي الفعل وشبهه اولى وحذف اي المفعول فيه مطلقا  
 بكونه مدلولها وحذف عامله بدون شرطه التفسير او بها نحو يوم  
 الجمعة لمن قال متي سرت اي سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه

نحو شئ وفيه



الى صليت يوم الجمعة والمنصوب الرابع للمفعول له خبره كانه  
 واثبت على الفعل لانه اذا حذف منه اللام يشبه المفعول المطلق صني  
 عده الزجاج منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجل حصول نحو  
 فعدت عن الحرب حينما او تحصد مثل ضربته نأوبيا مضمون عامله  
 في تركيبه اى عامل الاسم فلا يكون منه قولنا نأوبيا مشروحة وتو  
 وقولنا نأوبيا ضرب زيد لاجله لانه ما فعل لاجل النأوبيا مضمون  
 عامله الذي في تركيبه مشروطا بنصبه لا كونه مفعولا لفظا لاجل تقدير  
 اللام وفهم شرطه تقديره ايضا في بحث وفي الجر نحو اى لا يمنع  
 تقدير اى المفعول على عامله وفي مثل كى عصبته يجب ولا وجه فيه  
 وفيما تقدم لتفصيله بعدم كونها نائب الفاعل لان الكلام في  
 المفعول فيه ولا الاصطلاح جيبان فلا يثبت ولا يترك مطلقا او  
 اختاره على الخذف اشارة الى الخطا ط ويجوز حذف عامله لقوله تعالى  
 فوئنا وبنا لمن قال لم ضرب زيد اى ضربته نأوبيا او حاله مثل  
 نأوبيا خد من لاده على ضرب احد والنصب الثاني للمفعول معه  
 الطرف نائب الفاعل كما هو انه ورفع تقديره للزوم طرفية كما  
 مستعمل نأوبيا المحكى وهو كذا لاجل لازم الطرفية كما في لغة تقطع  
 بينكم كذا في شح الكافية للفاضل العصم وليس مراعاة اليق  
 اعلم ان زوم نصبه بل الاعتذار منه بقاء نصبه لانه قرئ لغد قطع  
 بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور اى المنصوب الذي  
 ذكر فلا بد من كل رجل وضبعة بعد الواو فخرج من المنصوب ما  
 الى ان الواو فخرج بفعله لمصاحبة مفعول عامله في اضافته للصعد

الى

الى مفعول اى لمصاحبة مفعول عامله اى لمصاحبة مفعول عامل  
 اياه نبيه بفعله مفعول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا  
 فاعلا لا معنى حسبك وزيدا ورجل كفاك وزيدا ورجل كفاك  
 ان لا يكون موافقا للمفعول في الاخراب فلهذا اتفقوا على ان عمرا  
 في ضرب زيد او عمرا معطوف بواو المصاحبة للمفعول معه وكذلك  
 كفاك وزيدا ورجل والسر ان اصل الواو ان يكون للعطف فان نصب  
 فيها لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتخرج بقصد المحبة فاذا كان  
 قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل ثم المصاحبة هي المشتركة  
 في الفعل مع عدم المغادرة نحو ضربت وزيدا ومالك وعمرا ونحوها  
 النصب لعدم جواز العطف وفي نحو ضربت انا وزيدا يجوز الرفع  
 بالعطف لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفي نحو ما  
 لرزيد وعمرا تعين العطف لنصف العامل العنوي ولا يجوز تقديره  
 بدون المصاحبة عامله اتفاقا فلا يقال والخفية المستوى الماء  
 رعاية لاصل الواو وبمعنى المصاحبة لاعم المصاحب لانه امر فخرج  
 الفعل او يورجى او باضافة وشئ مثل لا بتقديم وفيه اشارة  
 الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبد الله هو ولا لعل  
 العنوي كما قال الكوفيون ولا فعل مخدر بعد الواو نحو جاء  
 البدر ولا يس الطالبة في جاء البدر والطالبة كما قال الزجاج  
 لان كل فلك تكلف والواو كالمسطة بين العامل والمفعول فالحق  
 ان العامل عامل المصاحب ولما على مفعول المصاحب رعاية لاصل  
 الواو فلا لاني الفتح تمسكا بما وقع في محض الاستعارة وقال



الجمهور ان ضرورة ولا يجوز تعدد اولو تعدد لغتين عطف الثأفر  
 على المتقدم ويجوز ان يكون ضمرا منفصلا نحو جئت واباك  
 ولا يمكن النصل لجملته الواو وهذا آخر الفاعل والآن بشرع  
 في اللغات فيقول المنصوب المساكن الى حال قدمه لكن في  
 في استعماله في اي الى ان اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف  
 حالك اي شئت وصفتك سمي بالالف على تلك الصفة  
 انت الغير لان الى ال بوث وبذا رفع في النية ما اي منصوب  
 مستقرا او جامدا بدل على صفتين اي ذلك المنصوب صفتين  
 الهيئته الى ان والكيفية كذا في القاموس وخرج به النجدة لانه بين  
 الذات وبين الهيئته قد يكون مبين صفة الفعل كالمصدر  
 في ضرب ضربا شديدا او جعلت فرغوى فخرج باضافتها الى الفاعل  
 او المفعول به وجماعت ان القسم المفعول بالاحوال والموصول  
 عبارة عن المنصوب بالاحوال لا يراد به الفاعل للفعل فلا  
 يخرج في فوه الى ان بفعل المراد بانه الفاعل صفة تكون له  
 في وقت الفاعلية والصفة تبين صفة الفاعل مطلقا ثم الهيئته  
 اسم من ان يكون صفة له باعتبار نفسه نحو جاني زيد راكب  
 او باعتبار متعلقه كجاني زيد قائما ابوه ومن ان يكون بحقيقة  
 كالتأنيب ومقدرة مثل جاني زيد في يد كتب خذ الى مقدرا  
 كون الكتاب في يده خذ او قول تعالى فاخلوها فاذن اي  
 مقدري الخلود وتسمى حالامقدرة ومن ان تكون لازمة لصاحبها  
 او نادرة الاتفكاك عنه نحو خلق السكك شيئا عليها وزيد ابوك

عطون

عطون فاي احد ونسبى مؤكدة ومن شرط في المؤكدة كونها  
 مؤكدة لمضمون جملته لسميته يسمى كان مورا المضمون فعلية وائت  
 وشرط ابن مالك والرضي في المؤكدة كون جزاء الجملتين اسمية جديان  
 موفتين كالتل الا في فعلية تكون قولك وخذ في لاله الله  
 على تقدير لا الموجود والاله حال مستقلة عندهم حصرا ضم الحال  
 في المؤكدة وللتفلة لتقليل الاسم فالمؤكدة ما يغور مضمون  
 اسمية جزاء جامدان موفتان وما عداها مستقلة والشهوان  
 المستقلة ما ثبت تارة ونزول اخرى ومن ان تكون الدلالة  
 من استعمال صفة الى ان فيها نحو جاني زيد الشمس طالعة فان الهيئته  
 الى ال بدل على صفة الفاعل ومعى المقارنة بطول الشمس او من  
 جواهر الكلمة نحو جاني زيد راكب فان راكب بدل على الركوب ومن  
 ان تكون نوطنة لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلنا  
 قرانا عربيا فان الحال قوله عربيا وذكر قرآن نوطنة له ونسبى  
 مؤطنة والتقدير في التن لنع الختويد خل مثل ضرب زيد راكب  
 لفظا اي لفظا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعلية او مفعولية  
 بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه او معناه  
 مما يعمل في الفاعل كاسم الفعل او مفعوله او معنى اي معنويا  
 بان يكون بالنسبة الى معناه الذي يكون مغاير لمعناه  
 وان كان في اللفظ ابتداء او ضمرا او خبر ذلك من المفعول  
 المطلق نحو ضربت الضرب شديدا وبلا اصدته شديدا او المفعول  
 معه نحو جئت وزيد راكب بمعنى وجاء زيد راكب وهذا ينبغي على ان

اي نوبتي الم



يجب ان يكون ذو الحال من المعامل المفعول به مفعلي بارح جار  
 العلامة وصاحب الالباب. عمومه لكل من المعامل قال الفاضل العصم  
 وهو النائم وعلى هذا يوجب كلام المصنوع جعل بين مجهول لا وعي  
 نائب الفاعل له وبه متعلقا بيبين والضمير عائذ الى الموصول و  
 المضاف اليه الذي يصح وضعه موضع المضاف الذي هو الفاعل  
 الفاعل او المفعول او يكون المضاف جزء منه داخل في المعنوي  
 فلا حاجة الى تعيم الفاعل والمفعول للحقيقة والحكمي ثم قوله تعالى  
 فاتبعوه ابراهيم خيفا وان دابره هو لا مقطوع مصباح  
 لانه يصح ان يقال فاتبعوه ابراهيم وهو لا مقطوع فان  
زيد قائم مثال للحال من الفاعل والمفعول اللغوي وهذا زيد قائم  
 حاله واورزب مثال للحال من المفعول المعنوي لان المعنى انه  
 واقف او شير زيد قائم وشال الفاعل المعنوي نحو ما شاك  
 راكب اي ما تصنع وعامله الفعل مطلقا او شبهه كذلك او  
 وقد مر اي يعمل فيها احد هذه الثلاثة وشراها اي الحال ان يكون  
 نكرة لان النكرة اصل المقصود بالي ان يبعد الحدث ولا يعني  
 للتوبيخ هذا كذا في الرضى لكن قال الفاضل العصم وسمى  
 ان يكون الحكم اكثر تارة وتأويل الاحوال الموقفة بالنكرة بعيد  
 فيكون مثل شبه المبتدأ الذي الاصل فيه التكرار وقد يوف  
 فررت به وصرح ومررت بك وحدك ومررت بي وحدتي لا  
 يؤل موقودا كما في الاعتبار الاول وصاحبها يكون موقودا غالباً  
 ولا تنقسم اي الحال على العامل المعنوي للغير عنه فيسبق بمن

اي اعتبار المصداق الرضى

الفعل

بمعنى الفعل الا اذا كان العامل في احد ثنين ولكل حدث متعلق  
 ولكل متعلق قبل كل حال حال متعلقه كوزيد قائم كمر وقاي افعني  
 التشبيه يقتضي مشبهها ومشبهها به في حال كل يليه وشبهه بغيره  
 اطرب منه وطبا وهذا مطلقا من ذهب سبيبه واجاز الالف  
 تقديم الحال على المعامل الطرف اذا تقدم على ما صاحبه نائب عنه الحال  
 مبتدأ او غيره كوزيد قائم في الدار ومررت بزيد قائم في الدار  
 واجاز ابن البرهان تقديم الحال الطرف على العامل مطلقا نحو الطرف  
 في يد كذا ب زيد في الدار ووزيد في يد كذا ب في البيت وغير  
 الطرف من العامل المعنوي لا خلاف في ان الحال لا تقدم عليه  
 وكذا اذا كان الحال جملة مصدرية بالواو فلا يقال الشمس طالعة  
 جائني زيد رعاية لاصل الواو حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة  
 يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا ولكن نص في معنى اليب على  
 جواز ولا على ذي الحال الجوز وكف الجوز الاضافة لانها تاج  
 ووقع لدى الحال في الجوز ولشده امتزاجه مع الجوز كان كانه  
 جزءا فيه لا يجوز تقدمه عليه فكذا تابعه هذا ان ذهب  
 سبيبه واكثر البصريين ونقل عن ابن كيسان وابن  
 على وابن برهان الجواز اذا كان جوارح الجوز المتسكا  
 بقوله تعالى وما ارسلناك الا كانه للناس وقالوا ان  
 حرف الجر من نية العامل فاذا قلت وضعت راكبة يمشي فكما  
 قلت اوضعت راكبة وهذا وقال الدماميني يجوز تقديم  
 الى على المضاف اليها الاضافة اللفظية نحو هذا ملتونان

واحد من او غيره  
 على ان يكون قائما حالاً في ضمير في  
 الدار الذي هو حال ايضا



السبوق فلما يقال مررت جالساً بزيد ولو كان صاحبها إلى حال  
 نكرة محضة أي لا يكون فيه شائبة التعريف بأن يكون مخصصة  
 نحو جاني رجل عالم راكب أو نكرة ومعرفة نحو جاني رجل وزيد را  
 راكبين فإنه حينئذ لا يجب التقديم وجب تقديم إلى علمها  
 نحو جاني راكب رجل بالاشتقاق والتعليل يدفع الالباس بالصفة  
 منقوض إلى حال من النكرة المحضة فإنه لا يجب تقديمه وقد يجب  
 التقديم إذا كان صاحبها بعد الاء أو معناه نحو جاني راكب  
 الازيد وإنما جاني راكب زيد أو اضيف أو إلى الاء ضمير متعلق بالحال  
 نحو لقيني شاتم زيد أخوه والاصل الأكثر في الحال أن يكون مفرداً  
 لحصول المقصود به وخصه وقد تكون جملة لئلا يشاء على الهيئة  
 خبرية تحمل الصدق والكذب لئلا يشاء على ثبوت مضمونها أو  
 المقصود منه الحال تغيد مضمون العامل فيمكن في الخبرية  
 ولا يمكن في الثابتية التي لا تدل على ثبوت مضمونها وفي  
 الرضى قد يفهم الجملة إلى الاء مقام المفرد وبظهور أعراب الجملة  
 في الجزاء الأول وينتظم تنكيره لقائه مقام الحال نحو بعته  
 بزيد وإذا كانت جملة وهي لا تستعمل إلا لتقصي ارتباطها  
 بفوقها فلما بد فيها أي الجملة إلى الاء من رابطها بربطها بربطها  
 وهو أي الرابط الضمير توطأ أي فائته عن خبره في المضارع  
 أي جملة صدرها المضارع الغير المنفي التي إلى عن السبوق  
 فإنه لا يقع حالاً أو تصدر رتبة في منها المشابهة لاسم الفاعل  
 والربط فيه ضمير لا خبره ونحو قمت وأصحت وجهه وقوله تعالى

قوله بدمر مرفوع تقديره على أنه مبتدأ  
 بغير ظرف مستقر خبره والجملة حال منصوبة  
 لفظها مفعول في الخبر الأول منسكحة  
 للمعاقب أو التي طلب أو للكل منسكحة  
 وكذا أنو انصددين منسكحة

حكاية

حكاية عن موسى عليه السلام لم تؤذوني وقد تعلمون أنني  
 رسول الله مؤمل بتقدير المبدأ أي أنا أصحت وأنتم تعلمون  
 أو تجعل الواو للعطف وتوفيد المضارع يكونه على ما عن قد كما في كلام  
 بعضهم لم ينجح إلى التأويل في الثاني أو الضمير مع الواو معطوف  
 بحسب المعنى على قوله فقط كأنه قيل وهو الضمير لما وادع  
 وأولان الضمير للربط والواو لا حنيج الجملة إلى زياره ربطاً والواو  
 وحده أي متفرداً عن الضمير لئلا يسهل على الربط من أول الأمر  
 أو الضمير وحده أي متفرداً عن الواو لوجود أصل الربط في غيره  
 أي غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضى المثبت  
 أو المنفي والجملة الاسمية المثبتة أو المنفية فمنه خمسة أنواع  
 فإذا ضربت في الشبهة من الروابط وهو اجتماع الضمير مع الواو  
 والنقاة والنقاة والواو صارت خمسة عشر لكن الغالب في الجملة  
 الاسمية الواقعة حالاً مثبتة أو منفية وكذا الجملة ليس لعدم  
 ولا لئلا على الزمان على الأصح فكانت كالاسمية المنفية  
 الواو مع الضمير أو وحده لقوة استعلاها لئلا يشاء على النبوة  
 فن سب أن يكون الرابط قوتاً لآفي الحال المؤكدة فإنها بالضمير  
 وحده نحو هو الحق لا شك فيه وإنما زيد في ربط الجملة إلى الاء  
 على الجملة التي وقعت خبراً أو صلة أو صفة لأن الجملة إلى الاء  
 بنهم الكلام به ونما فظلم استعلاها فاصبحت إلى مزيد رابط  
 واشتملها نحو جاني زيد لا يركب أو لا يركب أو ولا يركب عروا  
 ونحو جاني زيد قد ركب أو قد ركب أو قد ركب عروا ونحو جاني زيد

وقال الفاضل العصامي ينبغي أن يكون الحكم  
 أكثر ما نحو جاني زيد يركب مح



ما ركب او ما ركب عمر واو نحو حائى زيدا هو ركب او عمر و ركب  
 او هو ركب ونحو حائى زيدا هو ركب او هو ركب او  
 وما غلامه ركب ويجوز تعدد الحال كما في الجوفان اجتمعت على ذى  
 حال واحد تسمى مترادفة وان كان المتأخر حالا من المتقدم  
 يسمى متداخلة نحو حائى زيدا ركب صاحبك و قد خالف على الحال  
 لقربة مقابلته نحو ما شبا لمن قال كيف جئت اى جئت كشبا  
 او حاله نحو ارشد امهدا لمن قال ارشد السوا لمن تهربا الى  
 سر ارشد امهدا بالرشد السند او الهداية الدلالة على الطريق  
 والارشد قد يكون مديا وقد لا والمهدى يكون رشدا وقد لا  
 ويحتمل ان يكونا مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للنزوم  
 قدنى الماضى المتيقن اعنى واعلى شمرته او وصحابا الى نذهب  
 الاضغاث والكوفون من عدم لزوم والمنصوب الباع  
 التمييز وبغال له المميز وهو فى اللغة التبيين وفى الاصطلاح  
 اى لسم منصوب وسببى انه لا يكون الا نكرة برفع الابرهم  
 ولم ينج الى ذكر المستقل لانه لا خارج صفة المشرك نحو  
 رابت عينا جارية والتوابع غير داخل فى الجنس ذات خرج  
 به الى اللفظ لانه من صفة فى صاحبها المذكورة تامة باحد  
 التثنية المذكورة فى بحث الاسم المبهم التام وقد سبق  
 بيانه فلا حاجة الى ذكر مثال له او عن ذات مقدرة تنوع  
 للتمييز فى جملة والتمييز فيه اما عين او عرض والعين اما حاكم  
 بالمتنصب عنه كالنفس او متعلقه كالدرا او محتمل لها كما

كالآب واما اضافى كآب او غير اضافى كالنفس والدرا والوض  
 انا اضافى كآب او غير اضافى كآب او غير اضافى كآب او غير اضافى كآب  
 واما ابو بوق وعلى اى طالب شى زيدا والمنصب عنه هو النسب  
 اليه سمي بلانه سبب لانتفاء التمييز عن العامل اوفى ما اى شى  
 ضامها اى ذلك الشى لجملة فى كون النسبة مأخوذة فيه  
 وهو لسم الفاعل كالحوض ممتلى ماء اى ممتلى شى والتجدير  
 عين غير اضافى خاص بالمتعلق ولسم المفعول كوالارض ممتلى  
 مثل والصفة المشبهة كوزيد طيب نفسا عين غير اضافى  
 بالمتنصب عنه ولم يذكره الكفاة بذكره فى الجملة كما الكفاة فيها بما يذكر  
 صفاء وهو ابا والتمييز عين اضافى محتمل لها لانه ان رفع الابرهم  
 عن شخص هو اب لزيد فهو بالمتعلق وان رفعه عن زيد اى طيب  
 ابا لعمرو فهو بالمتنصب و ابو عرض اضافى خاص بالمتعلق ودارا  
 عين غير اضافى خاص بالمتعلق وزيد حسن وجهه عين غير اضافى  
 خاص بالمتعلق جزء المتنصب عنه وافعل التفضيل كوزيد افضل  
 من عمرو وعلى عرض غير اضافى خاص بالمتعلق واسم الاستفهام  
 زيدا اسد غلاما والمنسو كوزيد طاشى ابا اوفى نسبة فى اضافة  
 كوزيد طاشى ابا وابوق ودارا على وجهها وهذا التوجيه اى  
 الذى يرفع الابرهم عن ذات مقدرة فاعل فى المعنى قطاب زيدا  
 نفسا بمعنى طاب نفس زيدا وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلى  
 ماء لان الماء ليس بممتلى بل مالى وبغير الارض عيون لان العيون  
 ليست بمفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل لوعبر عن مضمون



ممتلئ ماء بما لي ماء وعن مضمون خبر الأرض عينا لنفخ الأرض عينا  
وانما الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد التكلم بحسب اصله افعول  
واخذت فلذا اي لاجل انه فاعل معنوي حقيقا او مجازيا لا يتقدم  
ولذلك التمييز على عامله كالفاعل للفضي خلافا للمجازي والمبرر  
نما يجوز ان التقديم في غير الصفة المشبهة وهم التفضيل والصد  
فانه لا يجوز فيها بالالتحاق وقد تقدم ان معول اسم ان هو  
الشيء الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم ينوض لها  
والتمييز لا يكون المانكة بالاكسواء وقيل لاصالتها وعدم الالحاق  
الى التوبيخ والنصب الثاني المستثنى ان ما يطلق عليه  
المستثنى ولا كان تصوره بهذا القدر كافيا في تقسيم قسم اول  
وعرف كل قسم فقال وهو نوعان متصل وهو اسم الخرج اي اسم  
المعنى الذي اخرج عن حكم متعدد والافراج والخرج لغرضيان  
الدخول قال المعنى الي عن حكم متعدد معلوم ودخوله فيه لكون  
جزءا منه مثل جائي القوم الازيد او جزاء منه كونه شريك العبد  
الانصف وفيه خلا في المبرر وبعض الاصوليين فانهم يكتفون  
بصحة الدخول تحت المستثنى من يجوز جاز رجل الازيد الي  
بالا واحد اخوانها التي تذكر في اثبات المبحث وكان من الا  
الاحوال بيده ولا قال الفاعل العزم ليس هذا من تمام المدخل المقصود  
زبادة التوضيح فلما بضر النقص وعدم التصريح ومنقطع وهو  
الذكور بعد ما اي والا واحد اخوانها ليس على الاطلاق لانه  
لا يقع الابدال او غير وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان

المعقود

الفتوحة حال كونه يخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع المتعد  
الذكور سواء كان من جنس نحو جائي القوم الازيد اذا عرف  
خرج زيد عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد  
بالقوم ما عدا زيدا او لم يكن نحو جائي القوم الا ان راى لكن جاز  
لم يجزى والمستثنى المطلق وهو المذكور بعد الا واحد اخوانها  
نما لا قبلها نفي او اثباتا فيعلم القسرين والمراد هنا ما صدق  
عليه هذا المفهوم العالم من افراد القسرين لان المقام مقام بيان  
الاحوال صهي للاراد منسوب وجوبا لمقابته لقوله ويجوز فيه النصب  
اذا كان بعد الا احراز عا يكون بعد اخوانها فانه في بعضها جرد  
وفي بعضها غير متعدي بيجاب الكلام غير الصفة صفة الا او بدل  
فيتحقق لان الصفة لا يكون بعد الشئ وقوله بعد الا متعدي  
بجزر كان وهو قوله في كلام موجب او حال من خبره على ان الشئ  
وابن البرهان قدم عليه ليشترك فيه المعطوفان على خبر كان لا  
لان المعطوف على مقيد بمقيد متقدم بشارك فيه لا محالة والمراد  
بالموجب ما لم يكن استغناء ما ونهيا ونهيا صريحا او مؤولا مثل فلان  
جاء رجل الازيد وقوله تعالى في شره بوافه الا قليل اس لم يطيعوا  
بهم اي مذكور فيه المستثنى منه او لو كان في خبر موجب اخبر  
فيه البديل ولولم يذكر المستثنى منه لكان متولا على حسب المثال  
النصب فيه ثابت بالاكسواء وعلوق بوجوب والعامل فيه ما هو  
في المستثنى منه عند البصريين بنو ساط الا لتعلقه بالعامل معنى  
وقد جاء بعد تمام الكلام فتشابه المفعول عند المبرر والرجاج

الاشياء نحو القوم الازيد او لو كان في خبر موجب اخبر  
في معنى بوجوب مستثنى  
في معنى بوجوب مستثنى



العامل الآتية بمعنى الاستثناء به نحو جاني القوم الزيد اذ كان  
 بعد الامتداد على المستثنى منه ولو كان في غير موجب فهو معطوف  
 على قوله في كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النص فيه  
 ايضا الكثرة او قد تقرر فيه البديل بتقديمه نحو جاني الزيد احد  
 واعلم ان لا يجوز تقديم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا فاذا  
 تقدم على المستثنى منه ينأخر عن العامل نحو جاني الزيد احد واذا  
 تقدم على العامل ينأخر عن المستثنى منه كقولهم الزيد جاني ولا  
 يجوز الزيد جاني القوم كذا في الرضى او كان بعد الاستقطا  
 والاصب فيه الالكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاني القوم الاحرار  
 اي لكن حصار لم يجز والخبر كذا كثيرا ولا يخفى كقوله تعالى لا قوم  
 يؤمنوا الا ان يفتقروا عليهم فادعوا للفرقة وجعله سميوية منصوبا  
 بالعامل قبله كالمبتدأ المتصل بالحقق للبره ورأى الى استدراك مثل  
 لكن فيعمل عليه كما مر بحث العامل واذا كان بعد خلا او بعد اعادة  
 كان تنبيها من اول الامر على ان ما بعده ليس من جنس ما قبله  
الاشكال الاكثر وهو استعمالها فعلا او بعد ما خلا او ماعدا او ليس  
اولا يكون ونصب المستثنى بعده هذه الافعال ليس على الاستثناء  
بل بهذه الافعال لكن في خلا ينزع النافي لانه لازم نحو خلا  
عنه او بتضمين معنى جاوز وقد سبق ان اهتمت في هذه كلها  
واجب والمستتر اما لاسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدر  
او بعض مضاف او مطلق الا انه في ليس ولا يكون لا يكون للمصدر  
ومحل النصب على الحالية بنا قبل المصدر يسمى الفاعل في ما خلا

وما عدا او الظرفية فيها بتقدير مضاف اي زمان خلوا بعضهم او بلا  
 تقدير ولا يبعد ان يقدرا الزمان في الجمع فيكون تقديره خلا زيدا  
 زمان خلا زيدا كما في سائر فانه تقديره زمان سائر فيستغنى  
 عن تعجبه التزام حذف قد بان لكونه في مقام الالم بحسن  
 لانه لا يدخل الا على الا ويجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو  
 المتبادر والحكم مخصوص به وبالنظر الى هذا كان ينبغي ان يذكر  
 هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا الا انه اراد ان يجمع صور وجوب  
 النصب فافرة النصب على الاستثناء وبخلاف البديل الى كونه بدلا اخر  
 مع انه متى رلان النصب مما نحن فيه وان مرجوعا كانت في كلام  
 غير موجب او في موجب بحسب النصب على غيرت وبمعرفة الموجب يعرف  
 غير الموجب والمستثنى منه مذكور وما لم يذكر فيه يحكي نحو جاني القوم  
 الزيد او الزيد ويوجب اي المستثنى بعد الا على حسب العوامل  
 اي على ما يقتضيه العامل بحسب عاملية لا بحسب توسط الابه  
 اذ كان المستثنى منه مجرد مذكور وما لم يخص هذا الحكم بغير موجب  
 لم يقتض به لانه كما يكون في غير موجب نحو جاني الزيد يكون في موجب  
 وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الكافر وبسمي هذا عند النسيان  
 المفعول بمعنى المفعول والمفعول في الحقيقة هو العامل ويجوز في جميع  
 معون الفعل التام المؤكد والمفعول معه واول قوله تعالى ان  
 نظن الاظا عظمى نحو ما ضرب الاانا وما ضربت الزيد وما ضربت  
 الزيد وما ضربت اليوم للبعث وما ضربت الا ناديا وما كان فائيا لا  
 زيد وما كان زيدا فائيا وما طاب زيد الا نقا وما جاء زيد الا ركب

يتنزل المصدر فتنزل الظرف عليه

فان البديل نفع المستثنى لا امر  
 ببناء فيه والاضحى البديل



اول  
صفا من بني زهير وقلنا القوم اخوان  
عسى انهم ان يرجعوا قوما كانوا

ويجوز في المبدأ والجزا ايضا لو ما تأم الازيد وما زيد الا قائم المستثنى  
منخفض اي مجزول كونه مضافا اليه بعد خبر وسوى بكسر السين في  
الكثرة وجاز ضمها مع القصر وسواء بفتح السين في الكثرة وجاز ضمها  
مع المد بعد حاتين والاولى بعد هذا لئلا على ان قوله في الاستعمال  
الاكثر فيه فقط وهو استعماله في جرد وهو مذموم سيبويه ومنه  
تبعه وانكروا فعلية الاعلى الشذوذ فقل النصب به على ان فعل متعد  
فائدة مضمرة ومعناه تشبيه المستثنى عما نسب اليه المستثنى منه  
فوزب القوم عرا حاشا زيدا اي نزحه الله تعالى عن قريب عمر وقال  
الاخفش نارة فعل وتارة حرف جر ومجيء اللام بعدها دليل على انها وقال  
ابن مالك دليل اسميتها كالتعويض في مصدر بمعنى تشريها وقال  
الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع المواضع والجر للمضافة وسقوط  
التعويض في حاشا لئلا على غالب الاستعمال وبعد هذا خلا في  
الاستعمال الاقل وهو استعماله في جرد فكسر النصب به على ان تقدم  
والاواب للحرف واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ايدا  
لانها بمعنى مكان في الاصل ثم لتعريف معنى البداهة المستثناة  
وقال الكوفيون يجوز فخرجها عن الظرفية والظرفية فيها رفعها  
ونصبها وجرا كما في قوله فلما صرح الشرواسي وهو بيان ولم  
يسبق سوى العدوان وتاخم كما وانما اي غير العدوان واصل  
غير ان يكون صفة لدلالة على ذات مبراهمة وصفة معينة وصح  
المفيدة وكثرة استعماله هكذا نحو جاني رجل غير زيد ويكل على  
خلاف الاصل على الاقل لئلا على معناه لمن سببه بينهما لئلا لهما

على مغاير

على مغايرة شئ شئ مستعلا في الاستثناء ويوجب فيه كالمع  
المستثنى بالاعلى التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب وجواز  
واختار البدل والاعلى على حسب العامل لان اعرابه كان له قوله  
التقل منه اليه لاسمية فلم كان اعرابه من مدحوله وجب نصبه في كل  
موجب تام او مقدما او منقطعا وفي غير موجب تام يثبت الابدال  
في غير تام يوجب على حسب العامل نحو جاني القوم غير زيد وما جاني  
غير زيد احد وما جاني احد غير جار وما جاني غير زيد واصل الا اي الجمع  
الكثير فيه معنى الاستثناء ولذلك كثر لشيء فيه ويجل على غير قليل  
مستعلا في الصفة للنسبة المذكورة او اعتذر الاستثناء المتصل  
والمنقطع لعدم معلومته دخول المستثنى وعدم دخوله في المستثنى  
ولا بد فيها من المعلومية والاولى لا يقبل الا اعراب فيكون ما بعدها  
صفة لغضا باو اي يستحقه الا فالصفة في التحقيق الا لانه قولها  
فلما لم يذم المطابقة بينه وبين موصوفه لامتثلي لتعذر  
وهو كونه في جميع المنكر الغيبة المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيها اي  
في السماء والارض الله جمع الله شكر لا يدل على عدم محصور الا الله  
لقصد تا اي خرجت عن الانظام اي يخرج البه فعل رفع ويكون  
ايضا مثل جاني الرجال الازيد حيث لا عهد والاستفاد فلا يدل على  
الدخول ولا على عدمه فيعتذر الاستثناء ويكون في غير الجمع نحو جاني  
رجلان الازيد يكون في المحصور نحو جاني مائة رجل والمنصوب  
ان سجع خبره كان اي الافعال الناقصة ولت على معنى  
او لم تدل وامره اي خبره ياب كان كالمع غير المتبدل في انفسه

في



واحكامه وشرايطه ويجوز تقديمه مؤنة اذا وجد الاعراب لفظا  
 في احد الموعولين لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتداء لا يناد  
 اعرابها فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنوا ابنا بنا بتقدم الخبر  
 لان المقصود الاضمار بمشوق بني الابن وفي نحو زيد النطلق  
 لا يجوز لعدم ما يجوز حذفه كان لكثرة استعماله دون غيره لعدم  
 عند قيم قرينة نحو اناس مجنون بلما لهم ان خبر خبر او ان  
 شرفه او يجوز في مثل وهو كون كان بعد ان معلوما فاطمه  
 بظهور مرجعه او بذكره كان بفعل ان علمهم خبر او قد يقال  
 مجيء ان بعد اسم بفتح فيه تقدير طرف والافتحيين فيه نصب  
 نحو اسير كاسير ان ركب فركب فانه متعين فيه نصب الاول ان  
 كنت ركب فانا ركب بعد فاء بعد اسم اربعة اوجه نصب  
 الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو اقوى لفظة الحذف ان كان اي  
 عمله خبر فخر او خبر وعلمه نحو ان كان في عمله او مع علمه خبر  
 فكان جزاء خبر وهذا الضعف الوجه لفظة العلة المذكورة  
 ونصبها اي ان كان علم خبر امكن جزاء خبر او رفعها اي  
 ان كان في علم خبر خبر وقد يزيد الوجه على الاربعة اذا  
 رجع ضمير كان الى مصدر متعدي بحرف الجر نحو المراء مقتول ما  
 فنليه ان سيف يسيقه بجر صاعا على الحذف وابقاء الجور محروا  
 وهذا شاهدنا وذلك لم يتوضوا له في المتن ويجب الحذف  
 ان فسر كان نحو ان خبر ايكم فسهل او موضعها ما الزائدة  
 نحو انا ان منطلقا انطلقت بكسر الحزة اي ان كنت ويجوز

فيجوز التقديم فيها عند وجود قرينة  
 لانها لا يمكن في خبر كان بفتح الاعراب  
 لان خبر المبتداء فلا بد فيه من قرينة

فهي

فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب العاشر اسم ب. ان اي الحروف  
 المشبهة بالفعل قد اصبحت في الترتيب حيث بين منصوب الى  
 الحرف واخرنا لضعف عاملها وتقدم منها محمول ما هو شبه بالفعل الى  
 ان ثم محمول ما يشبه بالمشبهة به لانه زعمها فيبينها شدة اتصال  
 ثم ذكر محمول ما هو شبه بليس من الافعال ان فصحة على ان لا  
 لتقي الجنس راجع على لا بمعنى ليس بل على ما لا اختصاصه ببعض  
 اللفظ وونه و هو كالمبتداء لكن يصح ان يقع نكرة محذوفة ولو  
 مع نون الخبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتداء الا لضرورة النون ولا بد  
 من شدة ضمير ان فانه يجوز حذفه اذ لم يله فعل مرجح ذكره الامتنان  
 والمنصوب اليه وعشر اسم للنون الجنس ولما بعده حذف ثلثة محمول  
 نصب وفتح وزعم فالجاء ان كاسم بهذا العنوان ما يكون اعمل فيه  
 مع نفي الجنس وهو المنصوب والمفتوح واما ما هو مبتداء فلا وجه  
 لتسميته به نحو لفظه رجل جالس عندنا قد مر ولا رجل في الدار  
 وسيجيء وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود  
 الاسم ولا يخفى ان معالها بلزم الاحجاف واما نحو لاني جواب  
 هل قائم زيد فليس حذف بل قائم مقام الجواب وهو لم يقيم نحو  
 لا عليك اي لا بأس عليك والمنصوب ان في عشر خبر ما ولا  
 المشبهة بليس وهو مثل خبر المبتداء في كونه مؤد او جملة و  
 لزوم العائد في الجملة وخبر ذلك الا ما خص به والمنصوب الثالث  
 عشر ثلثة عشر المضارع الذي دخل احدى النواصب الاربعة  
 نحو لن يضرب ولن يفر باولن يفرين واما المعجول المجرد

يخرج من زنجي غلبا الشافعي  
 وكنك



من النوع المول بالاصالة فاشان من النوع النوع الاول المجرد  
بحرف الجر وقد مر به في بحث حرف الجر والنوع الثاني المجرد بالاضافة  
معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرد بالاضافة لانه  
كالجزء الاخير المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف  
اليه واقتضى اتصاله به شرط طاقية كما مر ولا تقدم محموله على المضاف  
لان اذا لم يجر تقدمه فعوله اولى لازمة تالفة وقد عرفت فيما تقدم  
ان الى من المضاف اليها الاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض  
الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعه ان  
عبارة النص هكذا ولا يجوز تقديمه ولا محموله بلسان لفظ تقدم  
من جانب المعطوف وطاهره مخالف لمذهب العلل والبصيرة لان  
الطاهر ان العطف على الضمير المجرد يجب اعادة الى حافظ  
الى النحل اما على مذهب الكوفيين فانه لا يلزم اعادة الجار  
او يحد في ابعاد المضاف اليه على الجر على الندور مثل بريد الافة  
بالجر فاعطف ليس على الضمير بل على المضاف والمعطوف المضاف  
المقدرا وادبانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا يثبت  
انه مجرور بالاضافة بل يثبت انه مفعول التقديم كما في قوله  
تعاثسا لون به الارحام على قوله النصب على بعض الوجوه  
او مفعول معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديمه  
بحرف المضاف واتاة المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت  
ان يكون المضاف المعطوف فيجوز تقديمه معنوا المضاف اليه  
عليه نحو ان زيد اخبر ضارب يكون بمعنى لاضرب لان فيه معنى

النفي حتى يؤكد لما في قوله تعالى غير المنسوب عليهم والاضافين  
وما بعد لا يعمل فيها قبلها ومن ثم لم يجر ان زيد اخبر ضارب كذا اطلق  
جواز التقديم على العبرة بما كسب النحو لكن في معنى ما يدل على  
خصوصه بصورة جواز قيم للقيم غير قال ولوقت جاني خبر ضارب  
زيد الم يجر التقديم لان لا لا محل مكان والحق ما قاله الجمهور لا  
لان اعتبار شئ مع شئ لا يلزم ان يكون في الوجه كلها ولا يجوز  
الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه شئ في السوء غير ما سمع  
من العرب فيجوز الفصل به ولا يفسر عليه اي على ما سمع اي لا يجر  
القياس عليه فيما لم يسمع والمسموع مفعول المضاف مصدرا  
اخره وظرفه والجر والجر والقسم كقراءة ابن جسر زين الكثير  
من المشركين فقل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجعل الشركاء  
وكقراءة فلما تحسبن الله يخلف وخذ رسلك بنصب الوعد وجعل  
وكقوله ترك يومئذك وهو صاسق في رواها وقوله  
ومحل انتم تاركوا بي صاحبي ونحو هذا غلام والله زيد قال الرضى  
الفصل بينهما بالظرف والجر والجر وغيره غير وبغيرها غير  
فليس ولا يجوز الفصل بينهما بشئ في الضرورة الا بالظرف كقوله  
لله در اليعسم من لاسها لانسهم في الظرف وانما اكثر النية  
الفصل بالمفعول وغيره في السوء فلو ما ثبت في الغرض المحمدي  
السوء والفصل بغير الظرف في الشواحيق منه بالظرف والاك  
ان يورد الكلام بجميع اجزائه حتى المضاف وقد يحد في المضاف  
بقوته واحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه الاخر مقامه في قوله



قوله تعالى فقبضت قبضة من الثمر الرسول اي من الثمر خافرس  
الرسول فيعطى للمضاف اليه لغيره مقام وهو اي اعطاء الاول  
بعد الحذف القياس الغالب في الاستعمال نحو قوله تعالى واسئل  
القوية اي اصل القوية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراءة النصب  
وقد يبيح المضاف اليه بعد حذف المضاف مجرد ابقاء الشئ  
في الاستعمال والشذوذ عن القياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة  
بحر الاخرة على قراءة اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف  
اليه مع قرينة ابضا والاصل الاكثر ذكره ويبقى المضاف على  
حاله وصفته حين كونه مضافا في الجرد عن الثوبين وثابته  
ان عطف عليه اي على المضاف ما اي لم من الظرف او غيره  
اضيف الى مثل المضاف اليه المحذوف من الاول فيكون كأنه  
مذكور فابق المضاف على حاله ولم بعد ما حذف لاجله الاضافة  
ولم يبيح نحو قوله تعالى راعي عارض السمرية بين ذراعي وجهه السمر  
اي ذراعي السمر العارض السمرية اي السمرية اي يكون مسدورا  
بالعارض فكان الاصل بين ذراعي السمر وجهه السمرية قبل  
ذراعي السمر كوكبان نيرة ان ينزلها القمر وجهه السمر  
اربعة النجم من منازل القمر نحو جئت قبل وبعد زيد او كرر  
المضاف قال كونه مضافا الى مثل المضاف اليه المحذوف نحو  
بانهم بالنصب مضاف الى عدى المقدر المدلول عليه بالذكور  
في نهم عدى لانه لما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبين ولم يعوض  
عن التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيبويه ان نهم الاول

مضار

ولم يبق كونه على صيغة  
المضاف الى

مضاف الى عدى المذكور والثاني نكر الاول وجاز الفصل به  
بين المضاف والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وكرره  
بلا تغيير صار كأن الثاني هو الاول ونهم البيت بانهم نهم  
عدى لا ابا لكم ولا يقيتكم في سورة عمر والبيت لجرير لما  
اراد عمر النسي ان يهاجوه قاله اي لانه كثر تحت الحجاء او لا  
ابا لكم انتم اولاد الزنا مستحقون الحجاء لا تنزكو بهجوني  
فيلقيتكم في كرويه في قبلي يعني صجاء لهم والاي وان لم  
يعطف عليه ولا يترك ذلك فينون للمضاف عوضا عن المضاف  
اليه لعدم ما يجعل المضاف اليه كالمذكور ان لم يكن المضاف  
غاية وحسب ولا غير وليس كل ما لا يكون حذف يحذف منه  
المضاف اليه وينون بل هو مخصوص بكل وبعض واذا و  
ان واي نحو قوله تعالى وكلما اتيناها ورفعت بعضهم فوق بعض  
ونحو جئت ويومئذ اي كل واحد وحين اذا كان كذا او يوم  
اذ كان كذا فاذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر  
تقويض التنوين وامتناع دخول اللام فيها وبعضهم  
جوزة وقد ينصب كل على الحال نحو اذ الال كذا كونه في صورة  
الذكر وان كان موقفا صفيقة لكونه بتقيد كلمة وان كان المضاف  
غاية ومعها الهمزة الست وقد سبقت في بحث حرف الجر وانما سميت  
غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غايته نهم  
الكلام بها وحسب عطف على غايته والابرة والسرخية وصفة مشابهة  
للغاية في الابهام منوها فيها هي في الاشياء المذكورة من الغاية

وقوله لا ابا لكم بانث الالف ابا بتشبيه  
بالمضاف افاق معنى التخصيص وليس الرفع  
حقيقا كما ذهب اليه سيبويه لانه جئت بفتح  
والنكر بكونه موزنا ويكون المعنى على نفي الالف المعاني  
والمراد نفي جنس الالف وشذوذ لا غلابة له

وانتم ضعفاء لو صحاكم احد لا يوجد لكم من  
ياخذ بابه بكم فتبفون



وغيره المضاف اليه بلا عوض ولو كان منسبا ارب المضاف  
 مع التثنية نحو رب بعد كان خبر انه قبل وكذا الوعوض نحو  
 لي الشراب وكنت قبل اكل واعص بالماء الفوات اي قبل هذا  
 اليوم يبنى المضاف على الضم اما النبا فليشبهه بالرفق في الاعداء  
 الاصباح واما الضم فلم يجز التقصان بالقوى الحركات وبؤث  
 المضاف بئانث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف بغيره  
 او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه وكذا اجتمعت اهل البهامة  
 وقد يذكر لذكر المضاف اليه كورؤية الفكر ما يؤل الامر معين  
 على اجتماع التوالي وبضاق الشيء باوئي ملابسة نحو كوكب  
 الخفاء وقد يضاف المؤكدة الى المؤكدة نحو لقيه يوم يوم وليلة  
 واما العنول الجوزم من اتسم المفعول بالاصالة ففعل مضارع  
 وقد ادى الجوزم المذكورة سابقا في بحث السامع المضارع  
 فان كانت الجوزم في غير حكم الجوزم لا يقتضي شيئا من الشرط والجزء  
 وهو اربعة اقسام اولها ولام الامر ولا النهر فاكانت كلم  
 الميزاة اي كلما تقتضي الجزاء مرنا وهو ان اوس وهو ما عاده  
 في اخره تقتضي شرط وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزء  
 وهو الجملة الثانية منها والشرطية الجموع المركب منها نسبت  
 الى الاول وقدم وجه التسمية تقضية ما لا نه الخلق ام  
 بام وتعمل فيها لان العمل ينبغي على الاقتضاء وتعمل الخرم للتخفيف  
 اطول الكلام اعلم ان كلم الميزاة لا يكون شرط الا خلا والجزء يكون  
 قوله سمعته فان كانا في الشرط والجزء اي صدرهما مضارعين بلالم والم لا يكونان

فالجزم

فالجزم بهما وهو الاصل في السبب لا في اللفظ والمعنى او الاول  
 اي الشرط فقط عطف على الف التثنية للتشريك في الجزاء اي كان  
 الاول مضارعا وان لم يغير ماضيا او غيره قال الفضل العصام  
 كون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستحسن لنا في خبر او  
 اداة الشرط في الابعاد واجبه عن معناه مع عدم تأخير في الاقرب  
 ولذا لم يوجد في الكلام التقدیم بل قال البعض لم يجز الا في ضرورة  
 الشعر والمراد من البعض صاحب المعنى وقال في شرحه  
 الدمايني هذا ذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر المحكي  
 قوله دم ثم يقع ليلته القدر ايمان واحسبا باغفره وقال بدر الدين  
 في رسالته المستمارة بشرق البدر بضم الباء القدر الصحيح  
 الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في اوضح القصص وكثرة صدور كلامه  
 عن قول الشعر او لم يمتص اختاره فاطلق كلامه بغير فاء  
 صفة لمضارعين ياتى رالت في منهما اي كانت المضارع  
 الثاني من المضارعين بلان ولانها مانعة عن انجرام المضارع  
 بل الجوزم حينئذ الجدة ولا يخفى ما في العبارة من الفصل بين الموصوفين  
 والصفة باجنبى وابهاهم خلاف المراد فالجزم بالانفصال  
 ادخل في المضارع واجب لوجود الجوزم وقابلية المحل وعدم اللامع  
 نحو ان تخلص نتج وان نعمل فانت ناج ونحو ان تتمد ونحو ان  
 تنحرف تنحرف فان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا  
 وهذا الوجه بعد صورة الاولى كما اذا كان ماضيين جاز  
 الجزم وهو الاكثر لوجود المقضى وصلاصة المحل والرفع



في الثاني لجولة الماضي الغير الموزوم نغضابا محلا كوا ان انيتني  
 أنك او انيك وليس افر كيك في قولك اضر ك ان ضربتني جبر  
 بل الجبراء محذوف بدل عليه اضر ك عند البعض لان الجبراء  
 لا يندفع على اداة الشرط لوجوب صدرها فوجب الرفع  
 لعدم ضرب التثنية وعند اللغويون جبر الغضابا ومعنى لم يجر  
 ولم يصدر با الفاء لتقدمه فارب جواب معنى اتفق لتوقف  
 مضمونه على وجود الشرط ولذا لم يكسب بالافاء في ذلك على  
 ان دخلت الدار وكذا اذ توسط الشرط بين افر الجبراء والنعوي  
 نحو افر ان ضربتني زيد او ان كان الجبراء ماضيا والشرط  
 ماضيا ايضا او مضارع او مجزى صدر ماض منقرا اخر من غير  
 المتوقف بمعنى المضارع صفة بعد صفة لما ضيا اي ليس بمعنى  
 او مضارع متفيا بلم اولى لا لن اولا او ما وسبجي حكمها  
 فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوي لتحويل اداة  
 الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيها محلي اذ الاول  
 مبني والثاني بغير اداة كوا ان ضربت ضرب اولم اضر  
 اول افر وان كان الجبراء مجزى لسمية نعم المصدرية باداة  
 باواه الاستفهام وسبجي الكلام عليها او جلة ماضية بالتثنية  
 كما في الامرية اي منسوبة بان يكون صدرها ماضيا او بال  
 بالتحقيق فوصف الجلة بالاضية وصف بحال جزئيا غير متفرقة  
 وصف الجلة وصف بحال جزئيا الاول اي غير متفرقة صدرها  
 او بمعناه والظا انه معطوف على غير متفرقة والضمير راجع الى الجلة

ما قبل

ماضية بنا وبل المذكور صوابا وصف باعتبار صدرها اي جلة  
 ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفا على ماضية  
 بقدر ما ماضيا بمعناه فيجوز ان يكون في الاصل ماضيا فاسقط  
 ثم قل الاول باسقاطا وبقي ما بقي او ما موصولة ببارة عن الماضي  
 فلا بد حينئذ اي حين اذ كان الجبراء ماضيا بمعناه جلة ماضية  
 منقرا طاعة او مقدرة لانها لتتحقق مضمون دخولها فاذا  
 دخلت على الماضي تحققت معناه فيكون نصا على كون الماضي  
 بمعناه او مضارعا اي جلة صدرها مضارع لم مضارعة بظنه  
 انما بقوله مقترنا بالسين او سون اولن او ما لان لا فتر ان  
 برهنه صفة المضارع لا الجلة او جلة فعلية استثنائية كالجلة الا  
 اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا او التامية بان  
 يكون بها معنى الاستفهام قال الرضي فاذا كان جواب الشرط ماضيا  
 بهمة الاستفهام سواء كان الجلة فعلية او سمية لم يدخل الفاء لان  
 المحركة يجوز دخولها على ادوات الشرط فيقع عليها كوا ان اكرت  
 اكرت كك قلت اثن اكرت كك من معنى قل على كرم الله وجهه  
 فان فعل الله ذلك بكم استنوتن ويجوز جعل فعله غير جانبا  
 او انها الاستفهام على المحركة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم  
 ان اتيتكم عذاب الله بغصة او حمرة هل تعلم ان القسم الظالمين  
 وقوله تعالى ارايتكم ان اخذ الله سحكم واربصاركم وضعف قلوبكم  
 ثم الرغبه ويجوز الفاء فيها لعدم عاقبتها قال ارايتكم ان كنت  
 على بينة من ربي واناني ارحم فمن ينصرتني من الله ان عصبته

على ان الموصوف مقدر في بعض النسخ  
 او ما بمعناه مح

اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا او التامية بان يكون بها معنى الاستفهام



هذا كلامه وسأذكر فيه تمام الدين فوجب حمل كلامه في بيان  
 اقسام الانشائية لبيان اقسام الانشاء التي يجب فيها الفاء  
 والدعائية اي النسوبة الى الدعاء الى الذي يستلزم الدعاء وان  
 لم يكن انشاء في الاصل التتمية والوضعية والتخفيفية يجب دخول  
 الفاء فيه اي في الجزاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه وهو قلب مناه  
 الى الاستقبال لوجود الاستقبال قبل دخول او عدم وجوده بعد  
 فلم يوجد الربط المعنوي فاضيق الى اللفظ وهو الفاء فيه سماعا  
 وقد يكتفي مع الجملة الاسمية اذ موضع الفاء دلالة على البادية كالفا  
 وقد سبق ان الجزوم في هذه المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت  
 مفروب مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس في الله  
 شيء مثال الغير المنصرف في الفعل ان قص فان كرهت فمعهن نفسي  
 ان تكرهه شيئا مثال لهما في افعال المتارية وقوله ان يبرق ففدرا  
 اخ لم قبل وقول تعالى ان كان قبضه قد من قبل قصدت  
 اي قد صدقت مثال الماضي بمفاه ومنه خصائص كان عدم تحول  
 اداة الشرط معناه الى الاستقبال لا قبله بفتح الى فرينة وتقلب  
 غيره لا قبله كذا في الرضى وان تعاسرتم فسترخ له اوى مثال  
 المقرون بالسبب ومنه بين غير السلام وبن فلن يقبل منه مثال  
 المقول بلن ونحو ان ضربك زيد فمقر به ونحو ان زيد فافره بضررك  
 او فلا تقره او فهل تقره وان اكرهتني فمحر كاله ونحو ان كان  
 زيد فليت مكرم او فلا تكرهه او فلا تكرهه وان كان الجزاء مضاعفا  
 بغير صفات بلا هذه الاحرف المذكورة مثبت او منفيا بل اي

لكن ياباه التمثيل الذي تأمل وجب ان  
 انه يمكن التمثيل منها على جواز دخول الفاء  
 سمح به

لواء

اس سواء كان مثبتا او منفيا بها فيجوز الفاء للضعف ان ثبت  
 في مثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الادوات ولا وان  
 كان للاستقبال لكنه قد يكون جئت بلا مال مؤونا  
 مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع من الجزم ويجوز حذف  
 مؤونا مع الجزم نظرا الى وجود انشائية الجملة لانه لا يقطع للاستقبال  
 للاستقبال نحو ان اقرب اقرب بالجزم انما ضرب بالرفع اولا  
 اقرب او فلا اقرب مذهب سبويه ان كل فعل قابل للجزم  
 فرفع بتقدير المبتدأ مثل من يؤمن رب فليبا في اي  
 فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضى والمهم  
 اعلم انه لا يبدل شيء في النسخ على كلمة الشرط ولا وفي النفي  
 الكلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا ما ضربتني ضربته وان لا  
 يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ الا لا ولم في  
 المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيفرب او قد فعل  
 وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطاً وانه قد يدخل الواو على ان  
 ولو لم تغلغ معنى ان مع تقديم الدال على الجزاء اذا كان  
 نقبض الشرط اولى بجزائه منه نحو اكرهه ولو شئت فالتزم بعيد  
 عن الاكرام ونقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا  
 العلم ولو بالتصين ففعل الواو اعتراضة وقيل عاطفة على  
 نقبض الشرط اي اكرهه وان لم يشمتني وان شمتني  
 وقيل الحال والمعنى اكرهه والى لانه يشمتني فضا وتقديرا  
 هذا آخر البحث في العمل بالاصالة والان تشيع في القول



بالنحية فنقول واما المفعول بالنحية الذي في سبب  
 نية المفعول بالاصالة ولا نفهم ذلك من عبارته لم يوف  
 فحسب اي فائز خمسة بالاستفاد والى سبب لتعريفه من  
 المفعول بالاصالة بالاول ان بفعل صفا وان في ولكن بعد  
 غير الاستلوب ولا يجوز تقديم شي منها الا انما الخ على شي  
 في السعة وفي ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو عليك ورجل  
 اله السلام وان كيد المعنوي نحو شئت بها قبل الى بليلة كما  
 كما فلك ذلك الشعر وعاملها اي التمرة عامل متبوعها هو فذهب  
 سببها اما الصفة وان كيد وحطف اليان فلانها انما هي  
 بها معنى متبوعها فان كانت معها كشي واحد فاحترس  
 العامل لها واما البديل فلي كان البديل منه في حكم المسكوت  
 صار كان العامل دخل عليه واما المعطوف فلان كون الزف  
 واسطة بين العامل والمفعول هو القيس وواقفة فيه المبر  
 والتبر في والزحمة في ذين الحاب فلان فالق واخر  
 ازاها اي التمرة كما عرابه اي المتبوع ولو هو ما لم تست  
 نائي وذا صعب بالمر عطف على نائي لتوهم الجر به للتمزة فيه البأ  
 النوع الاول من الانواع الخمسة الصفة وهي التمر متبوعه وانما  
 وادرفان وذا قدم وهي تابع بديل بهية تركيبة متبوعه  
 على معنى كائن في مدلول متبوعه خرج به جميع النواصب والى  
 ليس واقله الجنس فلا يحتاج الى ان يربط لاخره ويدخل الوصف  
 بحال المتعلق نحو جاني رجل حسن غلامه فانه بديل بهية تركيبة

وقيل انه معطوف على الشئ في عليك جوت  
 ضرورة الشعر

ويحتمل ان يفرد السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام  
 الثاني معتره الى ويجعل ان يكون ورجحة اله جلة معتره  
 على حذف الخبر اي عليك ورجحة اله عليك السلام حسن

الحاق ثلثة ايام من اضر الشعر وحاق القر حلو وجهه  
 المواجه من النور الواقع عليه من الشمس بسبب قوته  
 في ظل الناصب

وقيل جاني والى مطلقا

مع الموصوف على معنى فيه وهو كوز حسن الغلام كونا حطابق  
 غير مفيد بزمان النسبة الى موصوفه وبما عرفت ان الحال  
 غير اخذ في التوفيق فذكره لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز  
 عن مدلول الحال ولو لم يخرج مثل اعجبتني زيد علمه او علمه وجاني  
 القوم كلهم لخرج بطلاق اذ دلالة على معنى متبوعه مفيد  
 بزمان النسبة لكن قبل يخرج من التوفيق الوصف لكشف معنى  
 الموصوف نحو الجسم الطويل الوبيض العميق فان المقصود منه  
 بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنقطة المؤكدة في  
 واضحة فان المقصود منه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة  
 على معنى فيه ويجوز تعدد دلالته لا مانع من اضافة اوصاف  
 متعددة في موصوف واحد نحو جاني الرجل العالم الفاضل  
 الحبيب النسيب المهابب ويجوز وصف النكرة بالحقيقة  
 او الكمية كالوقوف على العبد الزهني او الاضافة للعبد الزهني  
 قالوا يوصف ذلك الموقوف بكل نكرة دللت على صفة ويكون جمله  
 لكن خص الرضي الجملة بحد صدقها مضارع مثبت مثل ولقد امر  
 على اللبم بسني والنكرة بنكرة يمنع دخول اللام عليها نحو  
 جاني الرجل مثلك او غير ذلك بالجملة لكونها كالنكرة حتى  
 قول بها نحو جاني رجل ابوه عالم بول بعالم ابوه ولد لالها  
 على معنى في المتبوع كالمفرد الجبرية وهي التي يمكن ان يقال  
 لقائلها صادق او كاذب لا لالاشائية لانها لا تقع صفة  
 الا بتأويل بعيد فاذا قلت جاني رجل فأكبره فكانت قلت مفعول

لانها نكرة لان الموصوف والنكرة لا يكونان الا  
 خود من لانه ان دل على ذات معلومة ففوت  
 والاشارة والدلالة على الذات لا يكون الا للمفرد



في حقه اكره ان يمتحن لان يؤمر باكره قال سعد الملة والدين  
 التفات زاني في شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة  
 اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية وانثنية  
 لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان الموصوف عالم بالصفة  
 الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يحكي ما يكون الموصوف  
 ويميزه عنده بما كان يوفيه قبل ان يوصف انما يوصفون تلك الصفة  
 ويجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للموصوف حصوله قبل ذكره  
 والانثنية ليست كذلك فلو كان صفة انما يكون بتقدير  
 المفعول والخبر لان في نسبة خبر معلومة للموصوف حقيقة او شبهة  
 وهي كما تحصل بالخبرية تحصل بالانثنية ويلزم فيها الضم الرابع  
 الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتضى الارتباط  
 بما قبلها فاضيج الى رابطير بطا بما قبلها للثاني اجنبية والضم  
 فيها الضمير دون الخبر لان توجه الموصوف الى فوق توجهه اليها  
 نحو جاني رجل فام ابوه وقد يحذف الضمير لثبوتها والتقوي بالآخر  
 نفس من نفس انية ويوصف مرفوعة قوله بحال الموصوف  
 او ضم مصدره اي يقع الوصف بحال الموصوف اي باجعله للنكاح  
 حالا وصفه له ويجوز الا ما هو حاله وصفه في نفس الامر نحو  
 رجل من هذا القبيل وان السن عضوانه وكذلك حسن  
 الوجه بالنصب او بالجر لاسن وجهه وصائم نهاره بالرفع و  
 يوصف حال متعلق اي باجعله المنكح حال المتعلق وان كان  
 حال الموصوف في نفس الامر نحو جاني رجل من نعمة حسن

وجهه وصائم نهاره من هذا القبيل لاسن الوجه بالنصب والخبر  
 لان فيه ضم الموصوف بحال ما قبله ولا اختلاف القسمة في بعض  
 الاحكام اراد تفصيلها وبما ان احوالها فقال قال الاول الى الوصف  
 بحال الموصوف يتبعه اي الوصف في سبعة اشياء يوجد  
 في كل تركيب ويتقارب اربعة وقد سبق ان اول العمل بالنبذة  
 مثل اواب النبوع والاعراب ثلثة فالنبعية في عشرة في التثنية  
 والتكثير وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف  
 موزنا او نكرة فالصفة تثنى وقس على هذا حكم الاو او النثنية  
 والجمع والتذكير والثاني لكن النبعية في الجمع والثالث اعم  
 ثم ان يكون صفيقا او صميا فمخو رجال عالم تابع لمؤنث ناولا  
 اي هاء رجل ما يستوي فيه الذكر والذكر والا فارد التثنية  
 والجمع تابع للمذكر والمؤنث في ان ثلثة ولمنفرد في الاخر او نحو رجل  
 جرح وائمة جرح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدلان ورجال  
 عدل بلفظ المصدر ورجال كغير نحو جاني رجل عالم وجاني امرأة  
 صالحة ورجلان عالمان ورجال عالمون او عالمات ونساء مسلمات  
 او مسلمة والثاني اي الوصف بحال المتعلق يتبعه في الاولين من  
 السبعة المذكورة فقط التثنية والتكثير دون الخمسة البقية  
 وقد علم حاله بالنسبة اليها في بحث الفاعل نحو جاني رجال  
 راكب غلامهم وامرأة راكب غلامهم او رجل راكبة جارية و  
 رجلان راكب غلامهما ورجال راكب او راكبة غلامهم ولا  
 تؤتى موزنة التبعية وعدم التبعية في الاشياء المذكورة

من انه يجب ان يوصف بالفاعل والظن عند كبر  
 وانثنية بحسب ذلك او يجوز من



على معرفة الموقوفة والنكرة والمفردة والثنائية والجمع والمذكر والمؤنث  
 وسبق ما عدا الموقوفة والنكرة اراد ان يبينها فقال الموقوفة  
 قد مرها لشرفها لكون مفهومها وجوديا ما اى اسم وضع وضعها  
 جزئيا او كليا لشيء يمتثل بعينه اى بذاته المعينة من حيث انها  
 معينة وهذه الحثية مدار الوقف بين الموقوفة والنكرة فجل  
 موضوع لفهوم المعين بما اعتبر تعيينه والرجل موضوع لهذا  
 الفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يوفق بين النكرة و  
 الضم الرابع اليها وبين اسماؤه ولله والنكرة ما اى اسم وضع  
 لشيء يمتثل لا بعينه اى غير معين على ما راه الرضى لان النكرة  
 عند موضوعه لفرد غير معين من افراد الجنس للجنس من غير اعتبار  
 تعيينه بوجه السيد السند ومعنى على هذا موضوعه للمصحية والاعتبار  
 الفرد من خارج مثل التنوين فجل موضوع للمصحية الرقابية و  
 والا واديدل عليه التنوين ثم اراد بيان انواع الموقوفة  
 فقال الموقوفة ستة انواع بالاستقواء واضعاً للاسم الظاهر  
 موضع الضمير بعد المرجع النوع الاول المضمرات ومعنى ثلثة النوع  
 اما موضع الشخص متكلم معين وهو ضم المتكلم مطلقا والشخص  
 مخاطب معين وهو ضم النى طلب اولى بى معين بتقديم  
 ذكره ولو رتبة ادبوه كما اذا دل المقام عليه كما فى قوله تعالى  
 ان انزلنا من السماء ماء فالا ان المثل ليس اللواتى ان  
 هذا على رأى المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع  
 الموجودة فى الخارج ثلثة جزئى وهو الوضع لشخص بملاحظة

لفظ او معنى مثله

الاول

ذلك الشخص وهو وضع الاطلاق وكلى وهو اثنان وضع  
 لشخص باعتبار ملاحظة امر كللى عام ولا بد فى هذا القسم  
 من تعدد الموضوع لرك اذا اراد الواضع وضع انا مثلاً بما  
 خطا او لا مفهوم متكلم يحكى عن نفسه ثم يضع لكل شخص  
 من افراد ذلك المفهوم فالوضع كللى عام لكونه بملاحظة ذلك  
 العام والموضوع له شخص لكونه كل شخص من شخصيات ذلك  
 المفهوم العام ووضع الامر كللى بملاحظة ذلك الامر الكلى  
 اذا تصور مفهوم الحيوان النطق ووضع بارائه الانسان  
 فالوضع والموضوع له كللى عام ووضع انواع الموقوفة والحروف  
 ثم قيل القسم الاول من الوضع الكلى الى العلم فان وضع جزئى  
 كما دلت وقال المتقدمون من المحققين ووضع الانواع المذكورة  
 من القسم الثانى من مثلاً ان موضوع لمفهوم متكلم يحكى عن  
 بشرط استعماله من جزئيات الشخصية وعلى هذا يلزم ان يستعمل  
 التام جاز وهو اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها اتصال او انفصال  
 والى اوجها القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه لا يكون الا  
 رفع والانفصال اصل ولذا لا يجوز الانفصال الا بعد رفعه  
 وقد سبق بحث الفاعل والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو  
 اى المرفوع المنفصل وهو صيغ للثنتين ولذا اذكر بعد الم  
 المفردين وقيل الجمع بين وصيغهم صيغ للغيب انت بفتح  
 التاء انت بكسر التاء كما انتم انتن الخطاب انا نحن وابند  
 بالغائب لرعاية الترفى ومنه بدوا المتكلم نظراً الى اصالة

فالانقسام بحسب الاعمى ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور  
 وكل متصل ومنفصل ولم يوجد المجرور المنفصل فثبت  
 المنصوب المنفصل والمجرور المنفصل فى ابعاد اقسامه







هو لا غير وسمى بقلب الالف باء للوق في المذكور اذ قد يوق  
بينهما بالياء نحو تفر بين وقيل هو الاصل لبقاء بعض حروف  
المذكورة وسمى بقلب الالف ياء مبالغة في الوق ووه بقلب الالف  
صاء ساكنة في الوقف والوصل ومكسورة بل ياء وكانه اراد بها  
هاتين اللغتين واكتفى بالاعجم وتسمى ودعى بالياء وذات  
بالحاق التاء لم يذكر حاله استعملها ولما شاء اي المؤنث تان  
رفعا وتبين نصبا وجرا وحذفه ولان اصله تان ولجعا الى المذكر  
والمؤنث اولاء مذكورا وقصر ويكتب الواو بعد الحزرة للثابتين  
بالي حرف الجر وصل عليه الحمد ويكتب المقصور بالياء والجر  
اصلا ويبنى او انما اي اسماء الاشارة حرف التنبيه اراد به  
حالا لا شتهار اختصاص الاواما بالجل ويبنى للاشارة الى  
القريب او المتوسط ولا يبنى للبعيد فيجتمع مع الكافي نحو  
حذفك دون اللام فلا يقال هذا لك ويغسل بينهما وبين  
اسم الاشارة باننا واخوانه كثيرا نحو هذا ان ذاهما انتم اولاء  
وهما انتم هؤلاء وصاء الثانية تكرر للادلى نحو هذا او ينصل  
باخرها كافي الخطاب اي كافي تدل على الخطاب لبدل  
على حال المخاطب من الازاو والتنبيه والجمع والتذكير وال  
التانيث وهو حرف لعدم امكن التسمية لانه لو كان لهما كان  
محو لا ولا يمكن لعدم ما يد في خطاب المذكور والى بالفتح  
وفي المؤنث ذاك بالفتح تنبيهها والكا في جمع المذكور اكم  
في المؤنث ذاك والشار اليه في الكل مفرد مذكور وكذا الشئ

اي مثل ذاني النصرف مع حرف الخطاب او مثل ما ذكرته ذابو  
من ذان واولاء وناونان وتقول ذانك ذانكم ذانكن  
وانت راليه شئ مذكر واولئك الى اخره وتلك الي وتلك الي  
فيكون خمسة عشر بين وجمع بينهما اي حرف التنبيه حرف  
الخطاب لعدم المنع عن اجتماعها واخافه كل معنى لا يفيد  
الاخر نحو هذا كذا يفرد احد صانها الاخر نحو هذا ذاك وبنال  
اي يقول الوبي في مكانهم تلك في في الحى اللام به فحذف  
الي للسالكين بخلاف ذلك فان اللام فيه مخرجة بخرية  
بالفتح او بالكر للمذكر او للمؤنث ويجوز ايضا تحريك ان  
بها فيكون في في وتا فيحصل اربعة واولئك قال الرضى  
في اولى بالقصر وقال الفاضل القاصم فيه انه لو كان كذلك  
لكتب بالياء وفيه انه كتب الالف لصبر ورته في الوسط بانصا  
الكافي فالاول وجه انه يجوز ان يكون مقصورا او ممدودا وحذف  
همزة وذاتك وتلك شدة وتبين اي شدة وفي النون حال  
كونها للبعيد اي للاشارة الى المشار اليه البعيد لان زيادة  
الوف تدل على زيادة المعنى واذا استعملت في القريب المتوسط  
يكون بضم من التاويل واختلفت في شدة ذان وتان وتانه  
في المطولات من شرح الكافية وخبرنا فأنك ان اسم الالف في  
باللام ود في الخطاب في المفرد نحو ذلك او النون المشددة  
في التنبيه كذا ذاك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكافي  
نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون



استعمال واحد منها في موضع الآخر استعمالا في خبر معناه كما ان  
 استعمال الكل في الامر التعليل في خبر معناه بتقدير منزلة التي هي كال  
 لغية لكن قال الفاضل العصم في شرح التلخيص كثر استعمال  
 كل موضع الآخر اشارة للحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا في قوله البعيد  
 او المتوسط يكون استعمالا في معناه وعلى هذا فقولنا او المذكور  
 تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات واما قوله بالغف وهو الضم  
 والتخفيف وهما وهما بالغف والتشديد وقد يكون  
 يجره من والي وقد ينصل بهما الشدة والكافة وله  
 ثم وتلك خطاء وهما تلك فلما كان الى موضوعه لا يشار  
 الى المكان المحسوس خاصة وتستعمل في خبره لتقدير منزله يقال  
 هذا للقريب وهذا لك للمتوسط وما عداها في المكان  
 للبعيد والنوع الرابع في انواع الموصلة الالهية الموصولة  
 اي ما اشهر هذه الالهية فيما بين النواة وقد سبق انه في الموضع  
 بالوضع العام للموضوع له الى ص مثله الذي موضوع لكل معين  
 متضمن بالتصاف بمضمون جملة خبرية معلوم بثبوت عند السمع  
 كما ان قوله ولا بد له اي للموصول من صلة بمعنى لا يستعمل  
 في الكلام الابع صلة لا بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزء  
 منه بصلته بحيث يستحق الازاب المجموع لانه ينافي الالهية  
 الالهية لانه لا ينافي في الالهية يستحق الازاب بغيره جملة سماها  
 ولان وضع الموصول لا يعتقد المتكلم ان الخطاب يكون  
 يكون محو ما عليه بكم معلوم المحصول له مستمر نحو

الذي

نحو الذي يعني خلق الاشياء اوتي بعض الارضه نحو الذي كرمني  
 اذ بك مني زيد خبرية لا محل لها من الازاب لانها ليست محالة  
 الازاب على ما عرفت معلومة للسامع اي يلزم كرمي بحيث  
 يعلم السامع مضمونها ولون اعتقاد المتكلم في خبرية  
 معلوم من اعتراف معلومة للسامع لان الالتهائية لانه  
 على ثبوت مدلولها حتى يكون معلوما للسامع ولو كان  
 الجزية من معلومة المضمون له لا تقع صلة وبهذا اظهر الفرق  
 بين الموصول والموصوف في مثل لغيت من خبرية لان الموصوف  
 معلوم التصاف بمضمون الصلة قبل التكلم بخلاف الموصولة  
 بمعنى الموصول لانسان المعهود ومعنى الموصوف انسان  
 فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر اما لا  
 لا حكم عن سببها انه لا يكون العائد في الصلة الا الضمير واما  
 واما لانه الغالب لانه قد يوضع موضعه الالهية الظاهر كقول  
 ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع  
 اي في رحمة والاصل ان يكون الضمير ضمير غائب لان الالهية  
 الظاهرة غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم والمخاطب اذا كان  
 الموصول او موصوف خبر احسن واحد منهما نحو قول علي رضي الله عنه  
 انا الذي سمعتي امر جيرة والنحو انت الذي اكرمني وانا او  
 انت الرجل اكرمتك او اكرمني وذلك لرعاية جانب المعنى  
 واما اذا كان المتكلم والمخاطب خبر عن الموصول او الموصوف  
 فلا يجوز ان الغيبة نحو الذي قال كذا انا او انت ويجوز



عائد الى الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا  
 لخاصة موصوليتها والضمير اصد لائل موصوليتها  
 الرضى مسئلة  
 حذفه اي الضمير كثير في المفعول نحو اصد الذي بعث الله رسولا  
 اي بعثه وقيل في غيره ما يجوز حذفه نحو من بعث بالحمد ينطق  
 بما سخره اي بما هو سخره وقوله تعالى فاصبح بما تومر اي به و  
 فافض ما انت قاض اي قاضيه وهو اي الموصول الذي ما  
 عطوف عليه وهو الواحد المذكور واللام حرف توكيد والتعاقب بين  
 البعيرين والكوفيين زبدت لئلا يزم وصف الموفية بها كوصف  
 الموفية بالذكورة في الصورة والذي اسم موصول عند البعيرين  
 وزائد عند الكوفيين والموصول الذال الساكنة ثم كرت  
 فاشبعت فصار الذي وقد يشد يا صا ديا التي مكسورة  
 او مضنونة حتى توهم انه موب كاي والقياس ان يكتب  
 باللامين لكن لتتنزل لامها منزلة جري كلمة او في اللزوم  
 لام التوكيد ولما شابه اي الواحد الذان رفعا والذين  
 نصبا وجرا الذان وكذا اللتان في غير الفصح والاولى كونهما  
 كونهما موبين عند اختلافهما رفعا ونصبا وجرا كذا في الرضى  
 وهو مختار المصنف صعبا في تشبيه اسم الاشارة كما مر  
 والجماهير على انها مبنية والاختلاف ليس لكونها موبية  
 وكتب باللامين لئلا يتيسر الصوري بين وبين الجمع  
 وحمل على الذان والجمع المذكور في التسهيل بالاعا قل  
 الذين في الاحوال الثنت في الرفع والنصب على الاكثر  
 وجاء الذون في الرفع في لغة هذيل قال الزمخشري اعلم  
 الجمع على لغة هذيل والباء في الذي فكان اصد الذون

فمن

فحذف اصد الياء ثم اعلل فاضعون وحكى عن بعضهم  
 الذون في الرفع والذين في النصب والجر وقد يحذف النون  
 والتي كالذي في جميع ما جمعت هي للواحد المؤنثة ولما شابهها  
 اي الواحد اللواتي وهو تليل في الذكر وجاء فيه اللواتي محذوفات  
 والباء واللام بالجر والباء وهو كثير في جمع المؤنث والاول  
 كالعلي واللام بالباء فقط ساكنة او مكسورة واللام بالجر  
 فقط واللواتي مطلقا او نصبا وجرا واللام في الرفع واللام  
 بالباء واللام بالجر والباء كاستغناء بالجر واللام في الرفع  
 والباء قال في شرح لب الالب ان هذا واللام في جمع الجمع الاول  
 جمع اللاتي والثاني مع اللاتي وذا بعد ما كانتا للكنه فاستغنى  
 عن هذا عند البصريين فانهم يخصون الحكم بذا ولا يرون في سائر  
 من اسماء الاشارة مع شدة كونه بعد ما استغنى عنه ومع هذا  
 يحمل ان يكون زائد بمعنى ما اضعفت بحمل ان يكون  
 ما الذي صنعت فجوابه المناسبات مرفوع وان يكون اي شيء في الرفع  
 الاول منصوب وانه لذي العلم وقد يفسر في غيره وبالفقه في  
 الغالب والصفات ذي العلم واللبها امره ويستوي في هذا المذكر  
 والمؤنث والافراد والتثنية والجمع واي للمذكر واية للمؤنث والافراد  
 واللام قال التثنية زاني والسيد الشريف في شرح المفصل هو  
 مجموعها لا اللام وحدها على ما هو المتعارف في حرف التوكيد واليتميل  
 كلام المصنف صعبا لكنه مخالف لما سبق منه في اسم الفاعل والمفعول  
 خاصة على ما سبق بمعنى الذي في المذكر او في المؤنث ويجوز بمعنى

وهذا بعد الاستغناء من نون الغيبة  
 من الذي لغيت ذكره الرضى مسئلة  
 والكوفيين يحذفون في كل ما يشبهه



تشتبهما وجعلها اذا اعني زها متعدها او مؤنث يجوز عاين اللفظ  
والمعنى فيقال الضارب للمؤنث والمشتى والمجموع كما يقال الضاربة و  
الضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مؤنث او مؤنث  
مجموع مبتدأ او خبره يتبعان المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب  
بل الضاربان وكذا غيره والنوع الذي مس منه الانواع الستة الموقوف  
باللام سواء كان للعد الذي جى فانه المنبأ ورؤوفاني رجل فاكرا  
الرجل الموقوف بالانصاف بالمجئ ويؤك ارسلك الى فرعون رسولا  
فغص في عون الرسول ويؤجاني رجل فاكرا الرجل شيرا  
الى حصة معينة فوا او افراد اتعنت بذكرها سابقا وبقرينة  
الى الال فهو كغير الغائب او للجنس سواء استشهد بها الى مفهوم مدخولها  
من حيث هو وهو قسمي لاسم الحقيقة ولان الى هية نحو الرجل  
غيره جنس المرأة او من حيث وجوده في ضمن بعض الاواويل  
تعيين في الخارج بل في الذهن وبسمي لاسم العهد الزهني نحو  
او فل السون ككلمة اللحم حيث لا عهد اذ في ضمن جميع الاواويل  
وبسمي لاسم الاستواء كقوله فل الجنة الناس الا الكاوي  
كل كس وكل كافر ونحو جمع الامر بالصيغة وهذا وكل ام المصطفى  
في الال لاسم على تعيين للعد والجنس والعهد الزهني والاستواء  
من فروع الجنس كما عرفت وهو الخارج عند عصم الدين وقال  
بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعيين مسمى اللفظ  
الذي دخلت عليه وبسمي لاسم الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك  
المتعين انا في حيث هو وهذا لاسم الحقيقة او من حيث وجوده

في ضمن

في ضمن بعض الاواويل معين في الخارج فهو لاسم العهد الزهني او  
في ضمن جميع الاواويل فهو لاسم الاستواء او في ضمن حصة معينة  
فهو لاسم العهد والموقف بجزء الداء اي الصالح لان يكون في بغيره  
قوله اذ اقصده اي بالنداء او بالمناوئ شي معين نحو يارب  
وغير المعين نكرة نحو يارب جل والنوع السادس من الستة الكسرة  
المضاف الى احد هذه الالح اضافته معنوية لا لفظية فانها لا تقيد  
التوقيف وقد عرفت ان وغيره مثل لا يتوقف بالاضافة ثم ان الال  
الاضافة الى احد هاتين ان يكون بالوسطه نحو لاسم زيد ونحو  
خلام زيد ثم ان مذهب سيبويه في ترتيب المعارف ان الاول  
هو المظهر ثم العلم ثم اسماء الاشارة ثم الموقوف باللام والموصول  
والمضاف في مرتبة المضاف اليه والنوع الثاني من الانواع الستة  
للمعول بالانفعالية العطف بالحروف الى المعطوف باحد هاتين  
عطف عليه اي كرا وما الى الال لان المتكلم يكثر بالعطف الى طرف الال  
او يميل اليه وهو اي العطف ما مع ينوسط اي يقع دائما  
الصفات المصدرية بالواو على تقدير تسمية وان كبر المصدر  
بالواو ثم للتدرج بينه الى التابع وبين متبوعه احد الحروف  
ولان لم يكن في كلام المصمحل بنا سب ذكرها فيه خبر عهد المحل ذكر  
ها صفا فقال وهي اي الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه  
هو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بل ان  
والداء مع الدلالة على تعقيب المعطوف وتمر له مع الماملة وهي  
له مع الدلالة فيه وتعنية فارجية ومعطوفها جري قوي او

اي نكح كونها صفات مع واو الاوصاف لا معطوفات  
وقد يجوز غيرها وقت انتع ان وكونها مخصوصة بتعريف محلي  
وقد يفسر في معنى الواو نحو قوله اسم اذا ربت  
فسميت فترت كل



او ضعيف مما قبلها ليدل على قوته وضعفه ونحو ذلك ان س صي  
 الانبياء و قد مر الحاج حتى المشاة فان الدهن يثبت الموت  
 ويندرج من الاول الى الثاني وكذا في قدوم الحاج وان لم يكن  
 في الثاني كذا بل الموت بقوم بالناس والانباء ومختلفين  
 وكذا قدوم وادوا وادام نسبة الحكم الى احد الامرين او الامور  
 مبرها غير معين عند الحكم فالو وقد جاء او بمعنى الى او الا واقول  
 في نفس هذا الظاهر ليس بجففي والتحقق ان ادبنا هاتم  
 رأيت الفاضل العصم يقول والظاهر انه معناه ويستغاف منه  
 ما يؤول الى احد المعنيين فان قولك لا تظن او تعطيني  
 ض من معناه ان احد الامرين واقع البرية واستغاف ان الزوم  
 ينقطع عند الاعطاء او ان الزوم كان في كل وقت الا وقت الاعطاء  
 انتهى فوقع الترادف بما جرد الى ويجيء او بمعنى بل ويخص  
 بالحمل وليس جئت في عطف بل حرف استئناف واذا عطف  
 بما لا زوم قبل المعطوف عليه اما واذا عطف باو ويجوز ترك  
 وانك بعضهم كون اما حرف عطف لانها قبل المعطوف عليه  
 ليست للمعطف قال الرضي والحق هذا والى طرف الواو  
 انه اخلت على الثانية واما متبوع لاحد الشانين غير عاطفة  
 ويزوم قبل ام المتصلة صفة الاستفهام ويكون المعطوف  
 والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد اذ قولك اريد عندك  
 ام عرو في قوة قولك ايها عندك والمنقطعة غير مختصة  
 بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستئناف

لان ثبوتها على الاول وهو ان يكون

وقال ايضا ليس الواو المعطف الثانية على  
 الاولى والثانية المعطف ما بعده على ما قبلها لانه  
 لم يوجد في كلامهم عطف حرف على حرف متصلة

كلام

كلام بعده بمعنى بل والخبرة غالب اما الاستفهام مثل انما لا بل ام  
 شاه بل اصي شاه ولما انكار نحو اسم يقولون اخره وقد يكون بمعنى  
 بل فقط بان يضرب باسم عن الاستفهام وبفصله بما بعده الاخبار  
 كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو من بين الامم المعنى الاستفهام  
 او يذكر بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام جعل تسوي الظلم والنور  
 وكقوله تعالى ام تمخذ الذي هو ضد لكم ولا تنفي ما ثبت للاول  
 نحو جاني زيد لانه وهو مختص بالثبوت لا يبيح نفي ولا نفي ولا يجوز  
 تعدد المعطوف به فلما يقال جاني عمرو لا زيد لا بكر والمعطف  
 به على الثاني فيقال يا زيد لانه وكذا في النسب بل والثبت  
 اسم من المعطوف والمعطوف نحو ما زال زيد تعالى لا قاعد او بل تقع  
 بعد الاشارة والنفي باتفاق من البصرين والكوفيين في الاشارة  
 لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوب  
 بان جعله كالجملة يذكر لان ذكره كان خطأ وعمدا وسهوا وفي  
 النفي والتمس نحو ما جاني زيد بل عمرو ولا يجيء زيد بل عمرو  
 فكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوب  
 لكن ما بعده بل لا تنفي وعند المبردين في النفي مثله في الاشارة  
 فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل السبب السند  
 شرح المفتاح عن بعضهم انه في النفي لاثبات الحكم للمعطوف  
 بعد نفيه عن المعطوف عليه ويبين على هذا اعتداهل  
 البديهة من اداة القصر واذا ذكر قبله لان كان الكلام  
 متبعا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهو لنتي الحكم للمعطوف

اي لا خراب وفتح الاول فلفظ او لا  
 بل استغنى منه الى كلام مستأنف مثله



عليه واذا كان متبعا فلتقوية النفي في المعطوف نحو ما جاني زيدا  
 لا بل عمرو وما يعدل باقي الخذف المذكور واذا عطف بها الجملة  
 على الجملة بعبد الا انتقال من حكم الى اعم ولكن ليست عاطفة  
 اذا كانت مع الواو اتفان بل تخفة في المشددة ونشرها مغايرة  
 ما بعد هالي قبلها نفي وانسانا ولو معنى نحو ما جاني زيدا لكن عمرو  
 ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد نجى عاطفة للمفرد في الكلام الموجب  
 جملة على بل نحو ما جاني زيدا لكن عمرو قال الرضي ليس لهم به شئ  
 فقد تم العشرة وذا وبعدهم اي المفردة والاصح ان ما بعد عطف  
 بيان وزاد الكوفون ليس والاضمة والنواي الا اذا عطف  
 اي اوقع العطف اي اقراره ابقاع العطف على الضم لا الظاهر  
 المرفوع لا المنصوب وسبجي حكم العطف على الجر والنصل  
 لا المنفصل فان النفي لا شرط للعطف فيها بارز كان ذلك  
 النصل او مسترا ضمير غائب او مخاطب او متكلم مفرد وثنية او  
 جماعية توكيد او لا بمنفصل له ويقع تركه عند البصريين في  
 السبعة وعند الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا و  
 نحو زيد ضرب هو وخلاصه ونحو الزيد ان ضربا صي وعمر ونحو الزيد  
 ضربا مع عمر ولان الفاعل النصل كالجزء من الفعل لكون  
 الاتصال في الطرفين من الفعل لكونه محتجا الى الفاعل  
 في الضم لكونه محتجا اليه لعدم انتقاله في التلخيص فصار العطف  
 عليه كانه على بعض حرف الكلمة فاكد لينظر انه منفصل  
 في الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على التاكيد لان

في حكم المعطوف عليه فيضم ان يكون تأكيدا ولا يجوز في كل  
 وقت الا وقت ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه  
 ولو كان بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى يا اشرك و  
 لا آباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح عند الغريقين لطول  
 الكلام به وانسانا نحو ضربت اليوم وزيدا ونحو ضربت انا اليوم  
 وزيدا واذا عطف على الضم المجرور لان العطف على المظهر لا  
 بشرط فيه شئ احمد الى فاض اي الى في المعطوف حرفا كان  
 او اسماء مضافا لكال الاتصال فيكون كالعطف على بعض  
 حروف الكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به في الاستدراك مذكرا  
 والفصل مذكرا والفصل في المرفوع نائب عن التاكيد واذا لم  
 يكن الاصل لم يكن البديل وايضا اذا عطف الضم المجرور على مثله  
 لا يعطف الا بالي رفاطرو وعند الكوفيين يجوز بلا عارده نحو  
 مرتبك وبزيد والي في المعطوف زائدة اما في حكم العدم و  
 الجواب الاول بدليل لال بيني وبينك اذ بين لا يضاف  
 الى المتعد واما كسائر الحروف الزائدة والجرية كافي كوفي الاله  
 وبين مضاف الى المتعد ومعنى لان ان في ذلك كان الاول  
 مضافا اليها افتراء الرضي والمعطوف في حكم المعطوف  
 عليه فيما يجب ويمتنع له في الاحوال العارضة لا بالنظر الى  
 الغية فقط او مع نفي التال بجنس سببه باحد صي فيجنس الوض  
 به ايضا نحو يا زيد والي انا وما عمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيدا  
 فان سبب لزوم جرد الما من اللام وهو لزوم اجماع



اداني التعريف لم يوجد في المعطوف وسبب بناء عمر واغنى كونه  
 مساوي مفودا موفته غير موجود في عبد الله وسبب اعراب عبد  
 الله لم يثبت في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف  
 عليه لم يحرك نحو ما زيد قائما او بقائهم ولا ذا احبب عمر ولا يرفع  
 واحبب على ان يكون خبرا مقربا اذ لو كان منصوبا يعطف  
 على قائما او مجزا يعطف على بقائهم ان يكون خبر عن زيد فبذلك  
 ان يكون فيه ضمير له كافي قائم ولم يوجد لان في قوله عمر وفلم يحرك  
 الاعطف اليه على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل  
 العصام يجوز عطف ذا احبب على محلى قائم او عطف عمر و  
 على زيد فيكون من قبيل عطف معمول على عامل على محلى آخر وقال  
 ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعمر قاعد به عطف مفودين  
 على مفودين ويجوز عطف شئين بحرف واحد على معمول عامل  
 واحد بل اشياء على معمول عامل واحد بالاتفاق لانه باقعة الى  
 العاطف مقامه والواحد يقوم مقام الواحد مختلفين في  
 الاواب نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد او متفقين نحو ظنت  
 زيد قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيد عمر افاضل وبكر احمد اكر  
 كرميا ولا يجوز عطفها بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين  
 في المفعول اتفقا في العمل واختلا لان حرف العطف كالعامل  
 ولا يغوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما في ان زيد  
 يضرب عمر ولو خالد ابكر وان زيد يضرب خلافة وعمر اخوه  
 وجوز الاخفش اذ لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف

الجوز بغير لا التوكيد للشيء فلا يجوز دخول زيد على عمر وبكر خالد  
 لوجود الفصل ويجوز زيد في الدار والحجرة وعمر عند عدم الفصل  
 قوله الا عند تقدم الي راعى رأى وصحواى الاكثر منها الاكثري  
 نحو في الدار زيد والحجرة عمر ونحو ان في الدار زيد والحجرة عمر المراد  
 به تقدم المجزوء على المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف والمعطوف  
 عليه وعدم الجار في جانب المعطوف على ما مر في بحث العامل  
 لان مورد السماع هكذا لا تقدم الي راعى الرافع والنصب  
 لانه يزم ان لا يجوز هذا المثال بل مثال النتن لان التقدم  
 على العامل المعنوي لا يتصور ويحمل ان يكون المراد لو  
 كون الي رافع على ما روى عن الكسائي والفاء و  
 الزجاج والافش فحينئذ يجوز المثالان ونحو في الدار  
 زيد وعمر والحجرة ومنعه سبويه مطلقا لذكرنا والفاء معه  
 على ما نقل ابن مالك عنه وصح ايضا ان الي راعى كل صوت  
 يتوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله ما كل سودا نقر  
 ولا بيضاء شحمه اي ولا كل بيضاء وانما جرت الاكثر بظن  
 الضابطة المذكورة قياسا على مورد السماع كما ذكره ونحو ان  
 اكل امرئ تحسب من امرؤنا برنوقد بالليل نارا اذ العطف  
 على معمولي عاملين خلاف الاصل فاطرد في مورد سبويه لا في خبر  
 كذا في الرضى والثالث من الخبر ان كيد قال في الصحاح  
 التوكيد وان كيد والتوكيد التقدير ولا كفى تصحيح بما  
 بما يطلق عليه لفظ ان كيد في نفسه ترك نحو بفتح ان

ولذا جاز عند ما زيد بقائهم ولا فاعده غير وبقية  
 قاعد مستقلة  
 نحو ابتغى منها ففعل لوجود الفاصل بين  
 العاطف والمعطوف المجزوء وعند غيره لعدم  
 صوازه في ذاته

وهذا الاحتجاج ان كان فاعله النتن الا ان  
 الاحتجاج الاول مشهور في كلامهم بل هو المشهور  
 فيه بناء عليه تقدم وان كان على خلاف ظاهر كلام  
 الصم



ان معناه اللغوي ينسب من تعريفه وشرحه في نفسه فقال  
وهو قسمان لفظي سمي به لا بغير اللفظ كما ينور المعنى المعنوي  
ينور المعنى فقط سمي داعنويا واذا كان لفظيا فزعمها  
وهو تكرير اللفظ الاول بمعنى تكرره اما بعينه او بموازنة مع  
اتفاق في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه كائن  
في المضمير المتصل ولا يخفى ما في عبارة المصنف من المسامحة لان  
التكرير ليس التاكيد الا اصطلاحا الذي هو التابع ولذا قد  
فسرناه بالمراد فاضل عطف المرادف لان الظاهر عطفه على  
المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكدة  
بفتح الكاف الذي هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ  
الاول فهو اقام نوع معطوف على التكرير والضمير راجع  
الى اللفظ الاول او مجرور معطوف على المضاف اليه  
فيكون من قبيل عطفها تبينا وما باردا اي او ذكر مرادفه  
او المضاف مقدر ويجري اي التكرير مطلقا فيصح قوله  
في الالفاظ كلها على عمومها اسماء او افعال او احوال مفردة  
او مركبة او اخرى التاكيد اللفظي من المعول فيتحصل الالفاظ  
بالاسماء اي في الاسماء كلها لا ببعض كالمعنوي ولكن لانه  
يساى التمثيل نحو جاني زيد زيد او حسن بسن و ضرب  
انت وضرب ضرب زيد وضرب الثاني غير عامل وكونهم نغرا ولا  
لا في جواب هل عندك زيد فقام زيد قائم وضرب زيد  
زيد وزيد في الدار في الدار او في الدار خلافا في الدار خلافا

على ان يراد بالمصدر معناه المصدر على  
السنة او الجار مثلا

ذكره الفاضل العصم في بحث العطف

وزيد

وزيد ان لفظ بشكر ان لفظ بشكر وقد دخل الفاعل  
وشم على ان اكيد اللفظي ومعنوي مخصوص بالمعارف من الاسماء  
اي لا يكون متبوعه الالفوف ولا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها  
اريد بها العموم والخصوص باتفاق البصريين وقال الفاضل  
العصم والظاهر هو ان ضمت شمر الكلمة الى التاكيد وهذا  
المنكر كالمنونة والكوفيتون جوزة التاكيد المنكرة بما عطف  
والعين اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ودينار ويوم  
وليلة بخلاف رجال وراهم وهو اي التاكيد المعنوي لفظ  
وعينه بمعنى ذاته وقد سزا وفيها الباء فيقال جاني زيد نفسه  
وبعنه فلا يكونان هذا المعنى التاكيد او ينصرف فيها او لا  
وجمع فله في التنبيه والمعين هو الاول وفي الضمير في المفعول  
وبشني للثنية وجمع للمعين تقول جاني زيد نفسه والزيد  
الضمير على كافي قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اليه احسن  
اجتماع متينين من معنى الاول جزء من ان في مضاف  
احدهما الى الاخر ونفسا على ما صكاه ابن كيسان عن بعض  
الرواة والزيدون القسم وصعدت نفسها او نفسها  
الهندات انفسهن وينصرف في البين مثلهما وكلما هي للثنية  
المذكر وكلتا هي للمؤنث ويؤكد بها المشي غالبا وقد يؤكد  
متعدا غير مشي اخذ عالمها معنى نحو انطلق زيد وبعث  
كلما هي ولا تقول توقع زيد وذهب عن كلما هي وقد يؤكد  
المذكر والمؤنث بكليهما وكذا يؤكد به الواحد مذكر او مؤنث

يجب اضافتها الى ضمير المشي



والجمع اذا صح افتراق اجزائها بالنسبة الى ما نسب اليها  
 باختلاف الضم او الادغام وتذكير وتأنيث تقول فترى الحجاج  
كلمة والصيغة كلها ولتتربت العبيد كلهم والجواري كلهن و  
 اجمع واكتع وايتع او ابصع بالصا والمهمل او بالبعث يؤكدها  
 واحد وجمع يصح افتراق اجزائها باعتبار نسبة الكلام باختلاف  
 الصيغ تقول اخذت المال اجمع ولتتربت الجارية جمعاء  
 وجاءني القوم بجمعون وجاءني النساء جمع ويجوز اجزاء الجمع  
 غير المذكور السالم بحري المؤنث في كلمة وجمع واخواته فتقول  
 بالرجال او بالنساء او بالقصور بالزينة او بالدور كلها  
 لنا ويلها بالجماعة ويجري جمع المؤنث الا في مع المذكر المكسر  
 خلافا للاندلسي فوبالزينة او القصور او الدور كل جمع  
 ولا تقول بالرجال كلهم جمع بل كلهم اجمعين واكتع  
 وايتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر وجوز الكوفيون  
 تشبيه المذكر والمؤنث تقول اجمعان وجمعان وان ذكر اخواته  
 لكنه خبر مسمع وهذه الثلاثة اتياع جمع تبع كوسر واوسر  
 لان اتياع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في القاسوس  
 محركة بمعنى تابع ويجمع على اتياع لاجمع لان له معنى يتوب  
 من معنى اجمع على ما قيل ان اكنع من حول كنع بمعنى تم وابصع  
 من بضع الوتر بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى بوي  
 واتبع من التبع بمعنى طوبى العتق مع شدة مغزاة قيل  
 لا معنى له فيكون مثل حسن لبس ولا شدة هذه

الثلاثة

الثلاثة عليه اي على اجمع لان اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية  
 بخلافها كما سبق ولا تذكر هذه الثلاثة بدونه لئلا يتركب الصريح  
 وقيل تذكر ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون اخواته كما في قوله  
 تعالى نسجه الملائكة كلهم اجمعون وبدن كل وذكر كل بدون  
 النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون  
 الاخر قوله الفصح من الكلام لا يبعد ان يكون قيداً في معنى  
 عدم التقدم وعدم التكرار وهاتان الحان نفسيه تتبعهما  
 لاجمع وفي الرضي ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع من احدى اقواته  
 والمشهورة اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابدان اجمع  
 ثم يؤتى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكنع ابصع ايتع ولو  
 اريد الجمع بين الالفاظ التأكيد المعنوي بعدم النفس  
 العين ثم الكل ثم اجمع ثم وتثم واذا اكد المضمرة المرفوع  
 المتصل بالزاد او المستكن بالنفس والعين اي باحدهما  
 او كليهما اكد اولاً بمفصل لينج المؤكد عن كون كالجاء  
 وبغيره في صوغ الاستفهام فلا يكون تأكيداً بمنزلة  
 تأكيد خبر الكلمة وقيل لدفع الالتباس بالفاعل كوزيد ضرب  
 هو نفس او عينه وضربت انت نفسك او حينك وضربت  
 انا نفسي او عيني اعلم ان فائدة التأكيد اللفظي غالباً  
 وضع لتوضيح السامع ان المتكلم غلط او يجوز كما او اقلت جا  
 جاني زيد يجوز ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول  
 جاني عمرو فغلطت فقلت زيدا وان مرادك جاني خبره

والجمع اذا صح افتراق اجزائها بالنسبة الى ما نسب اليها باختلاف الضم او الادغام وتذكير وتأنيث تقول فترى الحجاج كلمة والصيغة كلها ولتتربت العبيد كلهم والجواري كلهن و اجمع واكتع وايتع او ابصع بالصا والمهمل او بالبعث يؤكدها واحد وجمع يصح افتراق اجزائها باعتبار نسبة الكلام باختلاف الصيغ تقول اخذت المال اجمع ولتتربت الجارية جمعاء وجاءني القوم بجمعون وجاءني النساء جمع ويجوز اجزاء الجمع غير المذكور السالم بحري المؤنث في كلمة وجمع واخواته فتقول بالرجال او بالنساء او بالقصور بالزينة او بالدور كلها لنا ويلها بالجماعة ويجري جمع المؤنث الا في مع المذكر المكسر خلافا للاندلسي فوبالزينة او القصور او الدور كل جمع ولا تقول بالرجال كلهم جمع بل كلهم اجمعين واكتع وايتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر وجوز الكوفيون تشبيه المذكر والمؤنث تقول اجمعان وجمعان وان ذكر اخواته لكنه خبر مسمع وهذه الثلاثة اتياع جمع تبع كوسر واوسر لان اتياع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في القاسوس محركة بمعنى تابع ويجمع على اتياع لاجمع لان له معنى يتوب من معنى اجمع على ما قيل ان اكنع من حول كنع بمعنى تم وابصع من بضع الوتر بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى بوي واتبع من التبع بمعنى طوبى العتق مع شدة مغزاة قيل لا معنى له فيكون مثل حسن لبس ولا شدة هذه



او علامه فتجوزت فدفعته بغيره فكذا المعنوي في النفس  
 والعين وضع توهم التجوز وفيها ادعى من الفاظ المعنوي  
 وضع توهم السماع عدم شمول المؤكده للمراد من الاجراء كي  
 واثان الفرائد يتوهم السماع انك قد اذنت بعضه ففقد  
 يقول لك كلمة او اجمع نفس على هذا قوله فوجد الملك  
 كلامهم اجمعون كلاما يغيب شمول السجود لافراد الملك  
 فاجمعون كل على تأكيده هذا ما نص عليه الرضي وقال في  
 والدين النفس زاني ان الاول يغيب الشمول والثاني لا يجمع  
 على السجود في زمان واحد لانه من الجمع كانه قيل بانكر  
 واحد منهم السجود وسجد وجمع بين والرابع من الخسبة  
 البديل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة  
 ظاهرة وفي الاصطلاح المقصود اي التابع الذي قصد  
 بالنسبة اليه نحو جاني زيد اخوك او نسبته الى الغير كوضعي  
 زيدا اخوك بالنسبة الكائنة في الكلام خرج ماعدا العطف  
 بالحروف ووزر اي المنبوع حال من الضم المستكن في المقصود  
 اي مجاوز ذلك التابع المنبوع في كونه مقصودا بسبب  
 نسبة الكلام بان يكون ذكر المنبوع توطئة وتمهيدا  
 لذكر التابع فبذلك ان يكون مقصودا لاجل ذكر التابع  
 لصلوة الاجمال والتفصيل لان في ذكر الشيء اول الاجمال  
 ثم تفصيله تقييد في الذهن لانه وقوع بعد الطلب  
 خرج العطف لان المنبوع ايضا فيه مقصود واورد

قال الرضي اجمع النجاه على ان مثل السكون ان  
 ورث بك انت وبه هو تاكيد لا بديل وقال  
 وضع يجعلون نحو زيد بن ابي لهب بن ابي لهب وهو  
 تاكيد لغرض الرجوع الى الشيء واحد متكررا

الرضي

الرضي العطف بيل لان المنبوع فيه غير مقصود واجيب بان  
 يقع قصدا ثم يوضح عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين  
 على سبيل التعاقب بخلاف البديل فيه ان بدل العطف ثلثة ا  
 اقسام قسم يقصد فيه الى المبدل منه عند انتم توهم انه ما سبق  
 به لسانك وانك غالط فيه وتقصد الى البديل وبسمي هذا  
 بديل بدء وشرطه الترتيبي من الاول الى الثاني وكثيرا ما يستعمل  
 البقاء كقولنا ان بدر شمس وقسم تقصد الى المبدل منه  
 لسانك المقصود الذي هو البديل ثم تدارك بالبديل  
 وقسم يندرك سبق لسانك الى المبدل فالقسمان الاول  
 كالعطف بيل في كون منبوعه مقصود معه بالنسبة على سبيل  
 التعاقب واقامه اي البديل اربعة باكتفاء بدل الكل من  
 الكل وهو المبدل منه اي بدل هو كل المبدل منه ان صدق  
 اي البديل والمبدل منه على شيء واحد بان ماصدق عليه احد  
 شي صدق عليه الآخر نحو جاني زيد اخوك ونحو اخي زيد  
 الى العالمين وبديل البعض من الكل اي بدل هو بعض المبدل  
 منه فالاضافة في هذين بيان ان كان مدلول البديل  
 جزئيا لمدلول المبدل منه فخرت زيدا راسه ونحو البعض  
 ان س من عصي الله تعالى منه وبديل الاشمال اي بديل  
 اشمال احد على الآخر غالبا فالاضافة في ملابسة ان كان  
 بينهما اي بين البديل والمبدل منه تعلق واتصال معنوي  
 كاش يفهم اي كون البديل كل المبدل منه وكونه جزءه

في اذا ارت ان تقول جاري فسبق  
 على نك رجل مستطاع



فيه اي الى ان شئنا احداهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي  
التعلق بشئ واحد نحو اعجبتني زيدا كائن بحيث ينظر اليه  
النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو البديل منه  
اي يكون ذلك الا منتظا بسبب ذكر الاول لكونه داعيا  
على الثانية اي لا يكون النسبة اليه غير صحيحة معنى وتبين  
اي النفس التي ذكرت في ذم البديل فيكون اجمالا وتقتضيه  
مقصود ان من الابدال فخرج المثال المذكور لان التعلق  
بينهما ليس بهذه المثابة فهو من الابدال الغلط نحو سلب  
زيد ثوبه فانه مني قيل سلب زيد ينظر السامع الى شئ يصح  
استدلاله بسلب اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما  
وكذا مثل احفظ الله تعالى حقه وتصبب النور في  
بدل الغلط اي بدل بسبب غلط المتكلم ان كان ذكر المبدل  
منه غلطاً حرجا بسبق اللسان والغلط فيه حكمي والبدل  
النسيان نحو رايت رجلا حمارا او حمارا وهو المنبادر  
الثاني عند طلقاته ولذا اخضع اليه في قوله ولا يقع  
اي بدل الغلط في كلام الغصبي بل يؤرده وانه بدل  
لان الغصبي يريد ان يكون الغلط فيه بالعطف بين خلاف  
غيره فانهم ييقنون على البديل واما قوله الذي يشترج  
فيه الترخي المسبق ببدل بد فانه يقع في كلامهم ولا  
هو ان ادرك الترخي لم يتوض له ولا يذهب عليك  
ان ما استدل به من ان ذكر المبدل منه يقع فوطئه لذكر

البدل

البدل انما هو في خبر بدل الغلط وانه يحكى في الالفاظ كلها مثل  
التاكيد اللفظي فيقال قام جازيلا وزيدا من في الدار ان  
تدرك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم قوله يجب  
وصف النكرة المحضة المبدلة من الموقوفة بدل على ان المطابقة  
بينهما تعريفا وتكبير لا زنة مثل جاني رجل غلام زيد بول الكل  
فلا منع من قودرت بزيد حمارا واما بدل البعض وبديل الاشياء  
فلا بد فيها من ضم المبدل منه فيتحقق ان به لا محالة وانه يجب بدل  
الكل لكونه كالمجا في نقصان النكارة ولذا يكون المقصود  
انقص من خبره من كل وجه وبطل لا يجب بل يجوز عند ابي علي  
اذا اشتمل البديل النكرة على زيات ايا حسب مفهومه او بغيرها  
نحو زيدا الروح فهو ارجح الى الخلف قال الرضي والحفي  
مع الجعلي ولو لم يوصف اللفظي والمعنوي اتحد قولهم  
مع الجعلي نحو قوله تعالى ان جنه ناصية كاذبة ولا يبدل  
الاسم الظاهر من المضمحل بدل الكل في الكل لان المضمحل الغائب  
لان ضمير المتكلم والني طب او في المعارف فابدال الظاهر ما يجوز  
ابدال الانقص مع اخذ مدلولي البديل والمبدل منه والبديل  
لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص وهو العلة  
وان اقتضت عدم جواز الابدال من الضم مطلقا لان كل ما في  
الانه سوي في الغائب لعدم كونه مثلها نحو ضربته زيدا وسبع  
الضغنى مرتب على السكنى عليك الكريم ولذا لا يجوز الجواز  
في الضم كلها واما بدل البعض والاشياء والغلط فيجوز فيها

واما زيدا وثنية وجعا فلان في بدل  
الكل فخط صحت به الرضي مثله

اقسم البديل اربعة ولطفا في معرفتنا  
او نكران او مختلفان فيحصل ستة عشر  
اذا لم يشتر بعضه البديل من المبدل منه كما  
سبق الاثارة اليه مثله

وهذا ايضا ستة عشر  
لان قسم البديل اربعة وفي كل بدل  
او البديل منه اما طاهرا او متزائفا

الضمان



ابدال الظاهر من المضارع مفعول كان لتغابر معان في موضع  
 نصفك واجبتك وضربك الى روض بني الى روض النور الى  
 في النوع الي عطف البيان وهو تابع جئى بلا بضع متبوعه  
 ولا يذم منه ان يكون ان يع اوضح من المتبوع لا مكان حصول  
 الايضاح من اجنى اسمها كما اذا كان شخصان مكنيا كل بالي  
 عمرو ولشئى ص كفرة اسمهم زيد وواحد منهم كنية ابو عمرو  
 فقلت جاني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ولا يبدل عطف على  
 جئى على معنى حاصل فيه اى في متبوعه خرج به اللفظ المع  
 التوضيح قال الفاضل العفصم فلا يجعل ما يجمل كونه صفة  
 عطف بيان وجعل صاحب الكشف فائد عطف البيان  
 في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الموضع  
 باله ابو حفص عمرو بن ابو حفص كنية عمرو بن الخطاب وعمر بن  
 بيان له وثابه وثابه ما ستمها من ثوب ولا دبر اقول اللهم  
 ان كان فجر وقصته معروفة في ما ذكرنا من المعول لا فلتكون  
 فذلك ما ذكر من المعول بالاحالة والمعول بالتبعية ان احكت  
 احكت الباب الثالث من الابواب الثنية اللاتي الرساله  
 مجموعها في الاعراب وهو في اللغة اما من اعراب بمعنى اوضح لا بضع  
 المعاني بعضها من بعض او عربت معدة اى فسد والمعول لا زاله  
 بمعنى ازاله الفساد ولا زاله فساد النابس بعضها بعض وبنى  
 الاصطلاح شئى حركه او حرفا وفدا جاء من قبل العمل والحج  
 من العامل فظاه في الحركه والخذ في الحرف في السمس والست

لان الاخر ساكن قبل العامل فيتحرك بحركه في اللفظ فيتحرك  
 اوقبه لول قبله ثم تحذف به حوله واما في الحرف في غيرهما فظاه  
 لانه موجود قبل العامل مثلا سدين وسلمين ومسلمان و  
 مسلمين صيغ موجوده قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد  
 الا ما يوجد قبله والذي يظهر ان حروف الاعراب لا تدل على معنى  
 قبل العامل بل معنى الجمع والتثنية بفهم من صيغتها على الكثرة  
 من الاقوال او تدل على التعدد على ما صرحوا به عند المصنف بعد  
 قوله تدل على المعاني المختلفه او عليها وعلى التعدد وباعتبار  
 والاعراب على المعاني يعتبر صدورها بالاعراب لان حروف المعاني  
 بالاعراب حروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت  
 موجودة واما فالاعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد  
 العامل هكذا ذكره المصنف في الامتحان وطرد فيه جميع التثاني  
 موبيا كان مفودها او مبنيا لان التثنية لما كانت مطرقة  
 اراو وان تجعلوا كل ما على وتيرة واحد من الاعراب في جملان  
 وجلبين ومعدان ومعدين والذنان والذين تختلف به اى  
 بسببه آخر المعرب والذي يقتضيه تعميم الاعراب للفظي  
 والتعديري والمجلى كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها  
 ولكن يا باه اضافة الاخر الى الموب فلا بد تخصيص الاعراب  
 للما ولين وجعل البحث عن المجلى مستطردا ومن ان يريد  
 بالمبوب ما فيه الاعراب موبيا او مبنيا والمراو بالآخر ما كان  
 اخر عند الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كذا ال زيد و

لانها من حروف المباني عند مطلق  
 تدل على ان علامة التثنية والجمع من المباني  
 لا المعاني مطلقا



والمراد كذا فائدة وباء بفتح واء اي الماواب مطلقا  
 نقسمها اربعة بالاشتقاق او متداخلة بدخل اسم بعضها بعض  
 لانها متغايرة لا تشابهة مثلا اسم التفيم الاول دون  
 الاواب وصحت توجد في التفيم التي بعد ما كنفيم الاسم  
 الى الموب والبنى باعتبار رغبته الى الموقنة والكرة والى المفود  
 والتشبه والجمع التفيم الاول من التفيمات الاربعة تفيم  
 بحسب الذات والحقيقة اي ذات الاواب وحقيقته باصبع  
 ولكون ذات الشيء مقدا مقدم فنقول هو اي الاواب امام  
 حركة وصل الاصل لحقتها وكونها اول على المقصود ولذا  
 قدم او حرف وهو نضعيف الحركة او مشابهة وليس اصل  
 او حذف ولا يكون حذف الحركة او الحذف ولذا اخر الحركة  
ثلاثة بالاشتقاق ضمن سميت بها لانضمام التفيمات بها  
 فتحية لا تنوع الغم بها وكما لشغل الحنك كما جئتكم نحو  
 جاني زيدا ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والق  
 وباء لان الحركات ابعاضا فوجاني ابوع ورايت لاه  
 ومررت بابيه وتكون لانه مثل حرف اللين في اللين والحقة  
 كويضيان ويضربون وتضربين والحذف ثلاثة حذف  
 الحركة كقولهم يضرب وحذف الاخر كقولهم يؤو وحذف النون  
 كقولهم يضربا فالجمع اي مجموع الاقسام الاربعة الى اصله من هذا  
التفيم عشرة وقد ظهرت والتفيم ان في منها تفيم  
 بحسب الحل اي محل الاواب وما كان هو فيه اي تفيم محله

فمراد اي الحل اما موب كائن بالحركات لأب الحرف المحضة اي  
 الى الصفة لا يشوبها حذف او بالحروف المحضة لا يقارن الحذف  
 او موب بالحركة مع الحذف اي مقارن الحذف او بالحرف المقارن  
 مع الحذف والاول وهو ما كان بالحركة المحضة اما الاداب موب  
 بالحركات الثلاثة الاحوال الثلاث غير محمول بعضها على بعض  
 كاشتقاق اسم الاواب او بدل منه او غير متداخلة محذوف الضم  
 رفع اي مرفوعا او فاعلا للرفع او ندر رفع رفاعا والغنى لنصبا  
 والكسرة جرائم فيبيل في الدار زيد والحجة عمود وهذا النوع من الادب  
 اصله من وجهين فمن حيث انه بالحركة وقد حذف ومن حيث انه  
 بالحركات الثلاثة الاحوال الثلاث لان الاشتراك خلا في الاصل  
 فهو اي الحل الذي هو موب مما او اياه بالحركة كاسم للفعل المفود  
 بالمتنى والمجموع بقريته المقابلة بها والجمع المكسر مذكر او مؤنث  
 ونحو رجال اذا سمي به انا داخل في المفود اعتبارا بعلميته او في  
 الجمع المكسر لانت راصلة وتقيم الجمع لا يكون في الاصل وفي ال  
 وقد مر الجمع المكسر واصله زيه عن ال لم يذكر او مؤنث المنصرف  
 صفة المفود والجمع وهذا ان الفعلان اصل في الموبية فيهما فلم يدخل  
 نقص في الاواب فخرج المنصرف والاسماء التي على ما جرى  
 من توفيقه فوجاني رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومرب  
 برجل ورجال او ناقص الاواب عطفا على تمام الاعراب كما في  
 بالحركتين وهو قسمان قسم محمول على نصبه لعله نجح في  
 بانه ان شاء الله تعالى وشار اليه بقوله اما موب بالضم رفاعا

بجمل رجوعه الى الاواب في الحل لكن بابه  
 ظاهره قوله اما موب الاواب على ما في  
 وجهه انه بجمل ان يكون اضافته اسم الاواب  
 من قبيل وود فطيفه وحيد يجوز رجوع  
 الى الاواب على



والفتحة نصبا وجرا فواى هذا القسم غير المنصرف وسبأى  
نوجاني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وقسم نصبه محمول  
على جره وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضم رفعه والكسر  
نصبا وجرا وهو جمع لثوبت ال لم وقد مر نوجاني مستلما ورب  
مستلما ومررت بمستلما قال الفاضل العصم ان الاصل في الاء  
ان يكون بالوحات لانه اخف والاصل في الاء بالوكة ان يكون  
بالحرركات الثلاث لان الكثرة في الاء والاصل في الاء  
الاء على ما يرى ان يكون بالضم والكسر لان الاصل حفظ  
الكثرة التي من خواص القسم فعلى هذا الوجه هو هذا القسم  
على الاول منه قسم الفص كما في الكافية لكان فيه اشار الى  
ما ذكره الفاضل لكن المصراع في الفتحة فلذا قدم غير المنصرف  
مع ان اكثرهم مفرد فاسب ان يذكر قريب من المفرد بقدر الاحكام  
وانما حصل فيه النصب صلا على مع المذكر السالم لكل بزم فرتية  
الفتح على الاصل من كل وجه والثاني وهو ما بالحق المحضة ايضا  
اي كما بالحرركات المحضة اما مع الاعراب وهو الاصل بعد الاء وب  
بالوكة لان في الكثرة التباس بعض ببعض كما في الحروف  
لثلاثة في الاحوال الثالث بالواو رفعه لانه من جنس الضمة والافتح  
نصبا لانه يناسب الفتحة والباء جرا لانه متولد من الكثرة  
فهو ال الحمل المذكور الاسماء الستة المشهورة المضافة لاني  
غير مضافة معونة بالحركات الثلاث الى غير باب المتكلم لاني اذا ضيف  
اليه يكون لوابا بالحركة تعديرا كسر الاسماء المضافة اليه

واضاف الباء الى المتكلم عملا لاجابة اليه ال  
للمبتدئ اذ لفظ المضافه يفتق منها اولا  
باء مضاف اليه سواء متعلق

الموزن

الموزن لان للفتحة والجمع منها مثلها من غيرها الكثرة اذ المصنف  
منها سوب بالحركة نحو جاني ابيك ورأيت ابيك ومررت  
بابيك نحو جاني ابو ورأيت اياه ومررت بابيه والاسماء الستة  
ابوع وافتح وموصعا ومفوض وفوم ووزمال واصل وعنه  
الاسماء فعل بفتح الفاء والعين وناقص وادى الاء فانه فعل  
بالسكون والجرم فان اصله فوم بدليل فوصت والجمع على الفتحة  
ثم حذف الاء فجعلت صعي او العين او باليمن سبأ ذكرت في  
المطولات والاصل السماع ومن لفت هذه الاسماء واخواب  
وقم وعنه منة ومطلقا واخواب وعنه كيد مطلقا قال  
اللكي عوفي عمن افصح اللغات واخوابا وكوصا مطلقا وقم مطلقا  
وصم وهو من فبت ودلو وكل صفة لذكورة في الرضى وغيره  
مع زياد في الاشتباه جسم ولم اجده ذكره المص والمحل الذي  
اخر به بالحروف انا ناقص الاء بالحرفين ايا بالواو رفعه والواو  
اصل في الرفع لانه كالضم في الحركة والالف جعل رفعه للضرورة  
وللنظر الى هذا اقدم للجمع ولم يخفاه على لشيء لواحدة والباء  
نصبا وجرا فواى المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر ال لم  
وقد مر ونوسون وارصون في الجمع الشافعي منه لصدا  
تقرينه عليه وقد جاء اعرابه بالحركة على نون في الآخر وكذا  
نحو اربعين صبت نحو ان يجعل نونه محل الاء والى السمل  
جمع المذكر ال لم على اولى لانه لا مفوده له من لفظه انما هو جمع  
وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخر مفودها ليدل على ان معه



اكثر منه اخرج الى قوله واو لو كتب بالواو بعد الحزقة حلا على اولى  
 وفيه لكل ينسب الى الجانح والى الى قوله وخشرون واخواتها من  
 فثنتين الى ثنتين تو جاني سملون او لومال وخشرون ورايت  
سملين واولى مال وخشرين ومرث بسملين واولى مال وخشرين  
او موب بالالف رفعوا اليها نصبا وجرا فهو اي الموب يهذين  
 الوثنين من ناقص الاعراب الثني وقدموا ثنائان وكذا اثنتان  
 وثنان وكل واحد اكلنا مضافا الى مفعول لابه من الاضافة ما  
 فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تغير اعرابه في الاحوال الثالث  
 لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مفعول جعل اعرابه  
 كأعراب الثني لان الحرف فرج والمضمر خلق من المظهر وفتح له  
فروعي الجانح ان فيه تو جاني سملان واثنان وكلها هي ورايت  
سملين واثنين وكلها مرث بسملين واثنين وكلها  
 وانما جعل اعراب الجمع ومخلفاته بالواو والباء والثنى ومخلفاته  
 بالالف والياء لان حرف الاعراب في الاسماء ثلثة فلو اعطى كل  
 لكل منها لزم اللبس فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له في الفعل  
 الالف للثنى لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى الياء لكلها  
 ما قبلها في الجمع للحيث وفتح في الثنية للوقوف ثم جعل فيها  
 النصب الجد الثالث وهو محل اعرابه بالجر مع الخذف لا يكون  
 الا تام الاعراب وهو قسمان باعتبار الخذف لان محذوف الحركة  
 او اية او حرف من حرف العلة فالقسم الاول وهو محل حذف  
 حركة الفعل المضارع الذي لم ينصل باخره ضمير فروع

انصل

انصل به ضم منصوب او لم ينصل نحو نجبد ونجب ويوى  
 المضارع صحيح وهو في حرف الفتن مالم ينصل باخره حرف علة او  
 الاخر ويؤيد ما في القسم الثاني من ان الماخر حرف  
 صحيح فرفعوا اي رفعوا ذلك المضارع كائن بالضرورة ونصبه  
 بالفتحة وجره بحذف الحركة التي هي الاعراب فلما برز ما حرك  
 لا لتعاقب الساكنين مثل لا تنصب الفلام نحو ينصر ولن ينصر  
 ولم ينصر والقسم الثاني وهو ما كان محذوف حرف علة الفعل  
 المضارع المذكور الذي لم ينصل باخره ضمير ان كان اعرابه  
 حرف علة واو او ياء او الف فرفعوه بالفتحة تقديره اجزأ  
 لا يستغفلهما عليها ونصبه بالفتحة لغضا فيلبي آخره واو او ياء  
 وتقديره اني الف وجره بحذف الاخر لان الجازم بحذف الحركة  
 فلما لم يجرها حذف الاخر لان حرف العلة مشابة للحركة جازم  
 تقديره الفتحة في الضرورة كثيرة اقول له اي ان سمو باسم ولا آ  
 ولا يجر حذف الاخر في الجزم في الضرورة قال ولانه ضاعها ولا تعلق  
 قال الم يبيك والاب تنمى فيقدر انها متحركة فحذفت الحركة  
 للجزم نحو يوزو ويرى ونجش ولن يوزو ولن يبرى ونجش  
 ولم يوزو ولم يبرى ولم نجش والرابع وهو موب بالجر مع الخذف  
 لا يكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي انصل  
 باخره ضمير مرفوع خبر النون في جمع المؤنث لانه اذا انصل  
 باخره نون مع المؤنث يكون منصبا على الشهد وقبل يوب  
 وكذا اذا انصل به نونا التأكيد وخبر النون الالف

فأعرابه تقديره على ما سباني ان ثلثة والفتحة







ثم المثبتة في الفخمين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم  
 في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر خالص وفي الافاق حيث  
 لا يفيد بدون الفاعل وكل اسم غير منصرف فيه فمبتان وسيقع  
 سمعك ان شاء الله تعالى ولي كان توهمهم لا يفيد للمبتدي تركه  
 وبينه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير المنصرف على نوعين  
 النوع الاول سماعي اي منسوب الى السماع بان لا يكون لمنع  
 صرحه ام كل بل يتوقف على سماع من الوب نحو انا و هو قد سمع  
 واحد او احد انقول عاني القوم احاد و هو قد سمع واحد  
 بعد واحد وكذا الخ من ثناء شئ بمعنى اثنين اثنين وثلاث  
 وثلاث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع مريع بمعنى اربعة اربعة معنى على  
 وزن فعال ومفعول قال الرضي صحى اربعة سبعة اتفاقا  
 وقد جاء في الشوفصا لاعترا <sup>الانطلاق</sup> في فوق صفه الاربعة الى  
 التسوية حوز المبرور والكوفون في سادس لم يسمع الاح  
 باء النسبة نحو جاسي الى ثناء هذا وانما لم يحكم بالسمع في العثرة  
 مع وجود في الشولانه لا ينفع في مفعول والافعال التسعة ثم انه  
 قالو النوعية فيها من حيث انها معدول عن عدد مكرر كاشبه اليه  
 التكرار في معناها والاصل كونه عند تكرار اللفظ لانه قالب والذى  
 الجأهم على اعتبار ثباته قاعدتهم ان منع الصرف لا بد له  
 عليين على وجودها غير منصرف ولم يجد فيها الا الوصفية  
 من العمل التسعة لمنع الصرف ومعها العدل  
 اعتبره وهكذا في كل سماعي لكن العلة الموقوف في بعضها

وهو بيان انواعه ولا يمكن بيان افراده  
 لعدم انقباضها في غير السماعي مفسر

الوصفية

الوصفية وفي بعضها العلمية وسبب ذلك ان شاء الله تعالى واخر  
 جمع افراده لانهم تفرقوا هكذا افراده افراده او افراده  
 افراده افراده واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل  
 يستعمل باحد وجهي ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم  
 يجدوا استعماله بواحد منها حكموا بانه معدول من احد صواب  
 مما بين وبعضهم مما باللام وبعضهم مما بالاضافة والحل وجهه  
 والذي بعث على انه معدول مما بين كون اللام والاضافة غير ملائمة  
 لمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لو كان بمن وجب  
 افراده وفي الاضافة لم يوجد شرط حذف المضاف والحل ليس  
 بشئ لانه من عدم التوق بين تقدير الشئ والعدل عنه ولا  
 ينافي كونه اسم تفضيل عدم المعنى لا ذليل ان افراده الاصل  
 بمعنى اشد افراده ثم يستعمل بمعنى خبر من جنس ما سبق فلا يقال  
 جاني رجل ومار افراده صفة لانه كل منها على معنى قائم  
 بالغير حال من الاشد والاصل ما فهم من النجوم معنى التمثيل ويحتمل  
 ان يكون صفة وان لم يساعده قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها  
 العدل والوصف لان العدل فرع المحدول عنه والوصف فرع  
 الوصف قيد صواب لانها لو افرجت من الوصفية لم يجعلها على  
 فان للذكر فالاكثرة انما منصرف لان العدل فيها تابع لوصفيتها  
 وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا لاصل الفاعل ومنهم من  
 اعتبره وحسب الى منعه وان لم توجد منعت بل اتفاقا للعدل

وقد جاء في نصارى غير هذه المعنى الاخرى والافراد  
 نحو طاني فكان في اواخر الرجال واخرى ان



بل لثابت والعلمية وتكون جمع وكنع وبتع وبصع حوفا وفيها العدل  
ايضا لان جمع جمع جمعا مؤنث جمع وكذا كنع واخوانه وتحققي  
العدل فيها ان فعلا ان فرض صفة فجمع فعل يضم فكون مثل  
مراء ومر وان اسما فعلا كصحراء وصحاري فعلم انه معدول  
من افعلي والسبب الآخر الوصفية الاصلية وقبل شبهة العلمية  
لانه لا يؤكد بها المعارف ولما اختلف في اخبار الوصفية لم  
يعد هاهنا وتكون وزفر ورطل علم ثم قرخ اسم جيل في مزدلفة  
حال كونها اعل وتحقق العدل انما كانت في الاصل على فاعل كعام  
ثم عدل الى فعل كعم والسبب الآخر العلمية حتى لو نكر حرف  
والنوع الثاني في سبب منسوب الى القياس وهو الفاعلية  
بان يمكن فيه بيان قاعدة كلية ولا يتوقف على السمع كسبظا  
ان ثاء التثنية والقاعدة مثل قوله هو كل علم لانه لو نكر  
انصرف على وزن اي صيغة محضة من لغة العرب بالفعل بان  
لا يوجد فيها في الاسم الا متفعل عن الفعل كضرب على منقول  
من الماضي المجزول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا وئلا  
وكل وقد تكلم فيها وسمي فان فعل بشد البدلين على صيغة  
العلوم او المجزول من الاوزان المخصوصة بالفعل وان علم لو كس  
المجروح متفعل عن معنى كسح في المشي ويونس اخبر كوزة على  
وزن الفعل لا اختصاصه بفعل كسح وكشف وعضد وجعفر اطلاقا  
غير منصرف وعيسى بن عمرو متفعلية عن الفعل فخر ب معلوما

والفعلية التي لا علم منصرف لانها غير متفعلية  
بالفعل لانه وزان الماضي العلوم من التثنية وزان  
الافعال والمفاعلة والمفعلة وعلما في غير متفعلية  
بالفعل من

مجهول

ومجهول اخر منصرف لانه ذكر من الاثنية واما بقى وشلم فاسمان  
اعجب ان فان سمي بها منصرف للجنة والعلمية والنقطع واجتمع  
واخرج معلوما ومجهولاً وفيه ذلك من ماضي غير التثنية والافعال  
والمفاعلة والمفعلة وعلما في او كائن في محل اوله اي اول ذلك  
احدى زوائد المضاع اي الحروف التي بها يكون المضاع مضارعا  
وصحى حروف اثنين حال كون ذلك العلم غير قابل بل حال من المضاف  
اليه في اوله لانه لا يصح ان يقال للزوائد في اوله انه زوائد فيه  
من قبيل فاستعملوا البراهيم ضيفا للثاء الاسمية وصحى التي توف  
عليها صاء لانها لا اختصاصا بالاسم فتوى جانب الاسمية فيضيق  
منها به للفعل فاذا كان بالثاء يكون منه بان ثبوت العلمية  
لا يوزن والعلمية مثل بعلة وارملة اذا سمي بهما لم يوزن  
ويشكر واحد ويخرج حرفه لوزن الفعل والعلمية ومثل قوله  
كل فعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على وزن الفعل  
اسم تفضيل او صفة ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل  
او صفة لا يقبل الاء ولذا لم يفتقد بعدم قبول الاء وقبول  
سوء حيث يقال في مؤنثه كسوء ليس بوزن حيث انه صفة  
بل بوزن حيث انه غلب فيه الاسمية فلا يضر لمنع حرفه كوافضل الفعل  
التفضيل وابتيض للصفة والسبب الوصف ووزن الفعل لا  
ان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل ووزن الاسم لان  
الاصل في كل نوع ان لا يبدل اجنبى فاله اقل فرع فيه ومثل  
قوله كل اسم اعجمي اي منسوب الى العجم بان وضعه العجم افعلي

فقد شبه فاعل بوزن اعجاب في مباح الكافية  
واما في مباح المضارع فلا يلزم ان العلم المذكور  
يكون فيه بناء واخرى لا يكون وليس كذلك لانه بعد فرض  
علمية بغير ان ولا ياتي عليه التوكيد لا يخفى



في اول نقله الى الوب اي في ابتداء نقله اليه على بان لا يستعمل الوب  
 بعد تعلمهم الى لغتهم غير علم سواء كان علميا في العجم او علميا في النسل  
 على ولقد اصر في تغييره هذا حيث شمل الوجهين بلا تكلف وان  
 لم يجعل علميا في اول نقله بل بعد ذلك كان كسائر الاسماء الوبية  
 فان كان فيه من العلمية سبب او كان غير منصرف والافضل وانما  
 اشترط العلمية وقتئذ لانه لو لم ينقل على انما يتصرف فيه بنصرفهم  
**اللام** كما دخل في غيرهم فبضعف العجينة فلما توتر وهو في الحال ان  
 ذلك لا يجي زائد على الالف الثالثة او تحرك الالف لانه  
 الحركه بعض الحروف تنبع فيه ابن الحجاب فاما سبويه واكثر ال  
 النحاة فلم يعتبروا تحرك الالف وسطا وارتضاه الرضى قالوا الملك  
 مثل عضد اسم لا ياتي نفع وم لم يسمع الا منصرفا والزمى شتى  
 شرط الوجوب المنع حتى جعل نوحا جائزا المنع لا واجب الحرف  
 قال الرضى وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لو طاع غير منصرف  
 في شئ من الكلام نحو قالون كان في لغة العجم بمعنى الجيد ثم  
 نقل الى لغة الوب على لاهد رواة نافع لجودة قراءة فندما  
 كان غير علم في العجم وابر اعجم بجميع لغاته ابراهيم وابرهم  
 وابرهم مثل الهاء وابرهم بفتح الهاء بلا الف كذا في القاسم  
 وشتر اسم حصن بديار بكر وفي القاموس شتر قعدة باران  
 بين برده وكني وكذا اسقوا على لطيفة من طبقات النول  
 قالوا ان فيه تائبا معنويا واثباتا للعجمة لتعوية التائبا  
 لانه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع اسماء الاشياء

لا ينفرد

لا صرف الامحداوصالي وشعبا وصودا لوبيتها ونوحا ولوطا  
 لا انتفاء شرط العجمة وقيل صودا كنوح حيث انه سبويه معه  
 ولوبيتها نقله على اسمعيل ولما عرب قبيلة صودا وفيه ان شينا  
 وحزبه امنه فان ذكر الفاضل العصام وشمل قوله كل مؤنث  
 على او غير بالالف مقصود كانت او ممدوق نحو جلي سبي  
 ومرا واهما والالف الممدوق في الهجاء او اصله ممدوق بالفتحة  
 زبدت الفاعل الصوت فالتحق بان فقلت الثانية صيغة  
 فسميت ممدوقا لكونها سبيلا لما قبلها والتا ثبوت بالالف  
 سبب واحد مقام سبيلا للزومها للملك وبناء الكثرة عليه  
 فلا يقال جبل ولا امر بخلاف التاء فان بناؤها على الودض  
 والتحق في بعض الاسماء لزومها كظلمة وقبحه كذا في الرضى  
 وشمل قوله كل علم لا اسم جنس فيه تاء ان ثبوت الموقوف عليها  
 فحقاوت وثبت ليس مما فيه تاء التا ثبوت لفظا اي حال كونه <sup>مستغنى</sup>  
 لا مقدر على المذكر او مؤنثا زائد على ثلثة او تحرك الالف  
 او لا لم يمتنع فيه الى ما يفهم مقام التاء لوجودها لفظا وشرا  
 العلمية ليزم التا ثبوت لان العلم مصون عن التغيير نحو فاطمة  
 اسم مؤنث وجمرة وطلحة اسمان لمذكر او تقدير الى مقدر  
 وذلك ان الالف لزومها لا تقدر ذكر الرضى وهو في الحال  
 ان العلم الذي فيه التاء المقدر زائد على الالف الثالثة  
 فهو حال من غير فيه بعد تقييد بتقدير اعلى المؤنث او مذكر  
 كوزنبا سبيلا لمذكر او مؤنث او صوحى كذا في الالف حال كونه



على المؤنث كوقدم سهم امرأة وجه الاستعارة ان ومقدر  
 فيضعف تأثيره فلان من المعنى وهو الزيادة او الحركة الوسطية  
 لان الحرف الرابع كالهاء بدل ليل عقيب بلاردان والحركة بعض  
 الحروف فيصالح للتفوية ويجب ان يقول ادعني كفي الكافية ولعله  
 سقط من قلم النسخ لان ماه وجوه علمين لغويين من  
 بلاو العجم لا ينصرفان مع كونهما ثنائين ساكني الاوسط لتقوى  
 التثنية بالعمى ولوانفرد كل لا يجب منعه بل لا يجوز في نحو  
 ولو سمي به اي بالمتحرك الاوسط مذكر حرف وهو بالضعف  
 تأنيته وكذا كل مؤنث تأنيث بتأويل خبر لازم كالفاظ الجمع  
 تأنيثها بتأويلها بالحيث ولا يلزم لجواز تأويلها بالجمع فانما سمي  
 مذكر ينصرف مثل رجال ولذا ما يغلب سمي له في المذكر كلفظ  
 وزراع ولو كان علم المؤنث ثنائيا لازد على التثنية ساكن  
 الاوسط لا يخرجه يجوز حرف نظرا الى ضعفه ومنعه بالنظر  
 الى وجود السبب والاجود المنع نحو عند وقال بعض ان كانت  
 المؤنث منقولة من علم المذكر بمنع حرفه اعلم ان اسما  
 القبائل والبلدان التي لا ينظر فيها سوى العلمية فمنها ما سمي  
 عدم انصرافه ومنها ما سمي انصرافه ومنها ما سمي في الامران  
 ومنها ما لم يسم في شيء فمنع لاني بها سهم القبيلة او القوت  
 البقعة والانصراف لاني بها سهم التي قال الرضي ما جعل  
 استعملهم اياه يجوز فيه الامران وقال في فضل العصام  
 ونحن تقول لا تيسر الصرف لانه الاصل الا ان ثبت ان

ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ بين الارجاع الى الاصل والى  
 بالاعقاب ومثل قوله كلم علم لان المركب لو لم يكن على لم يكن اسما  
 فلا يتصور انصرافه وادم انصرافه مركب من اسمين في الاصل  
 لاسم فعل واسم مثل يبريد مع ضميره المستكن وتأنيثه اعلمين  
 فانها باء الى تقديره عند المص لا ينظر لعدم الانصراف ولا  
 من فعل و حرف مثل قد فرج ولا من وف واسم مثل النجم ويعرف  
 علمين منصرفان وضاربه على غير منصرف للتثنية والعلمية  
 لا للتثنية ليسوا احدى عاملين في الآخر في الاصل اي ليس مثل علم  
 ومثل ضارب زيد او لا مثل مضروب غلامه فان الجزئين على ما  
 كانا عليه ولا التثنية صواني الاصل فان زبني وسجني ولا  
 متضمنة بمعنى الحرف حرف عطف او جرة قبل العلمية كمن خسر جاني  
 بيت بيت لازم مبني في الاصل يحكي بناء ولو قيل ليس  
 بينهما نسبة لكان اشمل لان مثل الجيد ان انطق وزيدان  
 علمين منصرفان مع انه بصدقه عليه انه ليس احدى عاملين  
 نحو بعلبك علم بلد بالانم والبعل الزوج سهم صنم والبدك  
 وقا الفسق وسمي بكنه لدفها اعناق في الجب برة وهو موصوف  
 على الاصح كاسمى في ومثل قوله كل ما الى سهم فيه الف ولون  
 زائدتان ويقال مزيدتان ويقال مضارعان لان التثنية  
 قبل في انتاع ان وقيل في كونها مزيدتين حال كون ذلك  
 الاسم على او خبره كان المقدر ليمتنع وقول ان بالعلمية  
 ويؤيد المشابهة او وصفا لا بدخل الا سوا وكان له مؤنث



لا يدخله الفاء فهو فعلى لانه لا يجمع فعلى وفعلاته اولم يكن له  
 مؤنث نحو ان شال للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلمية  
 وسكان مثال الوصف له مؤنث لانه له ورحمن ولجان مثال  
 الوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به تعالى عند جمع افعال  
 اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث كفي الثاني اختلف في هذا  
 القسم واكثر المص عدم انفراد والسبب الوصف قبل انهما  
 لا يستلزمان في غير النداء الامضاتين او باللام فالانفراد مذهب  
 متبعين فانظر فيهما وعدده مبني على القياس وكون التثنية في مثل  
 قوله كل جمع حالي او اصلي كحضر كان جسيما الاصل ثم جعل  
 على اللزغ وساجد على تحقيقه او تقديره ليس او بل على تقدير  
 عربيته لا يوجب المذهب واكثر جمع سردالة وان لم تنحل  
 كائن على وزن فعال او فعاليل اي على صهيته بان كان  
 اوله مفتوحا وثالثه الفاء بعد حروفان او ثلثة اوف او سطا  
 مساكن نحو مساجد ومصايح ولو في الاصل مثل جوارده هو غير  
 منصرف على الاصح اذ اصله جوارى بالتثنية لان الاعمال  
 مقدم على منع العرف فلما اعمل الاعمال فاض سقط تثنية  
 التمكن ثم عوض عن الباء المحذوف تثنية آخره قيل انه قيل  
 الاعمال المضاعفة منصرف فلما حذفت ضمة الباء لا تستعملها  
 عليها عوض عنها تثنية في حذفت الباء لك كني وقيل انه  
 منصرف بعد الاعمال لغوات صبغة منتهى الجمع وقيل حرف  
 هذا الجمع قياس بعض الوب والمعتبر في هذين الوزين

خصوص الحركات والسكون وترتيبها واصالة الحروف وزا  
 غير معتبرة يقال له في علم التعريف وزن بصغيري فيقال وزن  
 اجبر فعلى لا يفعل والوزن في ذلك العلم اثان احدهما  
 هذا والاخر وهو المشهور المتباعد عند الاصناف ان يوزن خصوص  
 الحركات والسكون وترتيبها واصول الحرف وزونها جعته عن  
 الاصول بالفاء والبيان واللام وعن الزوائد بلغة فيقال وزن  
 الكم افعلا لا فعلل وكما مفاعل وليم وزن فعالل وفعاليل وزنا  
 ووضا لانه لا يغير فيه خصوص الحركات بل يوزنها فيقال وزن  
 طويل فعولن ويجوز حرفه اي لا يمنع جعل غير المنصرف منصرفا  
 باذغال الكسر والتثنية لظروفه الشوا بان يحل عدده بالوزن  
 كقوله صبت على مصائب لوانها صبت على الانام صرن ليا ليا سلا  
 ست كقول ابي ذر نعمان لانا ان ذكره هو المسك فاكروه يضيغ  
 اول التاسب اي التحصيل تناسب بين المنصرف وغير المنصرف سواء  
 وقع في الفواصل والاسجاع او لا نحو نور تعالى سلا سلا على قرة  
 نافع والكسائي لينا سب افلا او قوارير لينا سب قوارير بعرج و  
 كل اي اسم لا ينصرف اذا اضيف الى شئ او وذل لام التثنية  
 انصرف وجهه في السببان اولم يوجد الضعف السببية بوضوح  
 خاصة الاسم او عدم الوجود ونحو مرت بالامر والامرنا وقد وجد  
 السببان فيهما ومرت بعمر كم لم يوجد السببان لان العلم اذا اورد  
 اضافته نكر اول ومرت بغنائنا وجهه فيه سبب واحد هو الالف في  
 النون وقيل لا ينصرف مطلقا وقيل ان وجه السببان لا ينصرف



والا ينصرف والتقسيم **الثالث** من التقسيمات الاربعة تقسيمه  
 بحسب النوع اي نوع الاعراب فهو اي الاعراب بحسب النوع او  
 نوع الاعراب اربعة بالاشتقاق ورفع سمي بذلك لان الشقين  
 تفعان عند اوائه ونصب لنصبها بعد الفتح صفا مشتركة كان بين  
 الاسم والفعل غير مختصين بواحد منهما لان كلاهما يكون مرفوعا منصوبا  
 بحسب ما له وجبة لا بغير الفتح السفل في اوائه كقسط الجسم  
 المنكرو ذكر وجوها تطلبه المطول هو مختص بالاسم لانه  
 علامة كون الشئ مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذلك علامة جزم  
 لقطعه الحركة او الحرف مختص بالفعل لانه اشارة الجازم وهو  
 خصائص الفعل وعلامة الرفع اي علامة هي الرفع فالأضافة  
 لان الاعراب عند المص مابه الاختلاف من الحركة والحرف للاختلاف  
 نفسه كما عند عبد القاهر ومن يتبع اربعة بالاشتقاق وضمة في  
 الاسم والفعل وواو في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم و  
 مدحفة والفتحة في التنبيه وملحقة في الاسم ونون في المضارع  
 المنفصل ضمير المرفوع غير النون وعلامة النصب بحسب الاشتقاق  
 فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم والفتحة في الاسماء الستة  
 ويا وفيما هو موعوب بالحرف غير الاسماء الستة وضم في النون  
 في الفعل وعلامة الجر تلتمة كسرة في المنصرف وفتحة في غير  
 المنصرف ويا وفيما بالحرف وعلامة الجر تلتمة حذف الحركة  
 في المضارع صحيح الاخر وحذف الآخر في المنفصل الاخر وحذف النون  
 في المنفصل باخره ضمير **التقسيم الرابع** من التقسيمات الاربعة تقسيمه

بحسب

بحسب الصفة فهو اي الاعراب بحسبها ثلثة لفظي اي منسوبا  
 لفظا الموعوب يظهر في اللفظ اي لفظا الموعوب صفة كاشتقاق اللفظ  
 او جملة مستقلة مسوقة لبيان وهو الاصل لانه علامة وحرفا  
 وتقدر اي منسوبا الى التقدير اي يقدر في الاخر ولا يظهر  
 في اللفظ ومحلي اي منسوبا الى المحل لو وقع فيه الموعوب يظهر  
 الاعراب واذا اخصر الاعراب بحسب صفة في ثلثة ويظهر اللفظ  
 من بيان فسمية فلتذكر الاخير من اي التقدير والمحلي حتى  
 ان يعلم ما عداها لفظي لان بيانها وبيان محالها يدل على  
 ان ما عداها لفظي ومحالها غير محالها لا اخصر الاعراب في صفة  
 التلثة وما سكن آخره للتخفيف نحو بارككم بكون الجملة في  
 قراءة ابي عمرو ولما دام الحركتهم مالك يوم الدين فليدرنه  
 لا يفتح في ان ما عداها لفظي لان الكلام مبني على ما استثنى  
 الاستعمال هو معنى ما سكن للموقف وما استعمل آخره بحركة  
 بجانب الحركة اخرى نحو الملائكة سجدة وبضم ناء الملائكة على  
 قراءة ابي جعفر والحمد لله على قراءة حسن البصري وحذف  
 صبة بكسرة ضرب للجوار فن قيل ما استعمل آخره بحركة غير  
 اعرابية فيكون من التقدير المذكور في الكتاب ادنا ولا يعجب  
 لكن بقي المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يجد حجة كالدال  
 فان جزمه تقديري والحجازيون لا يبدونونه والفران نزل  
 بهما نحو ولا تمنن وثقليل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا  
 يضركم كيدهم شيئا با دغام لا يضر مع انه مجزوم فالاعراب

خبر



التقدير ما اى اعرب لا يظهر في اللفظ اى لفظ الموعوب بل تقدير  
 في آخره اى يعتبر فيه مانع كائن فيه اى في الآخر لاني اللفظ اى  
 شئ يمنع ظهوره فيه لتعذره او اشتغاله غير الاعراب الحققة صفة  
 بعد صفة مانع اذ لو كان المانع الاعراب الحققة لكان الاعراب  
 محلياً لا تقديرية بانه المصداق سبأني ان شاء الله تعالى نحو مرتبة  
 ولا يكون الاعراب التقديرية الا في المعركة لانه لو ارتفع المانع لكان  
 لفظاً مثل غلامى لو ارتفع الاضافة ظهر الاعراب لان المانع فيه  
 اشتغال الآخر كالاعراب اللفظية اى كما ان الاعراب اللفظية لا يكون  
 الا في الموعوب وهو ظاهر وذلك اى الاعراب التقديرية على ما ذكره  
 في سبعة مواضع تقص مما ذكره واما ارج بعضنا في بعض وزاد  
 عليه فصل سبعة الاول مفرد لا مثني ولا جمع معر بالحر كنه  
 او فعل لا معرب بالحرف كافي الاسماء الستة آخره الف وان حذف  
 للبقاء والكين فيكون منوباً وكما للمفرد فان كان ذلك  
 المفرد اسماً لا فعلاً فاعرب في الاحوال الثالث اى حال الرفع و  
 النصب والجر تقديرية لتعذره ظهوره على الالف نحو العصا  
 والنفى معزى وان كان ذلك المفرد فعلاً فهو نصب تقديرية  
 لوجود الالف فيها ولو منوباً وجره لفظية لانه يذف الالف وهو  
 لفظي نحو جئت ونحو جئت الى ولن نخشي ولن نخشي الى ولن نخشي  
 والموضع الثاني ما اى اسم مفرد او غيره موعوب بالحر كنه او بالحرف  
 اضعف الياء المتكلم وان حذفت او قبلت الف حال كونه غير التنبيه  
 فانها اذا اضيفت الى ياء المتكلم يكون اعرباً لفظياً لوجود في

كافي الالف حيث جعله ثمانية وجعلها المصداق  
 وزاد عليها اثنتين فصارت سبعة بظاهري  
 في كلامه وكلام صاحب الباب

اللفظ

في اللفظ نحو مسلمان في الرفع ومسلمي بنشيد الباء في النصب  
 والجر فان كان الاسم للمذكر كوجع المذكر السالم فرفع تقديرية  
فقط لانه يجتمع فيه داود وباء والاولى ساكنة فيقلب الواو ياء  
 فصار الاعراب تقديرية بالان رفعه بالواو ولم يوجد وانصبه وجبه  
 لفظية لانها بالياء وقد وجدت مدغمه واسرار اليه بقول نقطنا  
 فالاولى تقديرية على قوله تقديرية نحو جاني مسلمي اصلة مسلمي  
 فادغمت وان كان المضاف الى ياء المتكلم هو غير التنبيه  
 اى غير المذكر السالم مفرد من الاسماء الستة او غير ثا او جمعاً  
 متصرفاً او غير متصرف او جمع مؤنث سالماً فالكل اعرب في الرفع و  
 والجر تقديرية لان آخره شغل بالكسرة المجانسة للياء او الالف فامنع  
 جمعاً بحركته اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم لغيرها  
 بوجود الكسرة وهذا تحكم لان الكسرة موجودة في كل حال وقيل العا  
 ووضع الالف الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبني لاكتسابه  
 البناء من المضاف اليه وضعه ابن الحاجب وايضاً الرضى بان الالف  
 الاضافة الى الضمير لا توجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وشيها  
 المص نحو غلامى والى ورجالى وربائى ومساحدى ومسلمائى با  
 وبابن عم وبابن عمى والموضع الثالث ما اى اسم موعوب بالحر كنه  
 او بالحرف مفرد او مركب اخره اعراب حركه او حرف محلي لا حققي  
 جازم عامل في تركيبه فانه محلي عند المصداق وسبب الحكم فيه تسمية  
 اعراباً لكونه اعراباً قبل الحكاية افا جعل تقديرية بالاشتغال اخره با  
 بالحقى اما حلة في الاصل حال من ضمير اخره لانه يقال فيه اعرب الخ



منقوله الى العلمية اي جعلت علما او استعملت هكذا نحو نابطاشا  
فانه موب باعراب تقديرى في الاحوال الثلث وذهب غير  
واحد الى انها مبنية واعرابها محلي كما كان قبل العلمية والفرق عند  
المص انما قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة بوجه العلمية  
من حيث انها اسم مفرد او حال كونه مفردا غير مركب لا جملة في قول  
العرب الجازي وقول بني تميم ان الحكاية مختصة بالجملة والبيه  
ذهب كثر من النحاة منهم سيبويه نحو من زيد انصب زيدا  
مفعولا لمن قال ضربت زيدا محكي زيد بنصبه في الاعراب بالحركة  
ونحو دعتي عن تمرنان في الاعراب بالحرف واعرابه باء مفعول  
لمن قال لك تمرنان وكان كذا اي كالمذكور موب في آخره  
اعراب محكي في كون اعرابه تقديرية بالاستئصال الاخر بالحي كل  
علم مركب جزئى الثانية معمول قبل العلمية لالا اعرابه وضعها  
والجزء الثاني مشعول باعراب المحكي نحو ان زيد اعاد حرف لا يكون  
معمولا اصلها كى سبق وهى زيد عاملة عامل معنوية ومن زيد  
عاملة حرف جته واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل تأنيط  
نشر القول جائى ان زيد اورايت ان زيد ومررت بان زيد او كذا  
غيره بخلاف عبد الله فان المضاف اليه معمول لمال اعراب وهو  
المضاف ونحو مضروب غلامه في الاصل نائب الفاعل وكذا اكل  
علم مركب جزئى الثاني معمول لمال الاعراب نحو ضارب زيدا  
فان اعراب الجزاء الاول منها اي من الجزئين اي من عبد الله  
ومضروب غلامه اي من الاعراب الذي يطرأ في الجزاء الاول فان  
الاعراب للجمع لغضبي ان كان لغضبا قبل العلمية وان تقديرية

تقديرية

تقديرية نحو للمعزى غلامه ومرمى غلامه لغا بلقيته وظهوره فيه  
بحسب العامل اي بحسب اقتضاء العامل نحو جاني عبد الله  
عبد الله ومررت بعبد الله والجزء الثاني مشعول باعراب الحكاية  
اي باعراب محكي فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الى نعم  
الى الجود في حاتم الجود او ما في آخره بناء محكي نحو من غير علما  
ومثله سيبويه لان الكلام فيه تقبل العلمية كان الجزاء منبئين  
لتضمنها الحرف فاذا كان علما يكون تقديرية بالكونه اسما مفردا  
واشتغال آخره على التثنية وقيل مبني اعرابه محلي كما قبل العلمية  
والموضع الرابع ما اي موب اسم او فعل كان في محل آخره  
وهو تعقن في التبعية حيث ترك في فيما قبله واني به فيه بيا  
مكسورا قبلها اصلية او منقلبة عن واو وان حذف للنفاذ  
فان كان ذلك الموب اسما زعمه وجبة تقديرية لان الباء  
المضمومة او المكسورة المنزلة ما قبلها يجب ان تكونا لا تستغنيا  
عليها واما نصبه فلهو لان الباء المفتوحة المكسورة ما قبلها  
لا يتغير تحتها نحو جاني القاضي بالياء وقاض مجذها ورأيت  
القاضي وقاضيا ومررت بالقاضي وقاض وان كان ما في آخره  
ياء مكسورة ما قبلها فعل فرفع فاعلا لا نصبه وجزمه لانها بفتحة  
لوجود الفتحة لكسرها ما قبلها وضمها عليها ووجود الحذف في  
اللفظ تقديرية لحذف الضمة للاستئصال ان لم يلحق بآخره  
ضمير مرفوع فانه ان كان الحق فان كان النون يكون اعرابه  
محليا وان كان غيره يكون لخطبا نحو سير مابى وبر مبان ومير



ولن يرميها ولن يرميها فعلى هذا فالاسم ثمانية  
بلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاض  
الادخ تحصيلها بالمفعول الذي لم يتصل به شيء لبداية وترك قوله  
ان لم يلحق الخ نحو يرمى ويرمى وارمى ورمى ويغرى والموضع الخامس  
منها فعل اذا لم يوجد اسم اخره او مضموم ما قبلها فرفع فقط لا  
نصبه وجنسه نحو لفظيان لفتح الفتح على الواو المضموم ما قبلها  
ووجود الحذف لغضا ايضا كفعل آخره باء تقديره يرمى الحذف الضمة  
لاستثقالها على الواو وان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو  
وتغزو واغزو وتغزو والموضع السادس منها اسم موصوف او  
بالحروف الواو والباء والالف وليس فعل اعراه بهذا ملان  
ساكن بعد اى كلمة في محل اولها همزة وصل محذوف عند الوصل  
فيمنع ساكنان لولها حرف مد فيحذف لغضا فيكون الالف  
تقديره يافان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المضاف  
الى باب المتكلم المفردة المكسرة فاعراه اى ذلك الاسم في الاحوال  
الثالث تقديره لغيره وجوده في اللفظ نحو جاني ابو القاسم  
ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان ذلك الاسم  
الموصوف بالحروف الملا في الساكن جمع للمذكر ال لم فينظر ان  
كان ما قبل حرف الاءب مفتوحا نحو مصطفيون ومصطفيان  
فتحرك الواو وفعالساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولهما  
حرف مد بحرك الاول بالضمة للجانسة والباء بالكة  
لمثل ما ذكره فيكون اعراه لفظيا في الاحوال الثلث لوجود

هذا اللفظ

حرف مد بحرك الاول بالضمة للجانسة والباء بالكة لمثل ما ذكر  
فيكون اعراه لفظيا في الاحوال الثلث لوجوده في اللفظ نحو  
جاني مصطفو القوم بالواو المضمومة ورأيت مصطفو القوم  
ومررت بمصطفو القوم بالباء المكسورة فيها وان لم يكن  
ما قبل حرف الاءب مفتوحا ولا يكون الامضموم ما في الواو و  
مكسورا في الباء يحذف فان اى الواو والباء لوجود شرط الحذف  
وهو كونها مدنيين عند التقاء الساكنين فتكون اعراه تقديره  
في الاحوال الثلث نحو جاني ضارب القوم ورأيت ضاربي  
القوم ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم  
تثنية فرفع تقديره لفتح الالف للساكنين وفي نصبه وجنسه  
الباء وفعالساكنين بالكة للجانسة فيكون اعراه فيها لغيره  
لفظيا نحو جاني علما ابنك يحذف الالف من اللفظ ورأيت  
علما ابنك ومررت بعلما ابنك بلسان الباء فيها والموضع  
السابع من المواضع السبعة الموقوف الذي وقف عليه ثابت  
الفاعل بالساكن حال كونه مما كان اعراه بالحركة لان ما اعراه  
بالحرف يكون اعراه في الوقف لفظيا كضاربون وبضربون  
فان ذلك الموقوف عليه غير ممنون بتثنية التثنية بتثنية  
العوض في كل من كان بتثنية المقابلة او لا او كان في اخره تاء  
الثابت الموقوف عليها فاحوال الثلث اى اعراه فيها  
تقديره لغيره ظهوره في اللفظ نحو جاني احمد ورأيت احمد  
باحمد ورأيت الرجل وكذا نحو ضاربه مما افردنا الثابت كذلك



نحو ضاربت مما هو منون بغير تنوين الممكن وان كان الموقوف  
 عليه منونا بتنوين التثنية حال كون كائنا بغير ما اى بلا واء التثنية  
 فرفع وجهه تقديرى لسقوط الحركة بالوقف دون نصب فانه لو  
 توقف عليه بالالف المقلوب عن التنوين فيه في اللفظ المشهور  
 فيكون لفظا وفي بعضها توقف عليه بالاسكان فيكون فيه تقديرا  
 ايضا نحو جاني زبد ومررت بزبد ورايت زيدا بالالف او زيدا  
 ايضا بالاسكان وقد توقف عليه في الرفع بقلبه واداء في الجهر بقلبه  
 بانه نحو جاني زبد ومررت بزبد فيكون لفظا فيها ايضا واما  
 الاعراب المحلى وهو لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في الاصل بغير  
 في الحذف في نفسه وهو البناء والمانع في الاخر غير ما ذكر في التقدير  
 وهو الاعراب الحقيقى على ما ذكره المصنف في موضعين احدهما حوسر  
 المقابلة بان يقول الاول الاسم لم يظهر وجه التخصيص لانه  
 يكون الاستعمال المذكور في الاسم يكون في الفعل ايضا نحو ان لم  
 نصبرني فانه مجزوم لفظا ولم يحل بان الموب للمبني فانه لا يصح  
 فيه المشغل اخره باء او اب غير محلى بل باء او اب حقيقى جاء  
 لان المشغل بـ او اب تقديرى كـ مررت بزبد فانه يحكم على  
 زيد بالنصب المعقولة اى على انه معقول غير صريح فيه تنبيه على  
 ان النصب للمجرور لا مع الجار كما يجري على السنة المعربين وكذا  
 اعجبني ضرب زيدا ومررت بزبد فزيد مرفوع المحل على الفاعل في المشار  
 الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع  
 على النابت وان يكون منصوب المحل على المعقولة ان كان الـ  
 ضارة

والناتبة في المثال الثاني هذا وقد سوى الفصل العصم بين هو  
 موب في اخره او اب محلى بين موب في اخره اعراب حقيقى في ان  
 اعرابها تقديرى وصرح بان الجهر وفي الاقله المذكور منصوب  
 او مرفوع تقديرى قال لا نقول هو موب محلى لا تقديرى لان نقول  
 ليس بمبني حتى يكون موبا محلا وما اشهر ان الجهر في محل النصب  
 او محل الرفع فمن قيل استعمال المحل في محل التقدير ومنه قول المصنف  
 الموب ما اختلف اخره لفظا او محلا وبوئذ ما قالوا المانع في الظاهر  
 في الاعراب التقديرى شئ في الآخر وفي المحلى نفسه اللفظ بمعنى انه لا  
 قابلية له لظهور الاعراب والمصنف حقق مراده فيما علقه على الامتثال  
 والموضع الثاني من الموضعين الذي فيها الاعراب المحلى المبني الذي  
 فيه موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمثبته ما توقف موفى  
 احواله على معرفته اراد ان يبينه فقال بالغاء التفضلية فهو المبني الذي  
 نحن بصدد وهو المبني العارض الذي يكون معمول بوجود الموب  
 ما اى لفظا او كلمة فتذكر ان كان حركة او حرفه وسكونه باعتبار اللفظ  
 والبحث النحوي عن الاحوال كان المراد بالحركة والسكون حركة الاخر  
 سكونه لا باعتبار دخل عليه لا بسبب فلا يلزم دخول الاسم المحلى  
 فيه وان الراجح عند من ذهب الى تحريكى وهو كونها موب لانه اجنب  
 قابلية الاعراب عند التركيب لما قابلية الفعل وصح بالتركيب فهو  
 بخلاف الموب من اعرابه اوضح او ازال فساده لانه اوضح في الاعراب  
 او ازيل فيه فساده التباس بعض الاعراب ببعضه او اوضح فيه  
 الاعراب المعاني او ازال فيه فساده التباس بعضها ببعض فهو

فان ينظر ليس على ما لم يوضح في حركة والسكون  
 والاداء مثل هذا وهو موب في الاعراب  
 سكون



محل الابطال او الازالة فتوفي الاصطلاح الفاصل لتفصيل الجمل او جوبه  
 ما كان ركنه محضه او لا فوجاني زنه ويضرب او فرقه نحو جاني الورك  
 ويضربان وسكونه نحو لم يضرب اي حركة اخره وسكونه بعامل وصل عليه  
 او بسبب دخوله عليه لما كان المبني للوعب اللذان بالحركة والسكون  
 الاصل والتشديد في التعريف عليها ولم يجعل لها بالحروف وفي مقام  
 التفصيل اعطى كل نوع حرفه ثم لا يخفى ان هذه من التعريفات بتعريفها  
 التي صه لا بالماضي تسمى بالمتبديين ونسبها اليهم ولما لا  
 اقام الفاعل ببيان مطلق المبني اظهر فعالا والمبني المطلق على  
 بالمتبديين المبني الاصل اي مبني هو الاصل في البناء ينفع بنا  
 النوع الثاني عليه ومبني العارض اي الاصل فيه الاعراب وعرض  
 البناء بسبب يقتضيه لازما والحال لازم والنوع الاول يكون الاصل اربعة  
 بالمتبديين الحرف وهو الاصل في هذا النوع لانه لا يقع معولا اصلا  
 لانه اقدم والماضى لعدم موجب الاعراب فيه والامر بغير اللام اي امر  
 الحاضر المعروف لا انتفاعه ايضا هذا عند البصريين وعند الكوفيين  
 معرب كما سبقت ولا يختلف فيه اقوال الجاهل ولا تصف باواب  
 ولا بنا ولان المتصرف اناكله والمضمر نظر الى انه ليس فيها موجب  
 الاعراب من المعاني المختلفه ولت به التامة فعدوها من وقد فعل  
 الفاضل العصام عن عواشي المتوسط لالتفاتهم ان البعض  
 منه واضرب كلام الرضي في مواضع مذكورة فتعرف المبني المطلق  
 ما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما بنا سبه من غير منع  
 الاواب والنوع الثاني على نوعين المبني مبني لازم بنا ولا ينفع

قوله بغير اللام فيه تحققي لان عندهم هو هذا  
 لان ما باللام معناه مضاج مجزوم

عنه و لازم ينفع عنه واللام منها ما لا ينفع عن البناء  
 اي لا يستعمل موبيا اصلا وهو المبني للامر المضمرات بجميع اوزانها  
 انواعها وجه بنائها مبني بالمراد في الاصل الحرف بجنس  
 المتعلق وهذه الى الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الاعراب  
 وقبل الحرف الخطا والفصل في الصوغة واسماء الالف راء بجميع اوزانها  
 الا التثنية وكذا ما تسمى في الموصول عند المصنفان التثنية في كل ما على  
 غيره واحدة وجه بنائها المبني به في الحرف في الاصل الى ما يعين  
 في الالف والوصف في الموصول لا وينا وعاملت بهما الحرف لانهما  
 تختص الى الصلة ولان وضع بعضها كوضع الحرف في غير اي وانهما  
 موبان لرجحان جانب التسمية بلزم اضافتهما الى المفرد الا اذا  
 صدر صلتها فانه يجوز بنا وصحلتا كيد شبرها بالحرف في الاصل  
 نحو قوله تعالى ثم نشر عن من كل شعبة ايامهم شدة على الرحمن عينا  
 اي ايامهم هو شدة وبنينا على الظلم لمش بهما الغائبان حيث انما  
 المصدر منوي وفي مثل كم رجل دخلت حشرك لم يلزم الاضافة و  
 في اذوا الاضافة الى الجملة وكذا حيث في الغالب واسماء والافعال  
 لكلا قسميهما لانه في مقام الامر او الماضى وقد سبقت المذكورات  
 من حيث البيان وما لا ينفع كان وذن على فعال حال كونه مصدرا  
 لم يفعل مؤنثا مع ان النخلة وجوبوا الى ان اقام افعال المذكورة  
 صفا كلها مؤنثة تنبيهها على ضعف دعوى ثنائته اذ لم يفرق  
 ليل عليه حتى شك الرضي فيه ولم ينكر عليهم دعواي كونه مؤنثا  
 لغيره بمعنى الفجر او الفجر او صفة ينفع في ان يصفها بالمؤنثة لا



لأنها لا تكون الا مؤنثة نحو ما فساق ويا ضبات بمعنى ما فاسقة ويا  
 خبيثة وهو مختص بالنداء ولا يكون الا صفة حروف ومنها ما يكون  
 صفة غير مختصة بالنداء كقطاط بمعنى قاطعة اي كافية ولزام اي  
 لامة او على التوث نحو خدام اسم امراة وقبلها كك عند اهل الجوار  
 فيه للمناخبة قال في الصحاح في باب السين والاشعار جاء الغنم  
 كقولهم اذا قالت خدام تصدقوا فان التولي ما قالت خدام بكسر  
 الهمزة في الموضوعين قبل كونها على زنة فعال بمعنى الامر وقد عرفت  
 المناسبات الموجبة للبناء والمن كلة وصبط صاحب المفصل النوع  
 المناسبة الموجبة للبناء بانها اما تضمن الاسم مبنى الاصل كاي او  
 شبيهة كالمبنيات المشابهة للحرف الاضباع او وقوة موقعه كترال  
 او مشاكلة لما وقع كفي او وقوة موقعه كالتب كالمندى فانه واقع في  
 كذا او كالتب كذا فذلك او اضمة اليه كالمض في كذا والاشوا والمر  
 والمشاو وان الاضمة ليست في اسم الكلمة لانه لا وضع فيها وانما  
 بحسب ما في الكلمة المبينة لمشاكلة ما بالمبنى وكنى الصوت في حرف النجاة  
 كل لفظ لم يقل اسم لانه ليس منه كى عرفت حكى به صوت صوت انسان  
 صا ورا عنه بمقتضى الطبع او صوت غيره ولم يقل لان ما يصدر  
 الحيوان او الجماد لم يتركب من الحروف لانه ليس له يخرج فلا يكون  
 لفظا وذلك اللفظ اما بان يصدر انسان من نفث فذلك الصوت  
 كغاق اذا تلفظ به فاصد الاصدار ما يشابه صوت العواقل يكون  
 معمول لعدم التشريك او حكى ما يصدر من مثل ما قال زيد غاق او وى  
 او قال غراب غاق او غاق صوت الغراب فيجوز ان يكون معمول للتشريك

وسبب تميزه عند بني تميم كلام الامام في  
 انه كخار فان اكثرهم يوقعون الجازيرون

للتشريك منبأ على الكسر فيما سكن ما قبل الاخر لتعذر التفريق  
 وقال المصنف او اية تقديري او صوب به للبرهايم اي لاجل البرهايم لم  
 او جره ولبس البرهايم في اهل فم الوضع حتى يوضع لها الالف طوافا  
 ينزب الاثر على الغاء اللفظ عليها لتكر ذلك في سماعها وممكن في  
 خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهرت المقصود كتح مفعولة الغوة  
 ومكسورة الى المتددة ومختومة وقد تحفف ساكنه لان الالف في  
 وكذا اصبح واخ بكسر اولهما وسكون الباء ويجوز الكسر لسكون فان البعير  
 اذا سمعت واصدا من فمها اناخت لكر سماعها به وقبل ان اسم  
 فغل وارتضاه الرضى وقال المصنف اى ان الذى لدخوله في صدى  
 قسم آخر وهو لفظ موضوع صا ورا عن الان وال على معنى  
 بالطبع كمنع عند الاعجاز ووى لا تشد واه للتوقع واخر للحال  
 وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان وقام البحث معناه  
 ان الاضمة الجارية على كذا الانسان اما منقولة الى باب المصا  
 وانمت المصدرية ولم نصر اسم فعل مثل واحا للنج وحكمها حكم المضاعف  
 او لم تزم صارت اسم فعل مثل صرود في حكمها حكمه وانما منقول  
 بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا سارجة وهي اسم  
 منها ما يعرض للسان من غير معنى كالنداء والتعجب والوجع و  
 والسرور كوى واخ واخ فدا لنداء على معانها طبعية فليست بكلمة  
 ومنها ما يحكى على لفظ الان ثم كذا اذا قال غاق فاصد الاصدار ما  
 يشبه صوت الغواب وهو ليست بكلمة وكذا اذا قال غاق زيد او الغواب  
 غاق او غاق صوت الغواب اذا قال عند التعجب او التندم وى او عند



او عند ان افتر البعير في هذه مبنية كما سبق لكن من حيث انها  
 اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما بصوت به للبرهان وقد  
 سبق ايضا ولم يكن جميع المركبات من المبنية على ما يظهر من القبول وقال  
 وبعض المركبات وهو اى البعض الذى من المبنية كل كلمتين فعلى اوجهين  
 او حرفين او مختلفين حقيقين او كمتين ليشمل نحو سيبويه ولو  
 قيل كل لفظان كان ابعده التكاف ليس احدا بهما عامدة في اللاحق  
 قبل العلمية مثلنا بطاشه او غلام زيد وزيد اخرب ولو قبل ليس  
 بينهما نسبة لخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل من المركب المتناهي و  
 التوضيح ونحو النجم والصعق كالكلية الواحدة لثمة الا منسج فلا  
 يدر في كل كلمتين جعلت اسما واحدا بان جعلنا علما فان كان  
 الجزء الثاني مما جعل علما صوتا سواء كان الاول اسما نحو سيبويه  
 او فعلا نحو جاء ودية او حرفا نحو ان ودية بنيا اى الجزان الاول  
 لكونه جزءا من الاسم وكون اخره في الوط والثاني لكونه بنيا قبل  
 التركيب وقد سبق منه ان ما في اخره بناء على محب باع  
 تقديري وما ذكره هنا سلوك الى مسك الخيرة ولا سيما  
 لان اصل السكون في ذلك كان والاصل في تحريك الساكنة  
 الكسرة وفتح الاول للفتحة نحو سيبويه يسلم انما النجاة عمر وبن  
 عنى التشبيه اذى وقد يسكن من ودية وان لم يكن الجزء الثاني  
 صوتا بنيا الاول على الفتح مثل ما ذكر ان كان اخره حرفا صحيحا  
 بنى للتركيب نحو عليك وحق موت اسم بده وبنية او بنيا  
 ابقى على بناء نحو اين ورد وبنى الجزء الاول على السكون ان كان

اخره

اخره اى اخر الجزء الاول حرفه لنقل الحركة عليه نحو معد وكرب ودية  
 الجزء الثاني حال كونه غير منصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم  
 الانصراف صفة مجموع الجزين لكونها كالجزء المركبة منها الكلية لكنهما  
 لا تظهر في الجزء الاخر حكم عليهما على اللفظ العصبى اى بناء الاول وارب  
 الثاني مع منع الصرف على اللفظ العصبى وفي لغتنا اخر بان اعراب  
 الجزين معا واصله الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه  
 معا واصله الاول صرف الثاني تقول هذا بعليك ورايت  
 بعليك ومررت بعليك بالمركات الثالث في الاحوال الثالث  
 في جعل وفتح الكاف في بك على الاول وكس مع التثنية في الثاني  
 كل ما ذكره في مركب جعل اسما واحدا او استغناء احكام المبنى  
 المركب زاد قوله وان لم يجر اى الكلمتان اسما واحدا بان يجر  
 بكل خبر ومعناه كى عشر حيث يجر بخبر ومعناه وعشرة  
 معناه ولكن تضمن الثاني حرفا عطفيا وجارا بان تمام  
 عشر معنى فنه وعشرة فان لم تكن الكلمة الاولى لفظا اشتد  
 اى لفظ هو اثنين بنيا اى اللفظان والجزان ليس ما ذكره  
 هنا ما ذهب اليه في الامتحان قال فيه تضمن للجزين فلذا  
 بنيا وتبع في هذا الكتاب الجمهور وقالوا بنى الاول لكون اخره  
 كالوسط في الاشارة والثاني لتضمنه الحرف على الفتح لو  
 لودض البناء وضمه الفتحة ونقل التركيب ان كان اخره حرفا  
 صحيحا بنيا على السكون ان كان اخره حرفا غير صحيحا  
 بدى الاول ليس فاعلم ان الشئ الثاني في غير معنى مقول

خفف الحرف على الفتح



مضاف اليه للاول وانتصابه على الحال فيصحي بادي يدي مبتدأ وخود  
 ان كان مضافا ومضافا اليه فكان ينبغي ان يكونا معويين الا انها  
 شبهت بحرف عشر لافادتها معنى المفرد فو من ضمن المعنى لغير حكماء ومنى  
 الاول فقط على السكون ان كان فقط حرفا مثل كونه آخر  
 الجريين حرفا صحيحا نحو واحد عشر واحد عشر آخر اولها حرف على  
 ساكن وثلاثة عشر وثلاث عشر وحادى عشر وحادى عشر و  
 زاد عليها منها الى تسع عشرة واثنا عشر وعشرة وتضمن الحرف  
 طاهر في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة وعشرة وغير طاهر في  
 حادى عشر واخواته لان لا يصح ان يقال المعنى حادى وعشرة فالوجه  
 انه كان في الاصل احد عشر فارادوا ان ياذوا في الجريين ليسم فاعل  
 ليدل على واحد في مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يصح  
 جميع حروفها وفي اذ بعضهم كل مظنة النكس فاحذوا من الا  
 الاول ليدل على المقصود ومن اول الامر فكان منضمنا بمعنى حادى  
 عشر واحدا من احدى عشر واقع بعد العشرة فاعتبر هكذا في اخواته  
 وهو هو اى زيد مثلا جارى بالاضافة بيت بيت اى لاصفا  
 بيته الى بيتى او مثلا صفى بيته وبيتى اى مجتمعين ومثله فبين  
 اى هو الى اللاحق والمال بين بين اى بين هذا وبين ذلك  
 ان كان الاولانى الكلمتين لفظا اثنين بنى اللفظ الثاني للتضمن  
 المذكور واول الاول وحرف ثونه وهو لفظا اثنين هذا اذ حسب  
 جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كما في الزيدان ولان نونى المثنى  
 والجمع لم يبعده عنهما في غير هذا الموضع الا لاضافة فصا ركانه

انما ينتصب المثنى واولا يرد من المفعول الصلة  
 فانه انتصب في الصلاة مع حذف النون  
 واحدا من جادى في افعال والفعول الموقوفة  
 باللام حذف نونى المثنى والجمع عند نصبها  
 المفعول بالتحقيق مستحب

والزير

والتركيب المضاف الى اوجب البناء وقال رستويه هو مبنى  
 من الصدور لامتزاجه منها واختلافه كاختلاف هذا وهذا من على  
 من ذهب بناء نحو جاني اثنا عشر رجلا ورايت عشرة رجلا ومرت باثني  
 عشر رجلا وبعض الكتاب لان كلها ليس المبنيات والكنية في اللفظ  
 والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا او معنى باللفظ غير صريح  
 الدلالة عليه لوضوح الاوضاع كالاباء على السمعين نحو جاني فلان  
 اى زيدا وكان كبت كبت وشناوة المعينة مثل صحن للفرج او الغفل  
 القبيح والاختصاص كما في غير الغائب اظها الفصاحة كزيد طويل  
 النجاة والمراد هنا ما يبنى به بل بعض المعين يعتد بعرفه الابا  
 النسخ به فذا قال وهو اى البعض كم مفردة عند البصريين ومركبة  
 الكاف وما انتفها منه عند الكوفية وحذف النون لكونها مع حرف  
 الجري قبسا وسكن بمجه للتحقيق فكانهم حروا عن معنى الاستفهام  
 في الخبرية يكون للاستفهام عن العدد فيكون مبرها في نصب بعد على  
 التمييز ويكون مفرد الجملة على تمييز الوسط وهو احدى عشر وما فوفه  
 الى تسعة وتسعين فكم رجل ضربت وكم رجلا ضربت وكم ضربت  
 وكم يواسر وكم يواسر فبه وكم سفرك ولم زمانا زمانا سقوا  
 وبكم ورجل اشترى بيتكم فكم غلاما كان غلامك ويكون للجنسية اى للجنس  
 عن العدد والظاهر المناسب لقوله للاستفهام وللجنسية كما في بعض نسخ  
 سميت بها وان كانت لانت النكتة باعتبار ان متعلها خبر فرقا  
 بينهما بمعنى النكتة فيضاف الى ما بعد عند الجمع وعند الفاعل ويجوز  
 بتقدير بيزن والخلاف يظهر عند فصل التمييز فيوجب الجمع ونصبه محلا



حمل على تسمية الاستغفار منه لامتاع الاضافه والفاء بسوق الحرف  
 المقدر ويجوز في تسمية الافراد والجمعية نحوكم رجل ورجال لان تسمية  
 المضاف اما مفرد او مجموع فردا فيها وفعلا للشيء ويجوز دخول  
 ضم في تسمية عند الرمح شئ حيث يجوز ان يكون كم حبة بنو  
 في قوله تعالى سل بني اسرائيل لم اتيناهم من ابنه بيته والذكر  
 الرضخ وقال لم بعثه عليه في الاستعمال ولا كذا في كتب النحو وكم  
 استغفار منه خبرية صدر الكلام واوابها اءاب تسمية لولم يكن تسمية  
 في كلام استعمال فيه مع كم وتسمى اليه بالامتداد وبناء وها لكونه  
 وضعها وضع الحرف او لكونه الاستغفار منه متضمنة للمعنى في الاستغفار  
 وجعل الخبرية عليها او كونه بامعرب وكذا اعطف على كم يكون للعدد  
 كناية عنه ويجوز كناية عن غيره نحو جئت يوم كذا اي يوم الجمعة  
 واوابه مثل اءاب كم ولا صدر له وبناء لكونه واقفا على الكناية  
 وصار كناية مثل كم ينصب بعد على التسمية للعد المذكور في كم نحو خذني  
 كذا او صارا من هذا القبيل كائن واصلا اي دخل عليه الكان وصارا  
 اسما مبنيا على السكون اذ هو نون ولذا يكتب بالنون واوابه مثل  
 اواب ما ذكره صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا نحو قوله تعالى وها  
 من بني فاعل معد ربيون كتبه وكتب توهم نادرا فلما وجه لعدم ذكره  
 هنا وكتب وكتب بفتح التاء على الله وجاء الضم واللام لا يستعمل  
 الاكر من بالعطف يكونان للديت اي للصفة وكنية عنهما  
 قال فلان كتب كتب وكان في الامر زيت وزيت بنينا لانها بمعنى  
 الجدة والكلم المتضمنة بمعنى مثل اسماء الشرا او الاستغفار كم

ومن

كما ومن وكيف وجه البناء ظاهر غير اي واية فانها معربان كما سبق  
 وبعض الظروف الزمانية او المكانية وانما قال بعض لان كل البسم البناء  
 نحو امس ليوم تقدم على يومك وبناء عنده الجارية وعند بني تميم مؤ  
 غير منصرف بني لتضمنه معنى حرف التعريف لانه كان معرفة نقول  
 جئت اسم الله ابره وبني على الكسر لان الاصل في البناء الكسر فلما كان  
 العين ساكنة كان اللام بالكسرة فعلا لانها ساكنة وقطع كسر  
 نفي ودفع لمر في الزمان المضي ما رتبة قط اي في جميع ازمدة الماضي وقد  
 بس عمل لتأنيده المشتبه كجئت اراه فطاي وانما في الزمان الماضي  
 وفيه خمسة لغات اءابها ههه وهي فتح الفاف وضم الطاء المشددة  
 وهي ستمهه وتخفيف الطاء مع ضم الفاف وضم الطاء المشددة  
 والتخفيف والخامسة اءابها ههه مع فتح الفاف وبناء وها لكونه  
 وضع بعضا وضع الحرف وحمل بغيرها عليها وعوض الاستغفار في نفي ودفع  
 امر في الزمان الماضي قبل نقول لا اراه عوض اي ابره والتمهه البناء على  
 وجاء الفتح والكسرة وقيل هو موه اذا اصف بقال لا افعله عوض  
 العائض بالنصب اي وهو الله اعلم بين فعله بناؤها فطع الا  
 ومه ومنه المعنى اول مدح معبنة باضافتها الى الجدة الى بقية ففعله  
 ما رآته مذكور في المعنى ويوم الجمعة سبني اول مدح عدم الرؤية فكانه مضافا  
 الى الجدة الى بقية الترم حذرها للعلم بها فبليبه مفود معين للراو كالمثل  
 المذكور ومثل يوم لغيتني فيه او لجميع المدح المعبنة بالحمد على ما عرفت  
 فبليبه المقصود به العدد ومثل اياه مذكوراته او ثلثة ايام وقد يقع مصدا  
 وفعل اوان اوان فيقدر زياته مضافا الى موه في المعنى الاول



وما يدل على الحد في الثاني فبناؤه على القطع اضا فنهما او لكونه صوتهما  
على صورة صوتين قالوا ان اصل من منه حفف فصار من به ليل نصيغ  
بعد التسمية على منبه وجوه على انا وقال صاحب المغني ان قولهم  
غير منقول عن العرب فلم يوثق به مع ان من لونه في العرب ومنه  
مخصوص بالحجازيين وقال الفاضل العصم يؤيد ما قالوا ان من اذا  
سمي لا يثبت واخره والالفاظ الموضوع على حرفين او اسمي بها  
ببشء واخرها مثلا اذا سمي بقدر يقال قد ثبت به الاخر واذا مو  
موضوع للاستقبال حتى يجعل الماضي مستقبل ويستعمل في الماضي  
وكذا يستعمل في الشئ المقطع وقوله بخلاف ان فانها تستعمل  
في الخبر الواقع وعامة الشئ طاعة المحققين قبل مع اضافة اليه نظيره  
كلم المجازاة وقيل بدونها والبرهنة بالبرهنة ويجوز في النظرية والمفاجاة  
فتحتا بعد البناء بنائهم للزوم اضافة الى الجدة وقال الفاضل العصم  
بناء كل ما في اخره الف مفسور بالمعنى التي في غير ما يثبت كنه في البناء  
والا فلا يثبت فيه المبني في العرب في اللفظ واذا بنائهم لانه للمعنى وهو  
ان يقع بعد الفعلية والتسمية نحو قوله تعالى واذا نزع ابراهيم الفواع  
ونحو اذ لمجرمون ناكسوا رؤسهم وقد نجي للتعليل والمفاجاة وما قبل  
انه بمعنى حين وقيل معنى اولانه يستعمل في الماضي مثله واستحسنه ابن  
هشام والمصنف ان يميل اليه بما فرقه به وقال ابن اخرون انه حرف  
لوجوده لوجوده وحمل عليه كل اسمي وانما يكون مثل لو فنهها  
بلو ولو حرف وايد بصحة كما سلم وظل اليه لانه لو كان للظرفية لزم ان  
يكون وقت الدخول الاسلم واجيب انه محمول على المباشرة وسبب بناء  
كون

كون صورته سلسا صوته حرفا ويلزم ان يكون شرط ما ضيا وجوابه انما يكون  
ما ضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجحتم الى البر اعرضتم ويجوز ان يكون جملة  
اسمية مع اذ المفاجاة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلما هم  
الى البر اذا هم بركبته ونحو قوله تعالى فلما نجحتم الى البر فنههم مقتصد عند  
ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومنى استقيا ما وشه طالذنا  
واني وابنهما للمكان ويكون اني بمعنى كيف وبمعنى متى وم ابن وبنها  
لتضمها معنى حرفيها واما في الاستقيا ببيت عمل في الفهم في الزنة  
مثل انا يوم القبة فلا يقال انا يوم الجية وكيف فيه للحال والصفة و  
والظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعد اسم فهو فيه مقدم وان فعل  
غير ناقص فالغالب ان حال نحو كيف جئت وقد يكون مفعولا مطلقا  
نحو قوله تعالى لم تترك كيف فعل ركب ذكره الرضي وان ناقضا فهو خبر و  
جئت للمكان وبضاف الى الجدة قالبا وهذا وجه بناء وقد بضاف الى  
المفرد نحو جئت سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ في الخبر  
اي جئت سهيل موجود ذكره الرضي وقد اضافة لغضا انه لانه في  
البناء واذا اضيف الى مفرد قبل يعوب والبناء البناء وقد جرحه ابن  
الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل سانه لانه مفعول بعلم المقدور ولدي  
بالفالمقصورة وانتم الرضي بناء بمعنى عند وهو موب بالاتفاق وقال  
الرضي بناء لكونه بمعنى وهو موب بالاتفاق وقال ثبت الفمع الط  
وينقلب مع الضمة تقول كنت لذي زير ولدك كالف على والي وحكي  
سيبويه الك عدل والا لا يضاف الى الضمة مفسور لاصيل النح  
سوى هذه الثلاثة ولان يقع ضم ويكون مثل ضم هو اصل الفعل



وقد جاء لدن بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون وفتح لا النون  
 ال كهن ولذل بفتح فسكون او بفتح فسكون وفتح لا النون  
 النون بفتح فسكون وفتح لا النون وفتح لا النون وفتح لا النون  
 لغا ولذي بمعنى عنه الا انه لا يستعمل الا في ما هو عام قريب منك  
 وعند يستعمل في بعيد هو في حرزك ايضا ولدن لا يكون الا مع  
 من لفظا كثيرا وتقديرا انا ورا ويكون جميع لغاته على حاله واضح ولا  
 بضاف محذوف النون من لغاته الى الضم قبل وجه بناء وضع بعضها  
 وضع الحروف وحمل ما قبله والكاف عطف على بعض الطرف لا على  
 نحو كما لا يخفى اي المبني للدارم ما ذكره الكاف الذي هو معنى المشغل فيمكن  
 كالبر والمنه اى من لسان مثل البر الذائب في بيانه والظاهرا وفي  
 الحديث لبا يمين على امي كما اتي على بني اسرائيل اى مثل اتي وعلى  
 فوق نحو من عليه اى فوقه ومن بمعنى الجانب نحو من يميني وناؤه من  
 اى الاسم اي اللاني نسب الاسم لكونها اسما والى ليل على اسمها  
 وقومها فيما يخص الاسم كالفعل والجور وغيره للدارم من نوعي المبني للدارم  
 منه ما اى اسم من الطرف او من غير ما قطع عن الاضافة بخلاف المضاعف  
 بلا تعويض تنوين ولو اتيهت اوب لان التنوين لما اقيمت مقام  
 المضاعف اليه كان كما لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير الطرف كثير  
 نحو كل البناء جعون وكما ضرب بال الانا في الطرف فليل نحو في  
 الشرب وكنت اكا واغص بالماء الفوات قال الرضي فعلى هذا الاثر في  
 بين ما اوب من الطرف المقطوعه وما بني منها وهو الحق وقبل الحذف  
 منوي في المبني مني في الموب منويان فيها المضاعف اليه ولو كان منبا  
 بوب

يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان من قبل ولم يسمح المنحرف في الطرف  
 نحو قبل وبعد تحت قدام وخلق وورا واعلم ان السمع في الطرف  
 المذكور ان وفوق واما وودن واول ونحو ذلك فلا يسم على ما  
 نحو يمين وشمال واخر وكسبت صفح الطرف في باب كاسبق وجب  
 الاصطلاح كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل ذلك كان في الاصطلاح لبيان  
 التنوين من باب المضاعف اليه نحو لاخيه وليس غير ثم ان المضاعف اليه المحذوف  
 هو المستثنى في ليس غير من الرضي فحق قولك جاني زيد ليس غير كاند قلت  
 جاني زيد ليس الجاني الا انه او عند الفاضل لعصام ان خبره ليس غير ولا غير  
 على نحو واحد وليس في ليس خبر والتقدير ليس غير جاني كالتقدير لا غير  
 لا غير جاني فاعلم ان السمع وعند البعض حرف عطف فعني جاني زيد لا غير  
 جاني زيد لا غير وحسب لقطعه عن الاضافة لكنه استثنى رويته  
 بغيره من التنوين بالاضافة وبني على الضم شبهه به ومنه الان فهو عطف  
 على ما لو فتعجز جميعه او بعضه ويلزم اللام وظرفية اللازمة ولذا اضر عن ال  
 هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان نسب لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن  
 الاضافة طرفا او غير ما قال الفاضل لعصام لم يذكر لعله بناء وجه بوب  
 الى القبول قبل هو معرب لثبوت من الان بالكسر منه المنوي وهو ما وظل  
 اضر حرف النداء لقطعا او تقديره نحو يا زيد وبوسف اعرض عن هذا المفرد  
 الذي ليس بضاف ولا منسبة به نحو باعبد الله يا طالع اجل فانها معربة  
 المعروفة بعد النداء فان التكررة بعد معربة وسببها في نحو يا رجل فانها اي  
 المذكور مبني لوقوفه موقع كان او عمل المنبى به كالفعل على ما اى شئ  
 التكررة والحرف يرفع ذلك النداء لكونه في القول المرفوع به اى بذلك الشئ

ولا يجوز المضاعف غير الا بعد اية كثره استغناء بها

في الصلح الاوان العين والجمع اوتة كزمان وازنة



لغظا او تقدير او محلا وهو الضم في مثل بارزيد وبارجل والالف والواو في مثل  
 باسمك وباسمك وانما بنى عليه للفرق بين حركتي واللحوق من المتأخر  
 وحروفها كذا في الرضى كمن به ليس بمطلق ان لم يلحقها حرف الف التثنية  
 او التندبة اي الف المحو وقت الاستغاثة او التندبة وظاهر ان هذا التندبة  
 للمبني على الضم خاصة للمطلق المبني على ما يرفع به نحو بارزيد او المبني على  
 الالف والواو بلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو بارزيداه وبارزيدناه و  
 يدل على هذا قوله وان لم يلحقها حرف الف بنى على الفتح لا على الضم  
 انما يتصور في المبني على الضم والالف لا يستغنى او تعجز او تندر  
 فانه يعرب على ما ياتي نحو بارزيد مثال المنادى المبني على الضم المعروف قبل  
 النداء وبعد النداء وباسمك مثال المبني على الالف المعروف بعد النداء  
 وباسمك مثال المبني على الواو وبارزيدان وبارزيدون في تثنية العلم  
 وجمع بلا تعريف باللام في تثنية العلم وجمع في غير صورة النداء وفيها لا يجوز  
 لتلاخيص علم التعريف ويا فاضل ويا فاضل ويا فاضل ويا فاضل ويا فاضل  
 للراو بالمو وما يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمها فيقال وان  
 كان اي المنادى مضافا الى شئ علم او غيره او ثبته به وهو مستغنى  
 بعد شئ في غاية وهو اما معولة مثل باطلع ارجل ويا صنا ويا  
 اوجها ويا فاضل وبارزيد او معطوف عليه بحيث يكون معك في صدر نحو  
 يا ثلثه وثلاثين لان الجمع اسم لمع معين فكلما يازمه وعود او نعت  
 هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكل ما ذكرناه  
 للمضاف سواء جعلته على او لم يجعل واذا لم تجعله على جاز ان يرفع  
 بالقصد كذا في بارجل ولا يرفع كذا في بارجل فقول في الموقفة جاسنا

والبدال حلف والكنة لا يجوز ان يكون المنادى في تثنية العلم  
 وكثرة الرضى مستحسنة  
 ووجه تخصيص المنادى حيث ينصب المنادى المعطوف  
 بالكنة لا هو الموصوف بما فيه يبنى على الفتح مستحسن

وجهه الطريق في النكرة باحسانا وجهه طريقا وكذا ما عداه واراو الكثرة  
 الى حكم ما يقابل المعروف وهو النكرة فقال او كان نكرة ينصب على انه مفعول  
 اي لا يبنى على ما يرفع به اما المضاف في شبيهه فله الاضافة من خواص التثنية  
 التندبة ولما انكره فله مناسبتها الكاف او حوكم بعدم توفيقها بفعل  
 وجوب التندبة حرف التندبة من باب ما يرفع به سببه وانباءه نحو يا عبد الله  
 ويا فاضل وبارزيد فاصل يا عبد الله او موجه له وكذا اصل بارزيد او حوكم ان  
 او عولنا به حرف التندبة من باب ما يرفع به وقال المبرور في باب ما يرفع به التندبة  
 من الفعل منقول الى على ايها اسمها افعال ونحو بارجل مثال النكرة بان يرد  
 معان واراو ان يبين حكم ما يلحق اخره الف فنل ان الحق اخره الف فغلا  
 وان الحق باخره اي المنادى المبني على الضم التندبة بنى على الفتح لان  
 بفضه فتح ما قبلها نحو بارزيداه واراو ان حكم ما يلحقه اللام فقال وان اتصل  
 بالاوله لا نذكره فيجب جزمه لانها حرف جزم مختص بالاسم فيضعف التندبة  
 نحو بارزيد وقت الاستغاثة وباللهم والتعجب واللدواعي للشهيد ويجوز  
 ان يكون بالزبد مثال التندبة ووجه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام  
 حرم الخطاب واللام الاخر عليه مفتوحة فذلك افعال والتندبة يبنى  
 بالمتنقلا اذا حذف المتنقلا نحو يا لزيد اي يا قوم لزيد واذا عطف  
 على المتنقلا بدون كسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو فذلك التعجب والتندبة ولا  
 كان البحث عن المنادى ولم يكن كل تابع للمنادى منها بل بعضها ارادوا يبينه  
 فقال البديل اي بدل المنادى المعطوف عليه الى عن اللام اي لا التعريف او  
 الحليها باسم حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب على المضموم حكمه اي  
 حكم كل منهما حكم المنادى المستقل الذي دخل عليه حرف النداء اي اذا



ان اذا كان تابعا للمبنى يكون مبنا اذا كان سببا لموجود الا ان  
 كلامها مقصود بالذكرة فيكون كانه بلسنة الحرف نحو بارجل زيد في الم  
 المبني ونحو بارجل زيد وعرفه ايضا اذا سببا مقصود يكون حكمه  
 حكم مستقل سببا مقصودا على ما عرفت نحو بارجل طالعا جبلا او  
 بارجل طالعا جبلا وفرن كنه في النية التاكيد للفظ مع البدل نحو بارجل  
 زيد وبارجل ارجلا وفرن الرضى عطف السبب معه لانه عند البدل والبدل  
 هو نحو عالم زيد وغيره ما ذكره في التوابع ترفع على لفظ المبني على ما مر في  
 وتصيب على ما في غير المبني يتبع لفظ وعند المص الرفع في المرفوع كالجمل  
 الجوارى وللم يكن للمبني مستقلا في الوجود وكان معرفة المنى في معرفة  
 على معرفة حروف النداء اذ ان بينها فقال وحروف النداء سنة على  
 ما ذكره المص حيث عد للمندوب من المنادى وادنى حروفه وعلى ما ذكره بعضهم  
 ثمانية بعد اخراج واحد منها اسم استعمالا ومعنى اما معنى فانه للفرق  
 والبعد واما استعمالا فانه يكون محذورا ولا يحذف منها الا الواو  
 سلم الله والاسم المستغنى واياها وابنها لا يغيره ويندبه وبوالا  
 بغير ثمانية في القاموس وعند الزحني البعيدة استعمالا في القريب  
 لتتبدل منزلة البعيدة وتبعد الرضى للمستوى استواء في القريب  
 والبعيد واما وجه البعيد واي بالمدة والآن فانه بين ما الف  
 الثلاثة للبعد واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل للبعد ذكره  
 في المعنى وثانيتها للفرقة للقريب وواحدتها للندبة لاسباب  
 في خبرها ومنه سلم لا التي لغير الجنس اذا كان اي للسم مفرد غير مضاف  
 ولا شبهه اذا المضاف والمشببه منصوب اذا المضافه ترجح

الاسمية

الاسمية نكرة متصلة بها او بالتويف والافتصال لا يكون متبنا بل  
 يجب الرفع والنكران غير نكرة وسببها المكرة في لاجل الارتفاع  
 بنا في على الفتح والاستثناء بالكرة ولا طين بالياء المقنونة ما قبلها  
 ولا سلمين بالياء والكسوة ما قبلها بنا في لتضمنه معنى في الاستثناء  
 لانه جواب محل في رجل بنا في على ما نصب به ليكون بنا في على ما عليه  
 قبل البناء في الرضى ومنه المضارع المتصل به نحو جمع الموتى بني  
 لكون اخره بانصال الضم المرفوع المتحرك بمنزلة الكلمة والواو في  
 الاخر والاسم كونه على الحذف او نون التاكيد تغيلة او خفضة لئلا يترك  
 وعلى الضم في جمع المذكر حذف ووكا اذا كان ما قبلها مضموما او لم يحذف  
 لانه اذا كان ما قبلها مضموما لاجرا ما قبل نون التاكيد في جميع انواع النون  
 بحرف واحد وعلى الكسرة في المي طينة حذف الياء اولم يحذف وعلى الفتح فبما  
 من محرك الاخر لطلول اللفظ بانصالها وحذف الفتح في النسبة و  
 جمع الموتى الف ولا يحذف النفا والكنن لئلا يلبس بالمفرد في النسبة  
 ولئلا يبطل العوض في الجمع هذه امة تعب سببها ومنه تبعه وقبل المضارع  
 المتصل به ما ذكره في النونات مؤخر اخره تقديره نحو يصرين لجمع  
 وتضمن لجمع الموتى التي طيب وهو نفس مفرد والياء مفتوح او جمع  
 والياء مضموم وهو نفس مفرد اخره مفتوح او جمع اخره مضموم  
 في طينة والاخر مضموم وهذا اللفظ التي اخذت منه خبر اللام يجب بنا في  
 من حيث انها بالي لا المذكورة ويجعل ان يرد بالالف في اللفظ  
 المبني مطلقا في اللزم وخير اللام اي يجب بنا في مطلقا في اللزم و  
 بالي لا المذكورة في غير اللزم ويصح ارباها واما جائرة البناء والذي

في الالف بنى على كونه اخره من الالف  
 وكان متواليات فيها هو كالكلية الواو



لا يجب ولا يمنع قوله فالظروف المضافة الى الحمد ليس على اطلاقه بل في خبر  
 لازم الاضافة وفي واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول يوم بعد زيد  
 ويوما بعد يوم فيه زيد ففي صورة الاضافة يمنع الضم الى المضاف في الجملة  
 المضاف اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيها للربط وقد جاء  
 من ان المضاف اليها والى اذ المضافة اليها فانها اي الظروف المذكورة  
 يجوز بناؤها لاكتسابها الياء في المضاف اليها واسطة او بها على الفتح  
 لخصه ويجوز اخرها بالانفصال لعدم لزوم اضافتها ففعله البناء وفيه اشارة  
 بخلاف ما تقدم من الظروف الالازمة الاضافة الى الجملة ولو باعتبار القاب  
 كما في حيث تقول تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فمضى بالفتح  
 والضم في اليوم والفتح على انه ان والضم عزاب ونحوه في يومه وعامه  
 وسنة في وقتها بضمها واولاها اتفاقا فمضى نحو قول تعالى  
 ومن حري يومئذ يفتح يوم وقته ثم اعلم ان ظاهر اضافة هذه الظروف  
 الى اذ في قبيل اضافة المضاف فتحملها فيها قال الرضي ان هذه الظروف  
 ليست في الحقيقة مضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذف الجملة جئنا بعد  
 هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت  
 في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في المعنى المبدل منه وقال غيرنا  
 من اضافة العام الى الخاص لان اذ كان خاصا باضافة الى الجملة وكذلك  
 اي من الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وغيره وخولها على  
 وان المصدرين وان المنة بوجه فيها البناء لاضافتها الى ما  
 صدر من المنع الاصل والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذه اخص من غيرها  
 ولا يجوز في التنوين والجمع الا لاكثر تقول من انما زيد او غير ما قام

ما قام ومن ان قام ومن ان زيد انما ويسمى لا المكرة وقد عرفت اسم  
 غير المكرة المتصل بها اي بلا المفرد غير المضاف والمثنية المكونة للمؤنث  
 والمفصل موب برفع وكذا المؤنث والمضاف وشبهه موب منصوبا اذا  
 اذ لم يفصل وقد سبق نحو لا حول عن معصية الله تعالى الواقعة على طاعة الله  
 تعالى لا يقول الله تعالى وتوفيقه فانما يجوز بناؤها على الاسمين على الفتح  
 على ان يكون لانها لا تنفصل عن المضاف على ما هو عطف مفرد ولا بالياء  
 بقدر خبر واحد مع تعدد المان ثوار وحامدين متماثلين على معراج  
 يجوز اتفاقا في الاصول الواقعة موجود ان الاله اما على ما ذهب سببه  
 ان لا المفعول اسمها لا تنفصل في الخبر فعلى ان الاسمين مبتداء والخبر خبر  
 المبتداء فلا فوة مبتداء معطوف على مبتداء فيكون واحدة مثل زيد ومرفا  
 واما على ما ذهب فيه فلان لا المكون عامل في الاسم والخبر معطوف لانه الثاني  
 مع اسمها على الاولى والخبر بها فيكون مثل ان زيد وان عروا فانما  
 نقد خبر واحد اما لانه في قوله كشيء من الامر فلا كاسم واحد في المار  
 اي لا حول لانه موجود الاله او عطف جملة على جملة اي لا حول الاله  
 ولا فوة الاله المضاف خبر خبر الجملة الاولى مؤنثة الثاني وضمها على الفاء لا  
 فيها وجعلها مبتداء لوجود شرط جواز الفاء وهو انكر ولانه كانه في جواب  
 ابغية له حول وفوه فغاية ليطابق سؤال ويجوز فيه عطف مفرد على  
 مفرد معطوف جملة على جملة وفتح الاول على ان يكون لا تنفصل عن  
 الثاني معطوف على لفظ الاول لان حركته كحركة الاعراب لكونه سببا في  
 او حله القريب لان تابع المنة تابع لمحة ولا زائد فيه ويجوز في عطفه  
 الاعيان ان المذكوران ومع رفوعه على حله البعيد ولا زائد فيه ويجوز ان

واما اذا كان الاسم منصوبا فنقول اللهم والحمد لله



يكون المشبه ليس ولا يجوز على هذا الاعطف للحملة وعلى الوجه الاول  
 يجوز ان يعطف عطف المفرد على مدح كسبويه لان عندنا لا يعمل النفع  
 للشيء الا ان كان اسما مبنيا كما عرفت فيكون مع كسبويه مدح والخبر بعد  
 خبر المبتدأ والاعطف به خبره فنعين عطف الحملة لانه لو كان عطفه  
 لا يجمع فاعلمه متبناه لا والابتداء على قول واحد ورفع الاول على الثاني والالتفات  
 لشيء ليس لوجوده وشروط الذي هو التكرار ولو احسنه كون لا المشبه به  
 لا يكون عاملا لا تنقاض نفسه بامع فتح الثاني لكون النفع الخفي يجوز  
 ان يكون عطفه عطف الحملة وعطف المفرد به وهذا الوجه هو  
 يجوز انما لا ياتي انما لا حول الا قوة الاباء في كون لا مارة بعد ما  
 نكرة متصلة مفردة نحو لا يبيع ولا يشترى وفي المبدأ وصفه اسم لا يبيع  
 الجسم اي الذي يشترى لانه هو المتبادر عطف على الظاهر لا الجسم لا يجوز  
 صفة كسبويه لا للمعرب فان صفة موب رفع او نصبيا مثل لا تظلم جمل ظن  
 وطرفا خرج باضائة الصفة لا الاسم نحو لا تظلم باء وادعى ان يكون ياء  
 صفة المؤنك فان التاكيد اللفظي يجوز بناء على حمل على المبتدأ الا ان لا يغل  
 له اسم لا بالمعنى المذكور ولا يجوز في صفة البناء المفردة اي في المضافة ولا  
 المشبهة بها فانها معرفة نحو لا رجل حسن الوجه وحسن وجهها المنقولة  
 اي بالاسم المبنى فيخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها طريق ولا رجل  
 كرميا فانه اي الصفة المذكورة بناء على الوصف والنعف يجوز بناء على  
 اي الصفة المذكورة على التبع لحد على لفظ المبتدأ لا على معناها وعدم  
 الفصل بينهما نحو لا رجل طريق بالفتح ويجوز ان ياتي بها على محلها كحل العبد  
 نصبا محلا على محله القريب او على لفظ المشبه بالكرامة الا ان ياتي نحو لا

رجل

نحو لا رجل طريق بالرفع وطرفا بالنصب والكرة المعطوفة على  
 ذلك المبني لما تكرر لانه رفع ونصب لا يجوز بناء على الوجود الفاعل  
 وهو حرف العطف مثل لا اب وابنا او ابن وابنة النواجب لانهم  
 عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكما حكم النواجب المتأدى على  
 ما عرفت ذكره الاله لسي هذا اخر ما اوردناه جوهرا في الفوائد  
 ونظمه في الفوائد مع توضع الببال ونشئت الحال الهيكلي  
 انعت علينا به وانتم نعتكم بانعامه ووقفنا بكم  
 يكون به حفظ لعنيد فضلك وتليد واجعله  
 موجبا لترك النواجب حسن المأب وادفع للعقاب  
 والعقاب اللهم اني رفعت اليك يد السؤل  
 لغفران ونوبنا في الاقوال والافعال ولصالح اعمالنا  
 في الحال والاسقبال وحسن ذكر اسمائنا عندك في  
 النوال يوم لا ينفع بنون ولا مال فلان رده  
 صفرا مع ملال قد استخرج عن كمد الانتهاض  
 لتقل السواد الى البياض ضخم يوم الجمعة اليوم  
 الحاسم عشر من شوال سنة احدى واربعين و  
 مائة والف من هجرة من ايدى بغاية العز

### ومنهاية الشرف

قد وقع الواع من هذه النسخة بقرعة الملك الحليم على يد عبد  
 الضعيف هبة الله و احسن اليه دامة وابيه الى الله يسر لي  
 الاضامن والصلاة والسلام على خير الانام وعلى اله واصحابه الكرام

ملا يوم الحشر والقيم



A circular, dark, textured object, possibly a coin or a seal, is placed on a page of handwritten Arabic text. The object has a mottled, almost black surface with some lighter, irregular patches, giving it a worn or aged appearance. It is positioned in the lower right quadrant of the page, partially overlapping the handwritten text. The text itself is in a cursive script, typical of older Arabic manuscripts, and is written in dark ink on a light-colored, slightly textured paper. The overall image has a historical or archival feel.











Handwritten text in a vertical column, likely a title or chapter heading, written in a cursive script. The text is dark and appears to be ink on a light-colored background.

Handwritten text in a vertical column, likely a title or chapter heading, written in a cursive script. The text is dark and appears to be ink on a light-colored background.

